



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

الدرس التداولي بين الأصوليين وفلاسفة التحليل اللغوي (دراسة مقارنة)

مذكرة معدة ضمن متطلبات شهادة الماستر تخصص لسانيات عامة

إشراف الدكتور:

* سليم حمدان.

إعداد:

* سميرة عيشوش.

* سندس كنيوه.

* شريفة فضل.

لجنة المناقشة

الاسم والقب	الجامعة	الصفة
د. نصر الدين وهابي	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيسا
د. نجاح مدلل	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مناقشا
د. سليم حمدان	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفا

الموسم الجامعي: 1438/1439هـ *** 2017 / 2018 م

شكر وتقدير

باسم الله والصلاة والسلام على رسول الله

نتقدم بجزيل الشكر والامتنان لأستاذنا الفاضل الدكتور: سليم حمدان على ما قدمه لنا من

دعم مادي ومعنوي في سبيل إنجاز هذا البحث على أكمل وجه.

كما نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد ونخص بالذكر الدكتورة عائشة عويسات

والأستاذ الطيب الدباشي.

الملخص:

إن التداولية هي دراسة اللغة أثناء الاستعمال، وقد جاءت نتيجة لأبحاث فلاسفة التحليل اللغوي أمثال أوستين وغرايس وسيرل، إذ أنتجوا منحى جديدا في تاريخ اللسانيات، من خلال ما توصلوا إليه فيما يخص الاستعمال والأفعال الكلامية والقصدية والاستلزام الحوارية....

إلا أن ما جاؤوا به يعتبر موجودا في دراسات علم أصول الفقه، فالاستعمال موجود في مبحث الحقيقة والمجاز عند الأصوليين، والأفعال الكلامية التي جاء بها أوستين موجودة في مبحث الخبر والإنشاء، بينما القصدية فمتضمنة في مبحث المقاصد الأصولية، والاستلزام الحوارية موجود في مبدأ التصديق والتبادر والإعمال الأصوليين.

وهذا يبرز مدى إلمام تراثنا العربي الأصولي بكل ما يبدو معاصرا وجديدا، لذلك فهو يستحق الكثير من الدراسات التأصيلية لتنفض الغبار عنه.

الكلمات المفتاحية: التداولية، الأصوليون، فلاسفة التحليل اللغوي

Abstract

The Pragmatism is the study of language during use, and was the result of the research philosophers of linguistic analysis such as Austin, Grays and Searl, they produced a new trend in the history of linguistics, through what they have reached in terms of use and verbal and intentional actions and dialogue invocation

However, what they came to is considered in the studies of the doctrine of jurisprudence, the use exists in the study of truth and metaphor of the fundamentalists, and the verbal acts that came to Austin found in the subject of news and construction, while the intention included in the study of the purposes of fundamentalism, and the invocation of dialogue is in the principle of ratification and departure and implementation Fundamentalists.

This highlights the extent to which our Arab heritage is familiar with everything that seems modern and new, so it deserves a lot of ground-breaking studies to shake it off.

key words:, Pragmatism, fundamentalists, linguistics philosophers

مقدمة

مقدمة:

إن الدرس اللساني المعاصر حافل بالبحوث والدراسات المختلفة، ففي كل مرة تظهر اتجاهات لسانية تنطلق مما انتهت إليه سابقتها، لتخط بذلك نظرية جديدة في تاريخ اللسانيات، مما جعل هذه الأخيرة تتفرع إلى اختصاصات كثيرة ومتنوعة، كاللسانيات البنيوية، والتعليمية، والنصية، والتداولية...، والملفت للانتباه فيما يخص ما جاءت به تلك النظريات، هو الجذور الأصيلة لها في التراث العربي، والذي يتميز بالشمولية والموسوعية، مما دعا الكثيرين إلى المحاولة التأصيلية له، ليثبتوا بذلك مدى إلمام التراث بكل ما يبدو معاصرا؛ ويعتبر طه عبد الرحمان من أشهر دعاة هذا الاتجاه، إذ دعا - في الكثير من كتبه - إلى إعادة قراءة تراثنا العربي، والذي مس العديد من المجالات، وعلى رأسها المجال التداولي باعتباره واحدا من أحدث البحوث اللسانية المعاصرة.

ولعل هذه الدعوات كانت السبب الرئيسي في اختيارنا لهذا البحث الذي آثر دراسة الجانب التداولي من خلال دراسات علماء أصول الفقه مقارنة بفلاسفة التحليل اللغوي، محاولين بذلك نفض الغبار عن تراثنا العربي.

ومن هنا حق لنا أن نتساءل: إلى أي مدى تلتقي جهود علماء الأصول بجهود فلاسفة التحليل اللغوي في المجال التداولي؟

ويتفرع عن هذا الإشكال تساؤلات عديدة أهمها: ما هي أبرز جوانب الدرس التداولي؟، وما هي إرهاباته عند فلاسفة التحليل اللغوي؟ وأين تتجلى ملامحه عند علماء أصول الفقه؟.

والملفت للنظر وجود دراسات أخرى اهتمت باستقصاء التراث في هذا المجال، أبرزها: علم التخاطب الإسلامي لمحمد محمد يونس علي، وكذا التصور الأصولي للمعنى مقارنة دلالية تداولية لمختار درقاوي، و النظرية التداولية عند الأصوليين دراسة في تفسير الرازي ل محمد غماري، ناهيك عن جملة من المقالات أبرزها مقال نعمان بوقرة: المنحى البياني التداولي عند الأصوليين.

ورغم جدية الدراسات في هذه البحوث وعمقها وتميزها في حقل الدرس التداولي، إلا أنها لم تحمل أغلب جوانب الدرس التداولي مقارنة بفلسفة التحليل اللغوي التي أنشأت الدرس التداولي المعاصر، وقد جاء هذا البحث ليكمل أبرز ملامح الدرس التداولي عند الأصوليين، ومقارنته بما جاء به فلاسفة التحليل اللغوي، إذ يهدف إلى مواصلة ما فتحته تلك البحوث من آفاق جديدة للتأصيل الأصولي التداولي.

وقد قام هذا البحث وفق خطة تناولنا فيها فصلين أساسيين وآخر تمهيديا، أما الفصل التمهيدي فَعُرِضت فيه ماهية التداولية من تعريف ونشأة وأعلام، وكذا أبرز جوانبها كالأفعال الكلامية ومتضمنات القول، والقصدية والاستلزام الحوارية...، وأما الفصل الأول والمعنون بالدرس التداولي عند فلاسفة التحليل اللغوي، فقد قُسم إلى قسمين أساسيين أولهما الفلسفة التحليلية، نشأتها ومميزاتها، وثانيهما مدارسها وما تحويه من أعلام وأبحاث، أما الفصل الثاني، فقد تناول الدرس التداولي عند الأصوليين مقارنة بفلاسفة التحليل اللغوي، إذ انقسم هو الآخر لجزأين أولهما، ماهية أصول الفقه من نشأة وتعريف ومميزات، وثانيهما ملامح الدرس التداولي في مباحثهم مقارنة بما جاء به فلاسفة التحليل اللغوي.

كما اعتمدنا في هذا البحث على جملة من المراجع أبرزها، الإتقان في علوم القرآن للسيوطي والبرهان في علوم القرآن، والبحر المحيط في أصول الفقه للزركشي، والموافقات للشاطبي، ناهيك عن بحوث فلسفية لفتجشتين، والقصدية، واللغة والعقل والمجتمع لجون سيرل، وكذا كيف نصنع الأشياء بالكلمات لجون أوستين، وفلسفة الذرية المنطقية لراسل، والفلسفة واللغة نقد المنعطف اللغوي في الفلسفة المعاصرة للزواوي بغورة، والتحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد لصلاح إسماعيل عبد الحق، واللسان والميزان لظه عبد الرحمان.

ناهيك عن التداولية عند العلماء العرب لمسعود صحراوي، و استراتيجيات الخطاب لعبد الهادي ابن ظافر الشهري، وآفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر لمحمود أحمد نحلة، والمقاربة التداولية لفرانسواز أرمينيكو، والتداولية لجورج يول.

وانتهجنا في دراستنا هذه المنهج الوصفي التحليلي المقارن، إذ أننا نصف الظاهرة التداولية، ونقوم بتحليلها عند كل من فلاسفة التحليل وعلماء الأصول، ثم نقارن بينهما.

وككل بحث اعترضتنا جملة من الصعوبات، أبرزها شساعة الموضوع وتشعبه.

ومالنا الآن إلا أن نشكر الله عز وجل على توفيقه لنا، ثم كل من ساعدنا من قريب أو بعيد ونخص بالذكر الأستاذ المشرف: الدكتور سليم حمدان، الذي لم ييخل علينا بدعمه المادي والمعنوي.

الفصل التمهيدي

تمهيد

أولاً: ماهية التداولية

- 1- تعريفها
- 2- نشأتها
- 3- درجاتها
- 4- أبرز أعلامها
- 5- علاقتها بالعلوم اللغوية الأخرى

ثانياً: الجهاز المفاهيمي للتداولية

- 1- الأفعال الكلامية
- 2- متضمنات القول
- 3- القصدية
- 4- الاستلزام الحوارية

تمهيد:

تعتبر التداولية اتجاهها لسانيا معاصرا تخطى الدراسات السابقة له في بعض ركائزها بداية ببنوية دوسوسير، مروراً بكل النظريات التي تلتها، وكان ذلك بفضل مجموعة من العلماء انكبوا على دراسة اللغة من منظورها التواصلية .

وفي هذا الصدد يقول نعمان بوقرة: "إن اللسانيات التداولية اتجاه جديد في دراسة اللغة، يشارك في تنمية البحث فيه، باحثون تجاوزوا بعض المفاهيم اللغوية التي سادت في الفترة الواقعة بين دروس دوسوسير وكتابات تشومسكي، ذلك أنهم انكبوا على دراسة الأشكال الدلالية لا الدالة مكرسين المبدأ الوظيفي في اللغة من حيث هو إنجاز فعلي في السياقات التواصلية المختلفة"¹.

ومن هؤلاء الباحثين، نجد أوستين وسيرل من خلال نظرية الأفعال الكلامية، وكذا غرايس في نظريته الاستلزام الحوارية، بحيث درسوا اللغة والكلام في إطار وظيفتهما التواصلية، فبعد أن أقصت اللسانيات البنوية السياقات المختلفة باعتبارها "مجموع الظروف التي تصاحب ظهور الملفوظ، وبهذا المعنى لا يغدو السياق مكوناً من علامات فحسب، ولكنه يشمل مختلف العناصر التي تسهم في فعل التلفظ (المحيط الفيزيائي، الظروف الاجتماعية، معارف وتقسيمات المشاركين في عملية التخاطب...)"²، جاءت التداولية متداركة لذلك.

وضمن هذا التصور، نشير إلى ثلاثة ميادين من الظواهر التي تبرز الحاجة إلى تجاوز المنوال

[شكل-معنى] وإضافة البعد التداولي، وهي ظواهر تتصل بأداء القول والاستدلال والتعليمات³

فأداء القول مرتبط بإلقائه ويقصد به الكلام، أما الاستدلال فيرتبط بالمعلومات اللغوية وغير اللغوية (السياقية)، بينما التعليمات فمتعلقة بنظرة التداولية للجمل على أنها نتاج تعليمات تفرضها اللغة في السياقات المختلفة.

¹ نعمان بوقرة، اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، عالم الكتب الحديث، إربد، ط1، 2009، ص163

² ماري نوال غازي بريور، المصطلحات المفاتيح في اللسانيات، تر: عبد القادر فهم الشيباني، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2016، ص35.

³ ينظر: جاك موشر وأن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، تر: مجموعة من الأساتذة والباحثين، دار سيناترا المركز الوطني للترجمة، تونس، دط، 2010، ص24.

فالتداولية اهتمت بالجانب القوي الكلامي، في حين أن الدراسات البنيوية ركزت على اللغة، وفي هذا الصدد تقول ذهبية حمو الحاج: "إن دوسوسير ولأسباب محددة، جعل اللغة لا الكلام، موضوع علم اللغة وأساسه، لأن الكلام يتجلى في كل ما يتلفظه الأفراد، أي ما يختارونه من مفردات وتراكيب ناتجة عن عملية النطق الإنسانية وما يجري مجراها، وبالتالي فالكلام يتحقق في صور مختلفة، ويصعب دراسة جميع هذه الصور في الواقع، إلا من حيث الطرائق التي تبنى بها المفردات والعبارات، فهي تقع تحت الحصر ويمكن دراستها والإتيان بأمثلة متعددة من خلال نماذج محصورة حصراً قواعدياً بنيوياً"¹

فالكلام عملية فردية، يختلف باختلاف الأفراد، ويتعدد بتعدد التعابير التي يستخدمها المتكلمون لذا تصعب دراسته دراسة علمية، وبالتالي لم تركز فيه البنيويات. ثم جاءت التداولية لتسلط الضوء عليه.

فمن مظاهر التطور اللساني داخليا: "إعادة النظر في منزلة التداولية، فبعد أن كانت سلة مهملات* على حد عبارة بارهيلال، توضع فيها المسائل التي يستعصى حلها في النحو والدلالة، شهدنا تحولا في الرؤية للتداولية"².

فالتداولية أصبحت فرعا لسانيا قائما بذاته له بحوثه ومجالاته الخاصة به التي أكسبته مكانة معتبرة في الدراسات اللسانية، إذ لم تعد منفى للمسائل التي تعجز عن معالجتها التخصصات الأخرى.

إذن: "فالتداولية هي دراسة لكل جوانب المعنى التي تهملها النظريات الدلالية الأخرى"³.

وعلى سبيل التبسيط: نتوقف عند مثال واحد (عسل)، من وجهة نظر نحوية، يلفتنا دخول هذه

¹ ذهبية حمو الحاج، من اللسانيات إلى اللسانيات التداولية في إشكالية التحول والتطور، مقال ضمن كتاب: التداوليات وتحليل الخطاب بحوث محكمة، إشراف حافظ إسماعيل علوي ومنتصر أمين عبد الرحيم، دار كنوز المعرفة، الأردن، ط1، 2013، ص153

* هناك من يرفض اعتبار التداولية سلة مهملات اللسانيات، ومن بينهم مسعود صحراوي وذلك أن الظاهر التي تدرسها التداولية، ليست مهملة أو متروكة بالضرورة، ومن ثم فهي تقوم بإزالة الغموض عن عناصر التواصل اللغوي. (التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، بيروت، 2005 ص27).

² صابر الحباشة، التداولية والحجاج مداخل ونصوص، دار صفحات للدراسات والنشر، سوريا، ط1، 2008، ص23، 24.

³ علي محمود حجي الصراف، في البراغماتية الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2010، ص3.

الكلمة في علاقات بنائية كالصفة في علاقتها بالموصوف، والتعريف والإضافة في عبارات وجمل من قبيل: (عسل طيب، وعسل النحل، والعسل فيه شفاء للناس...)، أما من ناحية المعنى تحيل المفردة إلى مادة نعرفها، وإلى ما يرتبط بها من الصفاء والشفاء، بينما من الناحية التداولية، فتكتسب المفردة دلالات متباينة، وربما متناقضة في سياقات مختلفة ولأغراض شتى¹.

فالتداولية إذن درس لغوي معاصر يحتفي بمكانة متميزة في الدراسات اللسانية، وهذا بفضل الجهود الجادة لعلمائها، الذين تداركوا الكثير من الثغرات التي وقعت فيها النظريات البنيوية السابقة لها.

ولعل أهم ما تداركته التداولية عن غيرها هو تجاوزها لمنوال الشكل والمعنى من خلال إدخال البعد التداولي، وكذا التركيز على الاستعمال اللغوي بدل المستويات اللغوية.

ومن هنا يمكننا أن نتساءل: ما ماهية التداولية؟ وما هي أبرز جوانب الدرس التداولي المعاصر؟

¹ ينظر: بهاء الدين محمد يزيد، تبسيط التداولية، شمس للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2010، ص19.

أولاً: ماهية التداولية:

تعتبر التداولية من العلوم اللسانية المعاصرة، التي اجتاحت الساحة اللغوية في الآونة الأخيرة، بفضل ما جاءت به من مستجدات تمس الجانب التواصلية للغة، فأعلام هذا الاتجاه أسسوا مفاهيم جديدة لهذا العلم فارتبطت بعلوم أخرى.

وللوقوف على ماهية التداولية، علينا أن نعرج إلى أهم عناصرها بداية بتعريفها.

1- تعريف التداولية:

أ- لغة:

جاء في معجم المقاييس في باب الدال والواو واللام وما يثنتهما من مادة دول: "الدال والواو واللام أصلان: أحدهما يدل على تحول شيء من مكان إلى مكان، والآخر يدل على ضعف واسترخاء.

فأما الأول، فقال أهل اللغة: اندال القوم إذا تحولوا مكان إلى مكان.

ومن هذا الباب تداول القوم الشيء بينهم: إذا صار بعضهم إلى بعض. والدولة والدولة لغتان.

ويقال بل الدولة في المال، والدولة في الحرب، وإنما سُميا بذلك من قياس الباب، لأنه أمر

يتداولونه، فيتحول من هذا إلى ذلك ومن ذلك إلى هذا.

وأما الأصل الآخر فالدويل من النبت: ما يبس لعامه. يقول أبو زيد، دال الثوب يدول إذا

بلي¹.

وورد في اللسان من مادة دَوْل: "... وتداولنا الأمر أخذناه بالدؤل. وقالوا دوايك أي مداولة على

الأمر. قال سيبويه: وإن شئت حملته على أنه وقع في هذه الحال، ودالت الأيام أي دارت، والله

يداولها بين الناس"².

¹ ابن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، دط، 1979، ج2، مادة (د و ل)، ص314، 315.

² ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، دط، دت، المجلد11، مادة (د و ل)، ص252.

ونلاحظ أن المعجمين اتفقا على مصطلح المداولة بين الناس، والتي تعني الانتقال والتداول بينهم.

ب- اصطلاحا:

إن التعريفات الاصطلاحية للتداولية* Pragmatique/ Pragmatics متعددة ومختلفة. ويعد الفيلسوف الأمريكي تشارلز موريس أول من وضع المفهوم الحديث لمصطلح Pragmatics والذي استخدمه سنة 1938 للدلالة على فرع من فروع علم العلامات Semiotics¹

بحيث يعرفها بأنها: "دراسة علاقة العلامات بمفسيها"².

ويعرفها جورج يول بأنها: "دراسة المعنى الذي يقصده المتكلم"³.

وقد وضع الباحث اللساني والتداولي ليفنسون في كتابه Pragmatics عدة وجوه عُرِّفت بها التداولية، نأخذ منها:

1. التداولية دراسة للمبادئ التي تؤهلنا لإدراك عدم مقبولية بعض الجمل أو لحنها أو عدم ورودها

في لغة المتكلم.

2. التداولية دراسة للعلاقات بين اللغة وسياقاتها، أو هي دراسة لكفاية مستعملي اللغة.

3. التداولية دراسة لظواهر بنية الخطاب اللغوي كالأفعال اللغوية⁴.

ويذهب مسعود صحراوي إلى تعريفها بأنها: "علم جديد للتواصل، يدرس الظواهر اللغوية في مجال

الاستعمال ويدمج من ثم مشاريع معرفية متعددة في دراسة ظاهرة التواصل اللغوي وتفسيره"⁵.

* يعود الفضل للفيلسوف طه عبد الرحمن في وضعه المقابل العربي "التداولية" للمصطلح الأجنبي pragmatique عام 1970، كما توجد مقابلات عربية أخرى مثل: الذرائعية والنفعية والتخاطبية والمقاماتية والوظائفية، إلا أنها كانت أقل شهرة من المصطلح الأول. (ينظر: نعمان بوقرة اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، ص161).

¹ ينظر: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دط، 2002، ص9.

² Levinson.S.C(1983):pragmatics.CambridgeUniversity.Paris.p.1

البحث اللغوي المعاصر، ص9.

³ جورج يول، التداولية، تر: قصي العنابي، دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2010، ص19.

⁴ ينظر: إدريس مقبول، الأسس الإستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2006، ص264، 265.

⁵ مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص16.

فموريس يربط تعريف التداولية بالسيميائية (علم العلامات)، مركزا على تفسير (تأويل) العلامة.

أما جورج يول فيربط تعريفها بمقاصد المتكلمين.

بينما ليفنسون يركز في تعريفاته لها على أبرز الجوانب التي يقوم عليها الدرس التداولي من مبادئ الخطاب، وسياق الاستعمال، وأفعال الكلام في حين أن مسعود صحراوي يعرفها بكونها علما تواصليا مرتبعا بالظواهر اللغوية في مجالها الاستعمالي.

ولعل ما يجمع بين جميع هذه التعريفات هو تأكدها على جانب التواصل أو الاستعمال.

وتحاول التداولية الإجابة على أسئلة من قبيل: "ماذا نصنع حين نتكلم؟ ماذا نقول بالضبط حين نتكلم؟ لماذا نطلب من جارنا حول المائدة أن يمدنا بكذا، بينما يظهر واضحا أن في إمكانه ذلك؟ فمن يتكلم إذن؟ وإلى من يتكلم؟ ومن يتكلم ومع من؟ من يتكلم ولأجل من؟ ماذا علينا أن نعلم حتى نرفع الإبهام عن جملة أو أخرى؟ ماذا يعني الوعد؟ كيف يمكننا قول شيء آخر غير ما كنا نريد قوله؟ هل يمكننا أن نركن إلى المعنى الحرفي لقصد ما؟ ما هي استعمالات اللغة؟ أي مقياس يحدد قدرة الواقع الإنساني اللغوي؟"¹

إذا اعتبرنا أن أهم اهتمامات التداولية هي محاولتها الإجابة عن التساؤلات السابقة، فإننا نخلص إلى أن التداولية جاءت لتدارك أبرز جوانب الخطاب وملابساته.

وعلى هذا الأساس يمكننا أن نقول أنّ التداولية علم لساني معاصر، يهتم بدراسة الاستعمال اللغوي، مع مراعاة ظروف وملابسات الخطاب.

ومن هنا يمكننا التساؤل: كيف نشأت هذه الأخيرة و أصبحت تخصصا لغويا قائما بذاته؟.

¹ فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، تر: سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، الرباط، دط، 1986، ص4.

2- نشأة التداولية:

نشأت التداولية عند الغرب، على يد الفلاسفة اليونانيين عند تأسيس أفلاطون وأرسطو لجانب اللغة والمنطق وآثار الخطاب على المتلقي، فمثلاً: يرى أفلاطون أن الخطيب أو المتحدث البارِع، هو المتمثل للحضور النقدي للمتلقي¹.

إلا أنهم استخدموا لفظة البراغماتية وهي مشتقة من اللفظ اليوناني (Pragma) بمعنى العمل وهي مذهب فلسفي يقرر أن العقل لا يبلغ غايته إلا بقيادة صاحبه للعمل الناجح². أي، أنها حسبهم: عبارة عن صورة نشاط أو فعل معتمد على التجربة والممارسة العملية للوصول إلى النتائج، وهذا ما يوجب عدم الخلط بين هذا المصطلح ومصطلح البراغماتية الذي يقصد به التداولية. وقد توافقت نشأة التداولية مع نشأة العلوم المعرفية كعلم النفس، اللسانيات، فلسفة العقل، الذكاء الاصطناعي، علم الأعصاب...³، وهذا ما يجعلها تتداخل في كثير من الأحيان بهذه التخصصات.

ويمكن القول أنّ الفكر البراجماتي المعاصر، مرتبط بالفيلسوفين تشارلز بيرس وشارل موريس؛ إذ قام بيرس بدور واضح وجلي في المقاربة التداولية، عندما كتب مقالا عنوانه (كيف نوضح تفكيرنا) وأوضح فيه الأساس الذي تقوم عليه الفلسفة التداولية⁴؛ ألا وهو الاستعمال.

كما قام بربط الأفكار بتأثيراتها الحسية⁵، فبيرس ربط الدال بالمدلول بعلاقة اعتباطية يتوصل إليها عن طريق التجريب.

بينما قام موريس بوضع أول تعريف للتداولية في تقسيمه للسيميويزيس⁶.

¹ ينظر: محمد محمود السيد أبو حسين، الدرس التداولي في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة دار الفكر العربي، القاهرة، دط، 2010، ص7.

² ينظر: جميل صليبا، المعجم الفلسفي، دار التوفيق، لبنان، دط، 1994، ج1، ص103.

³ ينظر: آن روبرول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، تر: سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2003، ص27، 28.

⁴ محمد محمود السيد أبو حسين، الدرس التداولي في ضوء علم اللغة الحديث، ص7.

⁵ ينظر: أحمد فهد صالح شاهين، النظرية التداولية وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة، عالم الكتب الحديث، إربد، ط1، 2015، ص5.

⁶ يمكن العودة إليه في عنصر تعريف التداولية اصطلاحاً ص9.

أما عن نشأة التداولية بمفهومها اللغوي المعاصر فقد انبثقت عن الفلسفة التحليلية وبالتحديد فلسفة اللغة العادية التي تدرس اللغة اليومية كما يتكلمها الإنسان العادي، والتي أسسها فتجنشتين وتبناها فلاسفة مدرسة أكسفورد ولاسيما أوستين وسيرل¹.

فرغم وجود جذور قديمة للتداولية تعود للعصر اليوناني، وكذا ارتباطها بالعلوم المعرفية الأخرى من جهة، و بسيميائية بيرس وموريس من جهة أخرى، إلا أن النشأة الحقيقية لها، والتي تحددت بها معالمها، فإنها تعود لفلسفة اللغة العادية من خلال ظهور دراسات جادة قام بها كل من أوستين وسيرل، ثم خلفهم مجموعة من اللسانيين في دراستها، كتحديد هانسون لدرجاتها، فما هي درجاتها عنده؟

3- درجات التداولية:

تنقسم التداولية إلى ثلاث درجات، ويعود الفضل في هذا التقسيم للعالم اللساني التداولي هانسون بحيث صنفها وفق ثلاث درجات كالتالي:

أ- تداولية الدرجة الأولى:

"هي دراسة الرموز الإشارية، أي التعابير المبهمه حتما ضمن ظروف استعمالها، (أي سياق تلفظها) فما هو سياق الدرجة الأولى إذن؟

إن الموجودات أو محددات الموجودات ومن ثم السياق الوجودي و الإحالي، هو المخاطبون ومحددات الفضاء والزمن"².

إذن فالتداولية وفق هذه الدرجة، تشمل الإشارات بأنواعها: الشخصية، الزمانية، المكانية، وكذا التعابير وفق سياق التلفظ.

¹ ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص23، 24.

² فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص38.

ب- تداولية الدرجة الثانية:

"وهي دراسة طريقة تعبير القضايا في ارتباطها بالجملة المتلفظ بها في الحالات الهامة، إذ على القضية المعبر عنها، أن تتميز عن الدلالة الحرفية للجملة، فما هو سياق الدرجة الثانية؟. إنه السياق بالمعنى الموسع عند ستالناكر أي أنه يمتد إلى ما يحس به المخاطبون، إنه سياق الإخبار والاعتقادات المتقاسمة، لا السياق الذهني، بل السياق المترجم إلى تحديدات العوالم الممكنة"¹. فالتداولية في إطار هذه الدرجة، تقوم على المعنى الضمني لا الحرفي، ويدخل فيها عامل (الحس)، بحيث تقوم على سياق المعنى.

ج- تداولية الدرجة الثالثة:

"فهي نظرية أفعال اللغة، ويتعلق الأمر بمعرفة ما تم من خلاله استعمال بعض الأشكال اللسانية، فأفعال اللغة مسجلة لسانيا، إلا أن هذا لا يكفي لرفع الإبهامات و الإشارة إلى ما أنجز فعلا عبر هذا الموقف التواصلي، ومن هنا يجعل أفعال اللغة الضمنية، المشكل أكثر تعقيدا"². إذن فالدرجة الثالثة تشمل الأفعال اللغوية لكل من أوستين وسيرل، بحيث تركز أكثر على الأفعال الضمنية في مقابل الحرفية.

4- أبرز أعلام الدرس التداولي:

من أبرز أعلام التداولية:

أ- جون أوستين [1911-1961]:

يعد أوستين من أشهر أعلام التداولية، "وهو أستاذ فلسفة بجامعة أكسفورد"³، كما أنه أحد أكبر النقاد، بحيث نوقشت آراؤه بإسهاب من قبل كبار علماء الأدب واللغة، وتعدى ذلك إلى المختصين

¹ السابق، ص38.

² فرانسواز أرمينكو، نفسه، ص38.

³ فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، تر: صابر الحباشة، دار الحوار، سوريا، ط1، 2007، ص20.

بالعلوم المتنوعة، وبخاصة ما وضعه من (النسقية الإنجازية) أو ما يسمى بنظرية الفعل الكلامي، وكان ذلك عن طريق المحاضرات التي ألقاها بجامعة هارفرد الأمريكية سنة 1955، وأوردها في شكل كتاب¹.

ومن أهم مؤلفات أوستين التي تركها: (أوراق فلسفية) و(كيف تؤدي الأشياء بالكلمات) و(الإحساس والقدرة على الحس)²

ب- جون بول غرايس [1913-1988]:

يعد غرايس علما بارزا في مجال الدرس التداولي، وهو أحد فلاسفة اللغة البريطانيين المعاصرين، وأحد زملاء جون أوستين في جامعة أكسفورد حتى عام 1967 حين انتقل إلى سان فرانسيسكو وعمل بها أستاذا للفلسفة، إذ انشغل بقضية المعنى³.

ولجون بول غرايس بصمة واضحة في الدرس التداولي، إذ "سعى إلى بسط الأسس العامة للحوار"⁴، وذلك من خلال أشهر مقالاته وهو المقال المنشور سنة 1975 والذي يسميه بـ (منطق المحادثة)، بحيث وضع فيه مفهومين أساسيين هما: (الاستلزام التخاطبي)، و(مبدأ التعاون)⁵، واللذان يعتبران أبرز ما جاء به غرايس في إثراء الدرس التداولي .

¹ ينظر: خميس فزاع عمير، نظريات المنهج التداولي عند علماء جامعة أكسفورد تحليل وصفي تطبيقي، مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات و الاجتماع، العدد5، نيسان، 2016، ص4.

² ينظر: إبراهيم مصطفى إبراهيم: فلسفة اللغة نشأتها تطورها أبرز أعلامها، دار المعرفة الجامعية، السويس، دط، 2009، ص352
³ ينظر: نفسه، ص365.

⁴ العياشي أدراوي: الاستلزام الحواري في التداول اللساني من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها، دار الأمان، الرباط، ط1، 2011، ص95.

⁵ ينظر: آن روبرول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص54.

ج- جون رودجر سيرل [ولد في: 1932]:

يعتبر سيرل أحد علماء التداولية الذين كانت لهم بصمة مميزة فيها.

وهو فيلسوف أمريكي معاصر متخصص في اللغة وفلسفة الذهن، درس الفلسفة في أكسفورد، ثم أصبح أستاذاً لفلسفة اللغة بجامعة بيركلي عام 1959¹، وقد تابع خط فتجنشتين في فلسفة التحليل اللغوي، فأكد على أهمية أشكال الإيصال اللغوي، التي أهملها الكثير من الفلاسفة، ومن أهم مؤلفاته (أفعال اللغة)، و(فلسفة اللغة)²، وكذا (فلسفة الذرية المنطقية)، و(اللغة والعقل والمجتمع)، ويعد كتابه (القصدية) من أهم المراجع في الدراسات التداولية.

5- علاقة التداولية بالعلوم اللغوية الأخرى:

تلتقي التداولية بالعديد من العلوم، سواء أكانت لغوية أو غير لغوية كالفلسفة وعلم النفس وعلم الاجتماع، إلا أننا سنقتصر على التخصصات اللغوية الأكثر بروزاً كاللسانيات العامة وعلم الدلالة وعلم التراكيب، تفادياً للتوسع والتشعب؛ فاللسانيات هي المنطلق الأول لكل النظريات التي جاءت بعدها، وعلمي الدلالة والتراكيب هما الفرعان الآخران اللذان جاءا رفقة التداولية في أول تعريف لها، مما يستلزم الكشف عن العلاقة بين التداولية وبينهما.

أ- علاقتها باللسانيات العامة:

تعتبر اللسانيات العامة اللبنة الأساسية لكل الدراسات والنظريات التي تلتها، بحيث دعت هذه الأخيرة إلى دراسة اللغة في ذاتها ولذاتها، وبالتالي قد ركزت على عامل اللغة في دراستها. إلا أن التداولية جاءت لـ "دراسة استعمال اللغة عوضاً عن دراسة اللغة، فاللسانيات كما هو معلوم، تتفرغ للدراسة الثانية، أي لدراسة المستويات (...)"، في حين أن دراسة استعمال اللغة لا تنحصر ضمن

¹ ينظر: عبد الله جاد الكريم، التداولية في الدراسات النحوية، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2010، ص88.

² ينظر: جورج طرابيشي، معجم الفلاسفة، دار الطليعة، بيروت، ط3، 2006، ص382.

الكيوننة اللغوية بمعناها الضيق، وإنما تتجاوزها إلى أحوال الاستعمالات في الطبقات المقامية المختلفة، حسب أغراض المتكلمين و أحوال المخاطبين"¹.

فإذا كانت اللسانيات العامة تتناول اللغة في مستويات محددة (صوت، صرف، تركيب، دلالة)، فإن التداولية تتجاوز دراسة اللغة إلى الاستعمالات المختلفة، بتنوع ظروفها وسياقاتها.

ب- علاقتها بعلم التراكيب:

إن علم التراكيب هو ذلك العلم الذي "يختص بتنظيم الكلمات في الجمل أو المجموعات الكلامية، ودراسة تركيب الجملة"². وعلم التراكيب يركز على العلاقات التي تحكم عناصر الجملة، والتي ترتبط بقواعد عرفية لا يجوز الخروج عنها، بحيث أن مخالفتها تؤدي إلى إنتاج دلالات غير صحيحة³.

فعلم التراكيب محكوم بنظام قواعدي صارم يحكم بناء الجملة، فيتحدد بذلك موقع كل من (الفعل والفاعل والمفعول...) داخل هذا النظام الذي يتميز بالصرامة، حيث أن مخالفة هذه القواعد يحدث خللا في توليد الدلالات، وإن كان هذا الأخير يرتب وينظم العناصر الكلامية داخل الجملة لتكتسب دلالة، فإن التداولية تبرز المعاني المتعددة انطلاقا من السياق الاستعمالي.

ج- علاقتها بعلم الدلالة:

يعتبر علم الدلالة من بين أبرز العلوم اللغوية، فهو " العلم الذي يدرس المعنى، أو ذلك الفرع من علم اللغة الذي يتناول نظرية المعنى"⁴.

¹ مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص98.

² محمد عبد الكريم الرديني، فصول في علم اللغة العام، دار الهدى، عين مليلة، دط، 2007، ص23.

³ ينظر: أحمد فهد صالح شاهين، النظرية التداولية وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة، ص24.

⁴ أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط5، 1998، ص11.

ولعلم الدلالة ارتباط وثيق بالتداولية، فهو "يشارك التداولية في دراسة المعنى على خلاف العناية ببعض مستوياته، ونتيجة لتنامي الاهتمام بالفاعل بين المعنى و الاستعمال، ظهرت اتجاهات حديثة تحاول أن تؤلف بينها"¹.

ومن هنا، فإن علم الدلالة يركز على دراسة المعنى بوجه عام، أما التداولية فتدرسه في إطار الاستعمال لترصد بذلك العلاقة بين المعنى الأصلي والاستعمالي.

¹ محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص10.

ثانيا: الجهاز المفاهيمي للتداولية*:

يتضمن الدرس التداولي جملة من المفاهيم الأساسية التي كونته وجعلته درسا قائما بذاته، بحيث تعتبر الأفعال الكلامية أول ما جاء في هذا الدرس.

1- الأفعال الكلامية**:

يعرف مسعود صحراوي الفعل الكلامي بقوله: "إن الفعل الكلامي نواة مركزية في الكثير من الأعمال التداولية، وفحواه أن كل منطوق ينهض على نظام شكلي دلالي إنجازي تأثيري، ويعد نشاطا ماديا نحويا يتوسل أفعالا قولية لتحقيق أغراض إنجازية كـ (الطلب والأمر والوعد والوعيد...)، وغايات تأثيرية تخص ردود فعل المتلقي كـ (الرفض والقبول) ومن ثم فهو يطمح إلى أن يكون ذا تأثير في المتلقي، اجتماعيا أو مؤسساتيا، ومن ثم إنجاز شيء ما"¹.

ويعتبر جون أوستين، المؤسس الأول لنظرية الأفعال الكلامية، بحيث يقسمها إلى ثلاثة أفعال فرعية هي²:

أ- فعل القول : النطق بالمفردات بناء على قواعد اللغة

ب- الفعل المتضمن في القول: الحدث الذي يقصده المتكلم بالجملة

ج- الفعل الناتج عن القول: التأثير العملي للقول الذي يقوم به المتلقي"

* ورد هذا المصطلح عند مسعود صحراوي في كتابه التداولية عند العلماء العرب.

** ويطلق عليها أيضا "الأفعال اللغوية" و"الأعمال اللغوية".

¹ مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص40.

² محمد سالم سعد الله، النقد التداولي من الحدث اللغوي إلى التواصل التقني، مجلة ديبالي، العدد58، الموصل، 2012، ص689.

مثال ذلك قول الطالب لزميله (جاء الأستاذ)، فمجرد النطق بهذه العبارة يعدّ فعل قول، والقصد منه (التزم الصمت) وهو الفعل المتضمن في القول، وعندما يستجيب هذا الزميل ويصمت، نعتبر هذا فعلاً ناتجاً عن القول، ثم قام بتصنيفها إلى خمسة أقسام هي¹:

أ: الحكميات: وتشمل كل ما يدل على إصدار حكم نحو: الأمر أو التقويم أو الوصف.

ب: التنفيذيات: وتشمل كل ما يدل على تنفيذ حكم نحو التسمية والوصف.

ج: الوعديات: وتشمل كل ما يلزم المتكلم بفعل شيء معين في المستقبل، نحو: الوعد والقسم.

د: السلوكيات: وتشمل كل ما يعتبر ردة فعل لحدث ما، نحو الاعتذار والشكر والنقد.

هـ: العرضيات: وتشمل كل ما يختص بالعرض، لإيضاح وجهة نظر معينة أو بيان رأي في

مسألة، نحو: التأكيد والنفي والإنكار والمحاجة والتفسير.

ثم جاء سيرل تلميذ أوستين ليتدارك ما وقع فيه أستاذه، فقام بتعديلات مهمة على ما ذكره أوستين، وطور نظرية الأفعال الكلامية، وانتقد تقسيمه لهذه الأفعال، واكتملت هذه نظرية عنده، كما عدل التقسيم الثلاثي الذي قدمه أوستين، وقدم تقسيماً رباعياً كالتالي²:

أ- فعل التعبير أو الفعل اللفظي: ويشمل الجوانب الصوتية والنحوية والمعجمية.

ب- فعل القضية أو الفعل القضوي: وهو الإسناد الذي يربط بين المسند والمسند إليه.

ج- الفعل الإنجازي أو الفعل الداخِل في القول: وهو أهم الأقسام بالنسبة لنظرية الأفعال

الكلامية، وباعتباره يكون الكلام خبراً واستفهاماً وأمرًا وغيرها من معاني الكلام.

د- الفعل التأثيري أو الفعل المتعلق بالقول: ولم يهتم سيرل بهذا الصنف لأنه ليس من الضروري

عنده أن يكون لكل فعل تأثير في السامع يدفعه إلى إنجاز فعل ما.

¹ ينظر: لطيف حاتم عبد الصاحب الزامل، الكلام عملاً مقارنة تداولية، مجلة علمية فصلية محكمة تصدرها كلية الآداب، جامعة القادسية، محافظة الديوانية، جمهورية العراق، العدد 1، المجلد 16، 2013، ص 51.

² ينظر: محمد العبد، نظرية الحدث اللغوي تحليل ونقد، مجلة الدراسات اللغوية م ج، ع 4، 2001، ص 170، نقلاً عن عبد الله حسن طودي، التركيب الخبري أنماطه ووظائفه بين البلاغة العربية واللسانيات التداولية، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية، إشراف: محيي الدين عثمان، قسم اللغة العربية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية المتحدة، 2007، ص 58.

وإذا طبقنا هذا على المثال السابق فإننا سنقول أن التلفظ بعبارة (جاء الأستاذ) هي فعل التعبير (القول)، وإسناد المحييء إلى الأستاذ هو فعل القضية (القضوي)، وأمرنا المتكلم أن يصمت من خلال تنبيهه بقدوم الأستاذ هو الفعل الإنجازي، وصمت المخاطب استجابةً للأمر فعل تأثيري.

ومن هذا المنطلق، أعاد سيرل تصنيف الأفعال الكلامية من جديد، فقسمها إلى¹:

أ: الإخباريات: وتشمل كل ما يدل على الإخبار، نحو: يزعم، يبلغ، يخبر، يُعلم، يُقرر...

ب: الالتزاميات: وتشمل الوعد والوعيد والقسم والمراهنة...

ج: التوجيهيات: وتشمل الطلب والأمر والإرشاد والاقتراح والوصية...

د: التعبيرات: وتشمل الشكر والمساواة والتهنئة والشكوى والاعتذار...

هـ: الإعلانات: وتضم التسمية والعفو وإعلان الحرب والاستسلام...

ونلاحظ أن تقسيم سيرل أدق من تقسيم أستاذه، بحيث أن أوستين أهمل صنف (الإخباريات) في تقسيمه ذلك، ناهيك عن التقارب الشديد بين (التنفيذيات) و(الحكميات) عنده، مما يجعل الخلط بينهما وارداً، وهذا ما تداركه عنه تلميذه سيرل.

كما قام سيرل باقتراح "طابع خاص يشمل بعض الأفعال اللغوية، يدخل ضمن الأفعال المباشرة (Direct) والأفعال اللغوية غير المباشرة (Indirectes)، فربط بين العبارة اللغوية ومراعاة قصد المتكلمين، وعالج الأفعال الإنجازية المباشرة وغير المباشرة، وتوصل إلى المعنى الحرفي والمعنى السياقي"².

ومن هنا نخلص إلى أن سيرل ميز بين الأفعال اللغوية المباشرة التي تحيل إلى المعنى الحرفي، والأفعال اللغوية غير المباشرة التي تحيل إلى المعنى السياقي. ويعد هذا الاقتراح بصمة مميزة لسيرل ضمن جهوده

¹ ينظر: جوتس هنده لانج، مدخل إلى نظرية الفعل الكلامي، تر: سعيد حسن بحيري، مكتبة زهرة الشرق، القاهرة، ط1، 2012، ص86.

² محمود عكاشة، النظرية البراغماتية اللسانية (التداولية) دراسة المفاهيم والنشأة والمبادئ، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2013، ص105.

في الأفعال الكلامية، ورغم أن أوستين هو المؤسس الأول لنظرية الأفعال الكلامية، إلا أن معظم المتخصصين ينصحون بالعمل وفق تصنيف سيرل لأنه مقنن هذه النظرية.

2- متضمنات القول (Les implicites) :

تعرف متضمنات القول بأنها " مفهوم تداولي إجرائي يتعلق برصد جملة من الظواهر المتعلقة بجوانب ضمنية وخفية من قوانين الخطاب، تحكمها ظروف الخطاب العامة، كسياق الحال وغيره"¹. ويندرج تحته: الافتراض المسبق والأقوال المضمرة.

أ- الافتراض المسبق *Présumé*: وهو أحد أبرز أشكال القول الضمني، ويرتبط بالبنية اللغوية، ويحدد عادة بواسطة اختبار النفي، فنقول أن الجملة (ج) تفترض الجملة (ق)، إن ظلت (ق) صحيحة عندما تنتفي (ج) فإن المفترضة المسبقة لـ (ج) هي مجموع (ق) للجمل التي لا يمكن أن تكون صحتها موضع دحض عم طريق نفي (ج) وهكذا².

وعلى سبيل المثال قولنا:

- ج: (مريم تزوجت)

- ق: (مريم كانت غير متزوجة)

نقول أن (مريم كانت غير متزوجة)، مفترضة مسبقا من قولنا (مريم تزوجت)، كما يمكننا

استنباطها من خلال نفي الجملة ج فنقول: (مريم لم تتزوج)

ب- الأقوال المضمرة: إن الأقوال المضمرة هي شكل من أشكال متضمنات القول، وقد ورد تعريفها

في كتاب المصطلحات المفاتيح لدومينيك مانغونو، على أنها:

¹ مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص32.

² ينظر: دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، تر: محمد يحياتن، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2008، ص105.

"خلاف الافتراضات المسبقة، هي محتويات ضمنية تداولية، أي استنباطات مستخرجة من السياق من قبل المتلفظ المشارك بفضل استدلال عفوي، إن كان قليلا أو كثيرا، ويعتمد على قوانين الخطاب التي تحكم النشاط الخطابي"¹.

ففي هذا المثال:

- أ: هل حضرت للامتحان؟

- ب: لدي ضيوف في المنزل

نجد أن جواب (ب) يخرق قانون الخطاب، والذي يستلزم إجابة ملائمة للسؤال، إلا أن المتكلم يعلم أن (ب)، سيفهم المقصود، فهو لن يحضر للامتحان لأن لديه ضيوفا عليه الاهتمام بهم، وهو بذلك ينتج استنباطا قوليا مضمرا انطلاقا من المعنى الحقيقي.

كما يتصف القول المضمّر بارتباطه بسياق معين، وكذا إمكانية رفضه من قبل المتلقي الذي يمكنه الاحتماء بالمعنى الحقيقي².

فالقول يتضمن جوانب ضمنية تشمل الافتراض المسبق والمرتبط بالسياق الكلامي، والقول المضمّر مرتبط بقوانين الخطاب.

3- القصدية:

"إن القصدية صفة للحالات العقلية والحوادث التي يتم بها التوجه إلى موضوعات العالم الخارجي وأحواله أو الإشارة إليها، فإذا كان هناك اعتقاد ما مثلا، فإنه لا بد أن يكون خاصا بهذا أو بذاك أو أن تكون الحالة كذا أو كذا. وحين يكون لدي قصد معين، يجب أن يكون قصدا لفعل شيء ما. وهكذا يكون الوضع في جميع الحالات"³.

¹ السابق، ص 119

² ينظر: نفسه، ص 120.

³ جون سيرل، القصدية بحث في فلسفة العقل، تر: أحمد الأنصاري، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009، ص 21.

إذن فالقصدية وفق تصور سيرل تعتمد على توجيه العقل نحو العالم الخارجي، من أجل حثه على فعل شيء معين. ومن هنا يمكن القول أن سيرل يربط القصدية بالأفعال الكلامية. والقصدية مبدأ تداولي مهم يراد به الغاية التواصلية التي يريد المتكلم تحقيقها من الخطاب، وقصده منه¹.

وفي هذا الصدد يقول عبد الهادي بن ظافر الشهري: "تتنوع دلالة الأفعال اللغوية عليه، وتنوعها ليس محكوماً بشكلها اللغوي، بل محكوم بقصد المرسل بالدرجة الأولى من خلال المواءمة بين الشكل اللغوي المناسب، وبين العناصر السياقية، ولا يمكن أن يكون المعنى الحرفي للغة هو معنى الخطاب الوحيد (...). ويتحدد القصد من خلال السياق بعناصره الكثيرة، فهو ركيزة الخطاب لتجسيد معنى المرسل، بدلاً من التقييد بالمعنى اللغوي البحت، رغم أنه قد يتطابق معه في بعض السياقات"².

إذن فقد جاءت القصدية نتيجة لتنوع الدلالة اللغوية المشتملة على معانٍ مختلفة أولها، المعنى الحرفي تليه المعاني والدلالات السياقية؛ باعتبار العامل السياقي ركيزة أساسية في تحديد المقصد الذي يريده المتكلم من خطابه، ضمن إطار تواصلية معين.

4- الاستلزام الحوارية *

يعد الاستلزام الحوارية "من أهم الجوانب التي يهتم بها البحث التداولي، حيث ترجع نشأته إلى المحاضرات التي دعا غرايس إلى إلقائها في جامعة هارفرد سنة 1967"³.

ولقد كانت نقطة البدء عند غرايس هي أن الناس في حواراتهم قد يقولون ما يقصدون، وقد يقصدون أكثر مما يقولون، وقد يقصدون عكس ما يقولون، فاهتم غرايس بالتفريق بين ما يقال وما يقصد، إذ أنّ ما يقال هو ما تعنيه الكلمات والعبارات بقيمتها اللفظية، وما يقصد هو ما يريد المتكلم

¹ بنظر: عمر محمد أبو نواس، علم المخاطب بين التوجيه النحوي والتداولية، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد 7، العدد 2، الأردن، 2011، ص 121.

² عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط 1، 2004، ص 78.

* ويسمى أيضاً الاستلزام التخاطبي أو المحادثي.

³ نعمان بوقرة، المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب دراسة معجمية، عالم الكتاب الحديث، عمان، ط 1، 2009، ص 84، 83.

أن يبلغه للسامع على نحو غير مباشر، اعتماداً على قدرة السامع فهم مراد المتكلم بما يتاح له من أعراف الاستعمال ووسائل الاستدلال، فأراد أن يربط بين ما يحمله القول من معنى صريح، ومعنى ضمني¹.

ويقوم الاستلزام الحوارى على مبدأ مهم يسمى: مبدأ التعاون، والذي يعرفه جورج يول بأنه: "افتراض أساسى فى المحادثة، مفاده أن كل مشارك سىحاول المساهمة بشكل مناسب فى الوقت المطلوب، على تبادل الحديث الآبى"².

ولقد قام غرايس بتفريع هذا المبدأ إلى أربعة مبادئ (قواعد) جزئية وهى كالتالى³:

1. قاعدة الكم: وتفضى إلى مبدأين هما:

أ- لتكن إفادتك للمخاطب على قدر حاجته.

ب- لا تجعل إفادتك تتجاوز الحد المطلوب

2. قاعدة الكيف: وتنص على:

أ- لا تقل ما تعلم أنه خاطئ

ب- لا تقل ما ليس لك عليه دليل

3. قاعدة العلاقة أو الملاءمة: وتحيل إلى قاعدة أساسية هى:

أ- ليناسب مقالك مقامك

4. قاعدة الجهة أو الكيفية: وترتبط بقاعدة (التزم الوضوح)، والتي تتفرع بدورها إلى ما يلى:

أ- لتحتزز من الالتباس

ب- لتحتزز من الإجمال

¹ ينظر: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة فى البحث اللغوى المعاصر، ص33.

² جورج يول، التداولية، تر: قصى العتابى، ص187.

³ ينظر: العياشى أدراوى، الاستلزام الحوارى فى التداول اللسانى من الوعى بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها، ص99،

ج- لتتكلم بإيجاز

د- لترتب كلامك

وقد انبثقت عن هذا المبدأ مبادئ أخرى جاءت لتحكم الخطاب، منها مبدأ التأدب لروبين لاكوف، ومبدأ الوجه لبراون ولفنسون، ونظرية الملاءمة لدايدر ولسن ودان سبربر، وكذا قوانين الخطاب لديكرو.

1- مبدأ التأدب: وهو من مبادئ الخطاب الناتجة عن مبدأ التعاون لغرايس، وقد صاغتها روبين لاكوف في مقالها (منطق التأدب)، بحيث تدعو فيها إلى توسيع مبادئ اللغة الكلية، من خلال إدراج القواعد التداولية للحكم بجودة صياغة الخطاب من عدمه¹، فوضعت لذلك أساسين هما²:

أ- كن واضحاً

ب- كن مؤدباً

كما فرعت ثلاثة قواعد لتهديب الخطاب، هي:

أ- قاعدة التعفف: لا تفرض نفسك على المرسل إليه، أي لتبق متحفظاً.

ب- قاعدة التخيير: دع للمخاطب خيارات مفتوحة.

ج- قاعدة التودد: كن صديقاً ودوداً مع المرسل إليه.

2- مبدأ الوجه: وينص على أن المرسل ملزم بأن يصون وجه المرسل إليه، ففي ذلك صيانة لوجهه

هو أيضاً، وذلك علامة على الاحترام والتعاون بينهما، ويقترح براون ولفنسون هذا المبدأ بوصف

الوجه هو رغبات الإنسان الأساسية، وينقسم إلى الوجه الدافع والوجه الجالب³.

فهذا المبدأ يقوم على الاحترام المتبادل ومراعاة كل من المرسل والمرسل إليه رغبات بعضهما مما يشكل نمطاً تعاونياً يقوم على الجانب الأخلاقي بالدرجة الأولى.

¹ ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص 98.

² ينظر: نفسه، ص 99، 100.

³ ينظر: نفسه، ص 103.

3- نظرية الملاءمة: تعتبر نظرية الملاءمة التي جاءت تبعا لمبدأ التعاون الغرايسي، من أبرز نظريات

الدرس التداولي، فهي نظرية تداولية معرفية أرسى معالمها اللساني البريطاني دايردر ولسن والفرنسي دان سبربر، وتأتي أهميتها التداولية من أمرين¹:

1- "أنها تنتمي إلى العلوم المعرفية الإدراكية

2- أنها ولأول مرة منذ ظهور الأفكار والمفاهيم التداولية، تبين بدقة موقعها من اللسانيات،

وخصوصا موقعها من علم التراكب"

كما أنها: "استفادت من نظرية غرايس التي تنص على أن التواصل الكلامي، محكوم بمبدأ التعاون، الذي يقوم على مسلمات أربعة، إلا أن نظرية الملاءمة اقتضت على مبدأ الملاءمة فقط"². فقد تم توسيع هذه النظرية انطلاقا من مسلمة المناسبة التي انبثقت عن مبدأ التعاون باعتبارها أهم قاعدة يصح الاكتفاء بها.

ومتماز هذه النظرية بـ "تصورها للسياق، إذ لم يعد شيئا معطى بشكل نهائي او محدد قبل عملية الفهم، وإنما ينبنى تبعا لتوالي الأقوال. ويتألف السياق، من زمرة من الافتراضات السياقية"³.

ونخلص مما تقدم، إلى أن نظرية الملاءمة نظرية تداولية معرفية، جاءت كامتداد لمبدأ المناسبة، والتي تعد من القواعد المنبثقة عن مبدأ التعاون، حيث تميزت بتصورها للسياق.

3- قوانين الخطاب:

وهي قوانين جاء بها ديكر ووتتلخص مهمتها في كونها تحاول أن تحكم الخطاب، ومن بينها⁴:

1- قانون الإخبارية: وهو حسب ديكر، يتوجب على المتكلم الإخبار بمعلومة يجهلها المتلقي.

¹ مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص36.

² سليم حمدان، المنحى التداولي في التراث البلاغي العربي، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في اللغويات، إشراف: محمد بوعمامة، قسم اللغة والأدب العربي، كلية اللغة والأدب العربي والفنون، جامعة باتنة 1، 2015-2016، ص25.

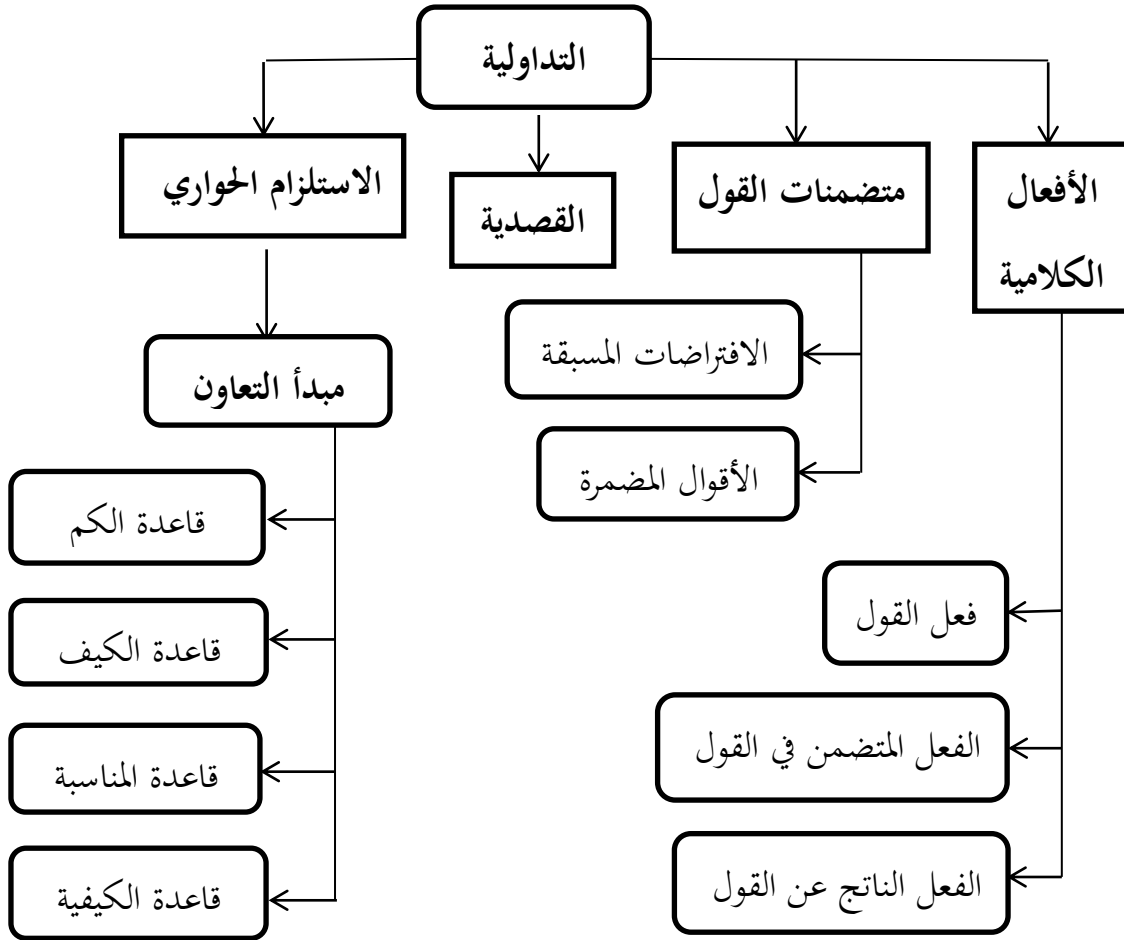
³ مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص38.

⁴ ينظر: محمود طلحة، التداولية وتحليل الخطاب نحو تحليل جديد لجنس المقامة في الأدب العربي، مقال ضمن كتاب: التداوليات وتحليل الخطاب بحوث محكمة، إشراف حافظ إسماعيل علوي ومنتصر أمين عبد الرحيم، من ص224 إلى 226.

2- قانون الشمول: يفضي إلى أن يقدم المتكلم المعلومات الأكثر فائدة للمتلقي (في الموضوع المتحدث فيه)، ويتم خرق هذا القانون بطريقتين، إما الصمت أو إخفاء بعض المعلومات المتعلقة بالموضوع

3- قانون الصدق: وهو أن يلتزم المتكلم بقول الحقيقة كما يتصورها أو يدركها في الواقع.

4- قانون الإفادة: ويلتزم فيه المتكلم بالحديث عن أصحاب السلطة، أمثال الكاتب والواعظ والمعلم، عند الحديث باعتبار أقوالهم جيدة.



مخطط يلخص الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي¹

¹ ينظر: سليم حمدان، المنحى التداولي في التراث البلاغي العربي ص 27

الفصل الأول

إرهاصات الدرس التداولي عند فلاسفة التحليل اللغوي

- تمهيد

أولاً: مفهوم وخصائص الفلسفة التحليلية

1- مفهومها

2- خصائصها

ثانياً: مدارس الفلسفة التحليلية

1- مدرسة كامبردج

2- مدرسة أكسفورد

- خلاصة الفصل

تمهيد:

تعتبر فلسفة اللغة من أبرز الفلسفات التي شهدت انتشارا واسعا، وذلك بفضل المنعرجات والثورات التي ظهرت في بعض مناهجها، وبالأخص المنهج التحليلي.

فبعد الدوام المديد والبطيء للأرسطية داخل الفلسفة المدرسية (السكولائية)، وتبعية الفلسفة للاهوت، أتى ديكارت ليقوم بالقطع ويحرر الفلسفة من الوصاية المزدوجة للاهوت والقياس المنطقي. ويؤكد على حق الفلسفة في الإبداع. وبعد قرن تقريبا، أتى انقلاب كانط ليشيد المبادئ القبلية للمعرفة، إلى أن جاء القرن العشرين ليحدث الانقلاب اللغوي من خلال «الفلسفة التحليلية»¹.

وهنا نلاحظ الانقلابات المتكررة داخل الفلسفة، إلا أن أغلبها انقلابات تقليدية تمس الفكر الفلسفي، باستثناء الانقلاب اللغوي المعاصر، والذي مسّ مجال اللغة بشكل خاص من خلال تبنيه للتحليل.

يقول أوزوالد ديكرود: "... ولقد كان التحليل اللساني حاضرا في كل فلسفة تريد لنفسها أن تكون فلسفة التفكير، ولقد مارسه وبشكل منظم - إذ كان ينظر إليه غالبا بوصفه البحث الفلسفي الشرعي الوحيد - معظم فلاسفة الإنكليز للنصف الأول من القرن العشرين، وقد سمو أنفسهم بـ «فلاسفة اللغة» وسموا أبحاثهم بـ «الفلسفة التحليلية»².

والمعنى من هذا أن التحليل كمنهج كان حاضرا في كل فلسفة فكرية، إلا أن فلاسفة الإنكليز في القرن العشرين مارسوه بشكل أكثر تنظيما وسموا أنفسهم به، حتى نسب المنهج التحليلي إليهم. ويمكن القول بأن هؤلاء العلماء الذين تبنوا التحليل في دراساتهم الفلسفية، صبوا جل اهتمامهم على اللغة ودراساتها.

¹ ينظر: أريك غريلو، فلسفة اللغة، تر: عفيف عثمان، دار ومكتبة البصائر، بيروت، ط1، 2012، ص13.

² أوزوالد ديكرود، فلسفة اللغة، ضمن القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، إشراف أوزوالد ديكرود وجان ماري سشايغر، تر: منذر العياشي، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط2، 2007، ص220.

يقول الزواوي بغورة في ذلك: "... وبذلك شكلت الفلسفة التحليلية طريقة جذرية في الممارسة الفلسفية الحديثة والمعاصرة وحولت موضوع الفلسفة برمته إلى موضوع خاص باللغة"¹.

فقد اهتم فلاسفة التحليل اللغوي باللغة اهتماما كبيرا، فبدل أن ينكبوا على دراسة المشكلات الفلسفية التقليدية، صبوا جل اهتمامهم على اللغة باعتبارها الأساس الأول لحل المشكلات الفلسفية فأصبح الموضوع الفلسفي بحثا لغويا بدرجة أولى.

ويعدّ تحول موضوع الفلسفة عند أصحاب الفلسفة التحليلية إلى الاهتمام باللغة رافدا هاما ساهم في تطوير الأبحاث على الصعيد اللغوي².

والمتتبع للتطورات اللغوية الحاصلة مؤخرا في المجالات اللغوية، سيلاحظ بالتأكيد مدى تأثير هذا الاهتمام الفلسفي باللغة، والدرس اللغوي المعاصر، خاصة في المجال التداولي.

ولعل هذا ما جعل الفلسفة التحليلية توصف بـ «الثورة» تارة، و بـ «الانقلاب»

تارة وبـ «المنعرج» تارة أخرى.

¹ الزواوي بغورة، الفلسفة واللغة نقد المنعطف اللغوي في الفلسفة المعاصرة، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2005، ص84.

² ينظر: جمال حمود، مسألة المعنى ونشأة التحليل في الفلسفة المعاصرة، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، مجلة أكاديمية تصدر عن كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مصطفى إسطمبولي، معسكر، العدد9، ديسمبر2014، ص236.

أولاً: مفهوم وخصائص الفلسفة التحليلية:

1: مفهومها:

قبل أن نشرع في تحديد مفهوم الفلسفة التحليلية*، وجب علينا أولاً تسليط الضوء على مصطلح التحليل، والذي ميز هذه الفلسفة وارتبط اسمها به.

ورد في موسوعة لالاند الفلسفية أن للتحليل معنيين:

أولهما: معان متعلقة بفكرة التفكيك، وتشمل¹:

أ- تفكيك الكل إلى أجزائه إما مادياً وإما فكرياً

ب- هو كل طريقة أو دراسة تتضمن فحصاً إدراكياً

ثانيهما: "معان متعلقة بفكرة الحل، بحيث يكمن التحليل في وضع سلسلة قضايا (مقترحات) بدءاً بالقضية التي يراد البرهنة عليها، وصولاً إلى قضية معلومة. وبما أننا ننطلق من المرة الأولى، فإن كل واحدة من القضايا تكون محصلة ضرورية لتلك التي تليها، فيترتب أن تكون الأولى محصلة الأخيرة، وتالياً تكون صحيحة مثلها"².

فالتحليل وفق هذا التصور، مرتبط بالتفكيك والتجزئة من جهة، وبالحل من جهة أخرى. وعليه فإن الفلسفة التحليلية** هي تلك الفلسفة التي جعلت من التحليل المنهج الأساس في دراستها.

* وتعرف أيضاً بـ: فلسفة التحليل اللغوي وفلسفة التحليل المنطقي.

¹ أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، تر: خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، بيروت، ط2، 2001، المجلد1، ص64.

² نفسه، ص65.

** هناك من يرفض مصطلح "الفلسفة التحليلية"، ومن بينهم مُجد مهراّن رشوان الذي يعتقد أنه من الخطأ القول بـ "فلسفة تحليلية"، والأصح أن نقول "فلسفة تحليليون، فلا يمكن التحدث عن الفلسفة التحليلية كما لو كانت من جنس واحد ومن طينة واحدة، فليس هناك فلسفة واحدة للتحليل، وكل ما هنالك أن لفظ "التحليل" هنا، نستخدمه ليكون مجرد طريقة نجمع بها عدداً من الفلاسفة يتقاسمون اهتمامات وإجراءات معينة. (ينظر: مُجد مهراّن رشوان، مدخل إلى الفلسفة المعاصرة، دار الثقافة، القاهرة، ط2، 1984، ص153).

وتعتبر هذه الأخيرة: "اتجاهها فلسفيا معاصرا أطلق ليوضح الأبحاث المنتشرة خصوصا في البلدان الأنجلوسكسونية"¹.

وقد ركز هذا الاتجاه على موضوع اللغة وحاول تغيير موضوع الفلسفة وكيفية ممارستها ومهمتها، عن طريق تبني أسلوب جديد في التحليل، عوضا عن نقد الأنظمة والأنساق الفلسفية².

ومن هنا نخلص إلى أن الفلسفة التحليلية هي: اتجاه فلسفي معاصر، ونمط جديد في الرؤى الفلسفية يقوم على منهج التحليل في دراسة القضايا اللغوية، وينتشر بشكل خاص في البلدان الأنجلوسكسونية.

2: خصائصها:

تتميز الفلسفة التحليلية بالعديد من الخصائص، أبرزها ما يلي³:

1- "اعترافها بدور اللغة الفعال في الفلسفة، أو بعبارة أخرى ما يمكن أن نسميه اتجاهها الشعوري المتزايد نحو اللغة.

2- اتجاهها إلى تفتيت المشكلات الفلسفية إلى أجزاء صغيرة

3- خاصيتها المعرفية

4- المعالجة المشتركة بين الذوات (البين ذاتية) لعملية التحليل".

فاعترافها بدور اللغة الفعال، جعل الفيلسوف التحليلي يدرس اللغة من أجل صياغة فروض علمية منها، باعتبارها أداة لها قيمتها في حسم المسائل الفلسفية. وقد اختلفوا في نوع اللغة الواجب دراستها، فمنهم من ذهب إلى دراسة اللغة الاصطناعية، ومنهم من اهتم بدراسة اللغة العادية.

¹ Rossi Jeam Gerard la philosophie analytique PU. F1993.P3 نقلنا عن: بشير خليفي، الفلسفة وقضايا اللغة قراءة في

التصور التحليلي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2010، ص58.

² ينظر: Ecri Grill. La philosophie du langage.opcit.p.5، نقلنا عن: الرواوي بغورة، الفلسفة واللغة، ص202.

³ Sholim outishi, H, Polish Analytical Philosophy Routledge&lregan Paul, london, 1967,p.1

نقلنا عن: مجد مهراڤ رشوان، مدخل إلى الفلسفة المعاصرة، ص154.

أما عن اتجاهها لتفتيت القضايا، فلأنّ الفلاسفة التحليليون يقومون بتفتيت المسائل الكبيرة إلى أجزاء صغيرة، والتي تؤدي في نظرهم إلى الدقة والإتقان.

وأما عن خاصيتها المعرفية، فهو اتجاهها للكشف عن العالم الخارجي، وذلك عن طريق فحصه لأجل اكتساب المعرفة، مما جعل الباحثين يصفونها بـ (الفلسفة العلمية)*.

وفيما يخص معالجتها البين ذاتية، فهذا لأنّ الفلسفة التحليلية تستخدم نوعاً من التحليل له معناه المشترك بين الذوات بالنظر إلى اللغة التي يتحقق فيها، فالتحليل يجب أن يقتصر على التحليلات الخاصة باللغة المشتركة بين الذوات¹.

إذن فخصائص الفلسفة التحليلية تتلخص في اهتمامها الشديد باللغة، وتفتيت المشكلات الفلسفية وتحليلها، وكذا خاصيتها المعرفية التي أكسبتها الطابع العلمي. وقد يرجع ذلك إلى أن جل أعلامها رياضيين، وكذا مراعاتها للخصائص المشتركة بين الذوات في عملية التحليل.

* هناك من يرفض وصف الفلسفة التحليلية بـ "العلمية" بحجة وجود عدة فلسفات ادعت كونها علمية، ناهيك عن عدم ادعاء التحليليين أنفسهم ذلك. (السابق، ص156).

¹ ينظر: مُجدّ مهران رشوان، مدخل إلى الفلسفة المعاصرة، ص155 وما بعدها.

ثانيا: مدارس الفلسفة التحليلية واتجاهاتها:

لقد اختلف رواد الفلسفة التحليلية في كيفية استخدامهم للتحليل – كما أشرنا سابقا – مشكلين بذلك مدارس واتجاهات اكتسبت شهرة واسعة على الصعيد (الفلسفي / اللغوي).

وتنقسم الفلسفة التحليلية إلى ثلاثة مدارس كبرى هي: مدرسة كمبردج، ومن أعلامها* (جورج مور، برتراند راسل، فتجنشتين...) ومدرسة أكسفورد، ومن أعلامها: (رايل، أوستين، سيرل...) وكذا مدرسة فيينا (حلقة فيينا) الوضعية المنطقية، ومن أعلامها، (شليك، كارناب...)، هذه الأخيرة التي اهتم أعلامها بقضايا أخرى لم يحتل تحليل اللغة الأولوية فيها**، على خلاف المدرستين السابقتين¹.

1- مدرسة كمبردج:

تعتبر مدرسة كمبردج من أشهر مدارس فلسفة التحليل اللغوي، وذلك بفضل الأعمال الجادة التي انبثقت داخلها، لذا سنعرض فيما يلي، أهم مما حققته هذه المدرسة في مجال تحليل اللغة وفق تصورات أبرز أعلامها.

أ- التحليل عند جورج إدوارد مور*** [1873-1958]:

يعد جورج مور الرائد الأول للفلسفة التحليلية المعاصرة، وهذا ما أقره العديد من الباحثين الذين أكدوا أنّ "بداية فلسفة التحليل المعاصر كانت على يد جورج مور عن طريق مقالته الشهيرة 'دحض المثالية' وبهذا بدأت الواقعية الجديدة مناقضة للمثالية"².

* سيتم التعريف بكل علم من أعلام الفلسفة التحليلية أثناء عرضنا لجهوده.

** لن يتم التفصيل في مدرسة فيينا، لأنها لم تجعل التحليل اللغوي من أولوياتها.

¹ ينظر: جواد ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها، دار كنوز المعرفة، عمان، ط1، 2006، ص29.

*** هو فيلسوف ومنطقي إنجليزي، وأحد أساتذة جامعة كمبردج، قام بتدريس المنطق والأخلاق وعلم النفس والفلسفة، من مؤلفاته: "علم الأخلاق" و"دراسات فلسفية"، وله بعض المقالات نحو: "دحض المثالية" و"دفاع عن الحس المشترك". (ينظر: أحمد عبد خضير، جورج مور، ضمن موسوعة الأبحاث الفلسفية للرابطة العربية الأكاديمية للفلسفة الغربية المعاصرة، إشراف وتحرير: علي عبود المحمداوي، تقديم: علي حرب، منشورات ضفاف، بيروت، ط1، 2013، ص109، 110).

² ينظر: chor les worth, M.J: Philosophy and Linguistic Analuri Op, cit p;12. نقلا عن: أحمد عبد خضير، جورج مور، ص412.

فجورج مور ثار من خلال هذا المقال على المثالية التي سيطرت على أغلب الدراسات السابقة والمعاصرة له، فقام بنقلها معلنا بذلك تيارا جديدا هو (الواقعية الجديدة)، ولقد كشف عن توجهه للتحليل اللغوي في المقال ذاته.

ويمكن الإمام بفلسفة مور اللغوية، من خلال معرفتنا لثلاثة خطوط رئيسية هي: دفاعه عن المعتقدات الراسخة للإنسانية، واستخدامه للغة العادية، وممارسته لمنهج التحليل لتوضيح ما يقوله الفلاسفة أو نقدهم، أو التمهيد لصياغة إحدى نظرياته¹.

أما عن دفاعه عن المعتقدات الراسخة للإنسانية، فهي ما يعبر عنه مور بـ (الحس المشترك)* وقد دافع عن فكرته هذه في مقال أسماه «دفاع عن الحس المشترك».

وأما عن استخدامه للغة العادية، فلأنها مشتركة بين الجميع، وبعيدة عن التعقيدات التي تحيط باللغة الرسمية التي يستخدمها الفلاسفة، وفي هذا الصدد يقول صلاح إسماعيل عبد الحق: "إن اعتماد مور اللغة العادية نابع من اعتقاده إلى أنها تقضي بنا إلى إثبات ما يعتقد الحس المشترك"².

وفيما يخص اعتماده لمنهج التحليل فيمكننا أن نفسره بالتساؤل التالي: ماذا كان جورج مور يحلل؟ يجيب محمود زيدان "كان مور يحلل تصورات وقضايا وما تدل عليها من وقائع وأشياء، ولم يكن يحلل ألفاظا وعبارات"³.

فمور اهتم بتحليل القضايا بدرجة أولى باعتبار القضية "ما يتم اقراره حين تستخدم جملة (إشارية أو تقريرية) لقول شيء صادق أو باطل"⁴.

¹ ينظر: محمود فهمي زيدان، في فلسفة اللغة، دار النهضة العربية، بيروت، د ط، 1985، ص47.

* إن عبارة الحس المشترك تعني أن الشيء يمكن إدراكه للناس جميعا بفطرتهم وبداهتهم التي لا تحتاج إلى تعلم أو تدريب. كامل فؤاد، جورج مور، ص36، نقلا عن: أحمد عبد خضير، ضمن موسوعة الأبحاث الفلسفية للرابطة العربية الأكاديمية للفلسفة الغربية المعاصرة، ص416.

² صلاح إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، دار التنوير، بيروت، ط1، 1993، ص10.

³ محمود زيدان، مناهج البحث الفلسفي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، د ط، 1971، ص87.

⁴ تد هوندرش، دليل أكسفورد للفلسفة، تر: نجيب الحصادي، تحرير منصور البابور ومحمد حسن أبو بكر، المكتب الوطني للبحث والتطوير، ليبيا، د ط، 2003، ج1، ص745.

فتحليل مور للغة كان متضمنا في إطار تحليله للتصورات والقضايا.

ومثال ذلك قولنا: (الحسن شقيق الحسين)*، فتحليلنا لهذه العبارة مرتبط بالعناصر التي تشتمل عليها كلمة (شقيق)، إذ تحيلنا إلى أن الوالدان اللذان أنجبا الحسن هما الوالدان اللذان أنجبا الحسين، وعلى هذا النحو تأتي العبارة الثانية تحليلا للأولى، بينما لا تأتي العبارة الأولى تحليلا للثانية¹.

فعبارة (الوالدان اللذان أنجبا الحسين)، هي العبارة الثانية التي تحلل الأولى (الحسن شقيق الحسين).

ولقد سمى مور التصور المراد تحليله بـ (موضوع التحليل)، والتصور المراد التحليل إليه بـ

(عبارة التحليل)².

وإذا طبقنا هذا على المثال السابق، فإن عبارة (الحسن شقيق الحسين)، هي موضوع التحليل، و(الوالدان اللذان أنجبا الحسن، هما الوالدان اللذان أنجبا الحسين)، هي عبارة التحليل.

وتلخيصا لما جاء به مور في مجال التحليل، يمكننا القول بأنه "قام بثورة فكرية في تاريخ الفلسفة، فبعد أن كان النشاط الفلسفي بناء لأنساق ميتافيزيقية تأملية، أصبح تحليلا لقضايا الفلسفة والعلم"³.

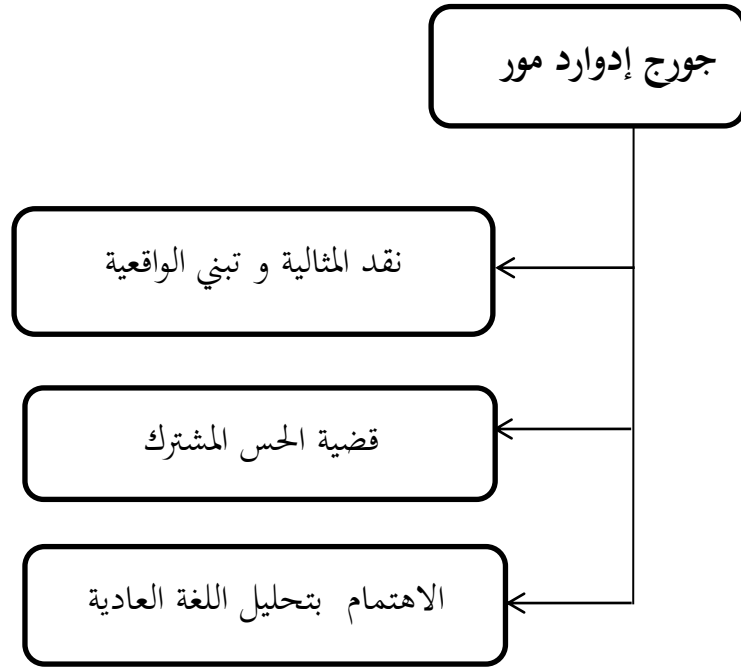
فلقد نقد جورج مور المثالية، وجاء بالواقعية التي تبنت التحليل كمنهج لها، مستخدما اللغة العادية التي ترتبط بما أسماه الحس المشترك، وبهذا أثر مور في الذين جاؤوا من بعده.

* إن المثال الأصلي هو (الحسن أخو الحسين)، ولقد استبدلنا كلمة أخ بشقيق، لأنها الأدق في التعبير، فكلمة (أخ) واسعة بينما (شقيق) مرتبطة بالأخوة من نفس الوالدين، وهو ما يرمي إليه هذا المثال في الأساس.

¹ ينظر: صلاح إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص7.

² ينظر: بهاء درويش، مفهوم التحليل عند جورج إدوارد مور، مجلة جامعة دمشق، سوريا، العدد الأول والثاني، المجلد 25، 2009، ص591.

³ نفسه، ص590.



مخطط يوضح التصورات التحليلية عند جورج إدوارد مور

ب- التحليل عند برتراند راسل* [1872-1970]:

يعد راسل هو الآخر من أشهر فلاسفة كمبريدج، ولقد "بدأ تابعا لمور في منهجه التحليلي، لكنه سرعان ما أصبح شريكا له في الريادة"¹.

فمور كان الرائد الأول للتحليل في كمبريدج، لذلك كان له أثر واضح على راسل. ولقد انحصرت فلسفة راسل التحليلية في ثلاثة مجالات هي: (تحليل الرياضة، تحليل العالم، تحليل الفكر، ثم تحليل اللغة)^{2**}، فتحليله للرياضة نابع من كونه رياضيا بالدرجة الأولى، وتحليل العالم

* فيلسوف ومنطقي رياضي إنجليزي، ساهم في تطوير المنطق الرياضي وله آراء أصيلة في الرياضيات، من أهم مؤلفاته: "مقدمة للفلسفة الرياضية" و"النظرة العلمية" و"تاريخ الفلسفة الغربية". ينظر: نُجْد يعقوبي، معجم الفلسفة أهم المصطلحات وأشهر الأعلام، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، 2010، ص220.

¹ محمود فهمي زيدان، مناهج البحث الفلسفي، ص83.

** سنركز على تحليل راسل للغة دون المجالات الأخرى لأن موضوع البحث يختص بالمجال اللغوي
² ينظر: سماح رافع نُجْد، المذاهب الفلسفية المعاصرة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1973، ص84.

والفكر، فذلك لكونه فيلسوفاً، وتحليله للغة فلأن كل التحليلات السابقة (الرياضة، العالم، الفكر)، تستلزم وجود اللغة.

و قناعة راسل بأن أكبر المشاكل التي واجهتها الفلسفة الكلاسيكية، يمكن توضيحها باللجوء إلى التحليل المنطقي الذي يبرهن بأن إشكالات الفلسفة التقليدية جاءت نتيجة مباشرة للقواعد السيئة للغة¹.

وبهذا نقد راسل الكلاسيكيين وأحالمهم إلى منهج جديد في العمل وهو (التحليل المنطقي)، رغم أن راسل في بداية مشواره "كان يرى أن القول بوجود موضوع المعرفة وجوداً موضوعياً، هو أسلم طريق لتفسير المعطيات الحسية، ولكنه غير رأيه فيما بعد وتحول إلى نظريته الذرية التي تقول أن العالم لا يتكون من موضوعات أو أشياء، بل من معطيات حسية مترابط فيما بينها منطقياً"².

ولقد كان انتقاله للنظرية الذرية محورا مهما في الدراسة التحليلية عنده، بحيث تقوم هذه النظرية على فكرة أن: "العالم يتألف في التحليل الأخير من وقائع ذرية، وهذه الوقائع تقابل قضايا أولية تقابلا مباشرا كما لو كانت صورا فوتوغرافية لها... بحيث تقوم على التشابه بين تركيب اللغة وتركيب العالم، وهذه الذرية منطقية، لأن الأجزاء التي تنتهي إليها بعد التحليل هي ذرات عقلية وليست طبيعية مادية بالمعنى السائر المفهوم من هاتين اللفظتين"³.

فالعالم وفق هذا المنظور، يتكون من وقائع تقبل التحليل إلى أبسط مكوناتها، وفي المقابل اللغة تتكون من قضايا تقبل التحليل إلى أبسط مكوناتها هي الأخرى، وبهذا يصبح تركيب اللغة متشابها وتركيب العالم. بحيث تعبر عنه بشكل الصورة الفوتوغرافية، فنخلص في آخر التحليل إلى أجزاء منطقية عقلية.

¹ ينظر: أريك غريلو، فلسفة اللغة، ص36.

² إم. بوشنسكي، الفلسفة المعاصرة في أوروبا، تر: عزت قرني، عالم المعرفة، الكويت، د ط، د ت، ص77.

³ فؤاد كامل، أعلام الفكر الفلسفي المعاصر، دار الجليل، بيروت، ط1، 1993، ص30.

ولقد توصل راسل من تحليل اللغة، إلى وجود نوعين أساسيين من القضايا هما¹:

1- قضايا جزئية بسيطة: وتدور حول وقائع خارجية جزئية بسيطة يطلق عليها راسل اسم (القضايا الذرية).

2- قضايا مركبة غير مباشرة: وتدور حول قضايا ذرية أخرى تشرحها وتحدث عنها. وقد اعتبر راسل (القضايا الذرية) الوحدة الأساسية التي تنحل إليها اللغة، ومعيار التحقق من صدقها مرتبط بمطابقتها للعالم الخارجي.

أما صدق القضية المركبة، فيكون بتحليلها أولاً إلى القضايا الذرية التي تتكون منها، ثم مطابقتها هذه الأخيرة مع العالم الخارجي.

ولتوضيح ذلك نقدم المثالين التاليين:

أ: جاء خالد (قضية ذرية).

ب: خالد متأخر (قضية ذرية).

ج: جاء خالد متأخراً (قضية مركبة).

ففي المثال الأول (أ): نطلق على هذه القضية اسم (القضية الذرية)، إذ أنها تشتمل على واقعة واحدة جزئية وهي: (جاء خالد)، ونحكم عليها بما يثبتها لنا العالم الخارجي. فإن جاء خالد حقاً، فهي قضية صادقة، وإن لم يأت فهي كاذبة.

أما في المثال الثاني (ب): نطلق على هذه القضية اسم القضية المركبة، بحيث يمكننا تحليلها إلى واقعيتين هما: [جاء خالد / تأخر خالد] حيث أن عبارة (جاء خالد)، قضية ذرية أولى، و(خالد متأخر)، قضية ذرية ثانية، ونحكم على صدقهما من خلال مطابقتها للواقع.

¹ ينظر: سماح رافع مجد، المذاهب الفلسفية المعاصرة، ص 91.

ولقد اهتم راسل بالفلسفة الذرية لدرجة أنه وصف فلسفته بها، إذ يقول: "وما أريد تأكيده يتمثل في أن منطقي ذري، ولذا فإنني أفضل أن أصف فلسفتي بأنها ذرية، أفضل من وصفها بالواقعية"¹.

وفي صدد دراسة راسل للقضايا، توصل إلى أن "تحليل القضايا يثبت أنه من الخطأ تناولها كلها على أنها تتخذ صورة مؤلفة من الموضوع والمحمول*، وأن القواعد النحوية السطحية مضللة، كأن نفهم الأوصاف والأسماء العادية على أنها تعني تعبيرات"².

وفي هذا إحالة إلى نظرية الأوصاف التي جاء بها راسل، حيث أننا نستند في تحليلنا للقضايا إلى مطابقتها للواقع، مما يكشف لنا عن أوصاف وهمية ومضللة.

ونظرية الأوصاف ببساطة هي "طريقة لتحليل القضايا (العبارات) التي ترد فيها جمل وصفية، وتهدف إلى إبعاد الأسماء غير الحقيقية، وكذا استبعاد الكائنات غير الحقيقية"³.

فمثلاً إذا قلنا (رأيت تنينا)، فإننا نستبعد هذه العبارة لأن التنين كائن غير حقيقي، وكذا قولنا (عشتار)، فهو اسم اسطوري لا مكان له في الواقع، ولذلك نستبعده.

ويميز راسل بين نوعين من الأوصاف: (الوصف غير المحدد/ الوصف المحدد)، ففي قولنا:

أ- قرأت كتابا

ب- قرأت كتاب البيان والتبيين للجاحظ**

¹ برتراند راسل، فلسفة الذرية المنطقية، ترجمة وتقديم ماهر عبد القادر مجد، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، د ط، 1998، ص 20.
* في كل منطوق يمكننا التفريق بين ما يحكى عنه، وما يجري إثباته أو نفيه، فيسمى الأول (موضوعاً)، والثاني (محمولاً)، وفي الحكم الحملي يكون المحمول صفة فاعل يجري إثباتها أو نفيها، أي أنه يكمن في فعل أو في طابع يعود إلى هذا الفاعل. أندري لالاند: موسوعة لالاند الفلسفية، ص 1022.
² إيه سي جرايلينج: برتراند راسل مقدمة قصيرة جداً، تر: إيمان جمال الدين الفرماوي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ط 1، 1998، ص 20.

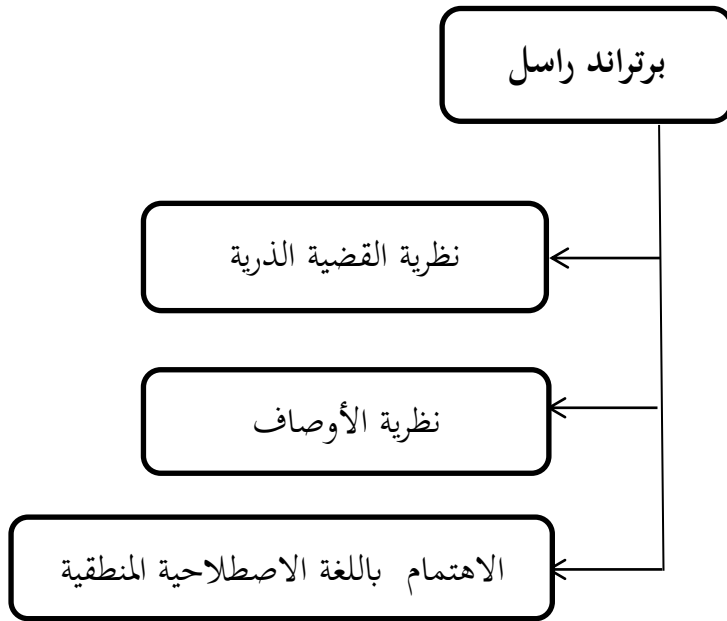
³ مجد بن سباع، الفلسفة التحليلية المعاصرة من اللغة الصورية إلى اللغة العادية، مجلة منتدى الأستاذ للدراسات والأبحاث في اللغات والآداب والعلوم الإنسانية، دورية فصلية أكاديمية تصدر عن المدرسة العليا للأساتذة، قسنطينة، العدد 18، جوان 2016، ص 50.

** المثال الأصلي هو: (قرأت كتاب أصول الرياضيات لبرتراند راسل)، وآثرنا استبداله بكتاب الجاحظ ليكون قريباً من دراستنا اللغوية العربية.

فإن القضية (أ) سليمة نحويا، إلا أنها لا تصف موضوعا محددًا، أما القضية (ب) فسليمة نحويا وتصف موضوعا محددًا، إذ أننا حددنا موضوع الكتاب وصاحبه¹.

ويعتبر اهتمام راسل بتحليل اللغة منطقيًا، السبب الرئيسي في نبذه للغة الطبيعية العادية، إذ أنها تتجاوز القواعد المنطقية، وبالتالي تؤدي إلى جملة من القضايا الفلسفية الزائفة، نحو قولنا: (المربع الدائري)²، فالمربع الدائري لا وجود له في الواقع، وإنما هو قضية زائفة، لذلك فإن راسل يرفضها تمامًا.

وإذا أردنا الوقوف على أهم ما جاء به راسل في مجال تحليل اللغة، نجد: نظرية القضية الذرية، وكذا نظرية الأوصاف، ناهيك عن تحليله للغة الاصطلاحية بدل العادية، ولعل أهم نقطة اختلف فيها عن زميله جورج مور، رغم اشتراكهما في أن التحليل منهج وموضوع. ولا شك في أنهما أثرا على زميلهما في المدرسة فتجنشتين، فأين يكمن هذا التأثير؟ وكيف كانت التحليلات اللغوية عند فتجنشتين؟



مخطط يوضح التصورات التحليلية عند بتراند راسل

¹ ينظر: نُجْد بن سباع، الفلسفة التحليلية المعاصرة من اللغة الصورية إلى اللغة العادية، ص50.

² ينظر: جواد ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها، ص33.

ج- التحليل اللغوي عند فتجنشتين* [1951-1889]:

يعد فتجنشتين من أبرز علماء جامعة كمبردج، والملاحظ أثناء دراسة آرائه الفلسفية أنه متعدد الرؤى، هذا ما يجعلنا ندرسه وفق مرحلتين مختلفتين، إذ أن مساهمته في الفلسفة "كانت تشكل تذبذبا بين آراء راسل وآراء مور، فهو يبدأ في مرحلته المتقدمة على أساس من آراء راسل، وينتهي في آرائه المتأخرة مناصرا لمور"¹.

فكما لاحظنا سابقا تأثر راسل بمور، ها نحن نقف عند تأثر فتجنشتين بكليهما.

وعلى هذا النحو نستطيع تمييز مرحلتين من تفكير فتجنشتين، الأولى تبدأ عام 1912 يوم التقى راسل في كمبردج وحرر كتابه "رسالة منطقية فلسفية" والثانية "مباحث فلسفية"². وللوقوف عند كل مرحلة فكرية من حياة فتجنشتين، وجب علينا تسليط الضوء على كتابيه "الرسالة" و"المباحث"، مبرزين مجمل التصورات المرتبطة بكل مرحلة.

1- المرحلة الأولى (فتجنشتين الأول):

وتبدأ هذه المرحلة عند ظهور كتاب "الرسالة المنطقية الفلسفية"، بحيث يوحي هذا العنوان بأن الكتاب يتناول قضايا متعلقة بالمنطق والفلسفة، وتعتبر هذه الرسالة "الكتاب الوحيد الذي نشره فتجنشتين وهو على قيد الحياة"³.

فجميع كتب فتجنشتين جُمعت وكتب بعد وفاته، باستثناء الرسالة، والتي أشرف على نشرها. وقد تناول فتجنشتين في رسالته تلك، جملة من القضايا أهمها "العلاقة بين اللغة والفكر والواقع"⁴.

* فيلسوف ومنطقي نمساوي يرى أن الفلسفة لا يمكن أن تكون إلا نقدا للعبارة اللغوية، وقد وجدت الوضعانية المنطقية في آرائه دعما لمواقفها ضد الميتافيزيقا، ومن أهم مؤلفاته "رسالة منطقية فلسفية" و"أبحاث فلسفية". (ينظر: محمود يعقوبي، معجم الفلسفة أهم المصطلحات وأشهر الأعلام، ص221، 222)

¹ محمد مهراڤ رشوان، مدخل إلى الفلسفة المعاصرة، ص176.

² ينظر: جورج طرايبيشي، معجم الفلاسفة، دار الطليعة، بيروت، ط3، 2006، ص456.

³ جمال حمود، فلسفة اللغة عند لودفيغ فيتجنشتاين، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، د.ط، د.ت، ص23.

⁴ نفسه، ص304

حيث تناول هذه العلاقة بالشرح والتحليل، إذ قامت تلك المعالجة على نقطتين أساسيتين هما¹:

1: المعنى في اللغة يتحقق بواسطة رسم أو تمثيل منطقي للواقع بواسطة الفكر.

2: الوضوح والمعنى يمكن إقامتهما بطريقة آلية ومنتظمة، وبالمثل اللامعنى يتم استبعاده بطريقة آلية ومنتظمة أيضا.

وفي هذا إشارة إلى النظرية التصويرية والتي تقوم على نظام الرسم المنطقي، حيث تعبر اللغة عن الواقع تعبيرا منطقيًا، فإن خرقت اللغة حدود الواقع، رفضها الفكر منطقيًا، ليدخل ذلك في إطار اللامعنى ويُرفض. فمثلا قولنا: (جاء الخبز)، الفكر سيرفضها، إذ سيتساءل: هل للخبز أقدام؟ هل يمكنه المجيء؟ هل تتطابق هذه القضية والواقع وترسمه كما لو أنه صورة فوتوغرافية؟

الجواب على كل ذلك، لا، إذن تُستبعد تماما، فلا معنى لها في التصور المنطقي وفق نظرية الرسم والصورة.

وعلى هذا الأساس، فإن التحليل عند فتجنشتين "لا يضيف إلى معرفتنا الجديد، بل هو مجرد طريقة لتوضيح ما تقوله لكي يتبين ما له معنى من كلامنا، وما لا معنى له، من خلال تناول اللغة بشكل عام بغض النظر عن نوعها"².

هذا ما نلاحظه في المثال السابق، فلا شيء جديد في التحليل. إذ تناولنا اللغة بشكل عام دون استثناءات استعمالها لتبين ما له معنى من الذي لا معنى له.

ونرى هذا متقاربا مع أفكار راسل، إذ تأثر فتجنشتين بشكل واضح وجلي بنظرية الذرية المنطقية التي تقوم على تحليل العالم الخارجي إلى وقائع³.

¹ ينظر: السابق، ص304، 305

² Pears David. Wittgenstein. P. 14، نقلا عن: بشير خليفي، الفلسفة وقضايا اللغة، ص91

³ ينظر: بشير خليفي، الفلسفة وقضايا اللغة، ص89.

فنظرية راسل كان لها هدف بالغ الأثر في منطق الرسم والتصوير لفتجنشتين، وتوافقت إلى حد ما مع مفهومه للقضية الأولية، "فإذا كانت الواقعة الذرية هي نتاج أشياء مترابطة، فإن القضية الأولية هي نتاج ارتباط بين أسماء، فكل اسم يقابله شيء، وترتبط هذه الأسماء ببعضها البعض لتشكيل رسماً يشهد على وجود واقعة فعلية"¹.

فإذا أخذنا على سبيل المثال قضية (الكتاب على الطاولة)، سنرى ما يقابلها في العام الخارجي، فإذا وُجد الكتاب على الطاولة فعلاً، فهي قضية صادقة، أما إذا وُجد تحتها مثلاً فالقضية كاذبة لعدم وجود واقعة متحققة لهذه القضية.

وفي هذا الشأن يقول الزواوي بغورة: "إن وظيفة اللغة في الرسالة المنطقية، هي وظيفة الرسم والصورة، رسم وتصوير للعالم الخارجي، وذلك ما أكدته في أكثر من نص أو فقرة من الرسالة"².

ووفق هذا الرأي نلخص تصورات فتجنشتين الأول في كونه اهتم بالجانب التصوري المنطقي للغة، وهذا ما تثبته (القضية الأولية) عنده، والتي تجسد إلى حد بعيد نظرية الذرية المنطقية لراسل.

2- المرحلة الثانية (فتجنشتين الثاني):

إن صدور كتاب (بحوث فلسفية)* لفتجنشتين كان له صدى واسعاً، بحيث اعتبر هذا الأخير نقطة تحول عميقة في تاريخ فكر فتجنشتين من جهة، وفي فلسفة التحليل اللغوي من جهة أخرى.

"ويتضح من هذا الكتاب أن فتجنشتين قد عدل عن معظم آرائه، وبخاصة (نظرية الذرية المنطقية) ونظريته في اللغة، وإن ظل اهتمامه بعلاقة اللغة بالعالم"³.

¹ السابق، ص 109.

² الزواوي بغورة، الفلسفة واللغة نقد المنعطف اللغوي في الفلسفة المعاصرة، ص 104.

* وهناك ترجمات أخرى للكتاب تحمل عناوين مختلفة منها: "تحقيقات فلسفية" و"أبحاث فلسفية".

³ فؤاد كامل، أعلام الفكر الفلسفي المعاصر، ص 79.

وللإشارة فإن فتجنشتين لم يشرف على نشر هذا الكتاب، وإنما نُشر بعد وفاته. وقد اعترف بوجود ثغرات في كتابه الأول ورغبته في سدها. هذا ما يقر به في كتابه، حيث يقول: "ومع عودتي إلى الاهتمام بالفلسفة أي منذ ست عشرة سنة، تحتم علي الاعتراف بارتكاب أخطاء فادحة في الكتاب الأول، وقد أعاني على التعرف على هذه الأخطاء، نقد فرانك رامساي لأفكاري"¹.

وفي هذا إشارة لسبب تخليه عن بعض آرائه في الكتاب الأول وهو النقد الذي تعرض له من طرف فرانك رامساي، ذلك النقد الذي جعله يقرأ كتابه من جديد ويراجعه، فأنتج بذلك مصنفه (بحوث فلسفية).

وفي هذا المصنف تحول فتجنشتين من اللغة الاصطناعية إلى اللغة العادية، وانتقل من الاهتمام بالجانب التركيبي والدلالي للقضايا إلى الاهتمام بالجانب الاستعمالي لها².

فبعد أن كان فتجنشتين يركز على الجانب التركيبي والدلالي المنطقي، والذي يقابل فيه القضية اللغوية بالواقعة في العالم الخارجي الفكر ليحكم عليها بالصدق أو الكذب، انتقل إلى دراسة اللغة ضمن وظيفتها التواصلية التي يحكمها الاستعمال.

يقول فتجنشتين في هذا الصدد: "تستعمل اللغة للتواصل بين بناء (أ) ومعينه (ب)، يقوم (أ) بتشديد بناء، باستعمال الحجر وأعمدة وأبلطة وعوارض، على (ب) أن يقدم مع مراعاة الترتيب، الحجر الذي يحتاجه البناء (أ)، وهما يستعملان لهذا الغرض لغة مكونة من الألفاظ (كتلة- عمود- بلاطة-وعارضة)، ينادي (أ) مستعملا هذه الألفاظ، فيأتي بالحجر، وقد تعلم أنها تناسب ما يتطلبه... اعتبر ما سبق لغة بدائية* تماما"³.

¹ لودفيك فتغنشتاين، تحقيقات فلسفية، ترجمة وتقديم وتعليق: عبد الرزاق بنّور، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، ط1، 2007، ص115.

² ينظر: الزواوي بغورة، الفلسفة واللغة نقد المنعطف اللغوي في الفلسفة المعاصرة، ص101.

* إن المقصود بالألفاظ البدائية "اللغة البسيطة" التي يستخدمها الجميع، بحيث يؤكد أن الألفاظ: "منزل وطاولة ورجل" ألفاظ بدائية، وهي ضمن الألفاظ الأولى التي يتعلمها الطفل. ينظر: هامش كتاب لودفيك فتغنشتاين، تحقيقات فلسفية، ص119، 120.

³ لودفيك فتغنشتاين، تحقيقات فلسفية، ص119.

وهنا يشبه فتجنشتين اللغة في إطارها الاستعمالي التواصلي بالبناء الذي يحتاج لمجموعة من المقومات الأساسية ليتماسك، فإذا افترضنا أن هذه المقومات هي (الألفاظ)، والبناء (أ) المستعمل الأول للغة والبناء (ب) المستعمل الثاني لها فإن (ب)، قد فهم استعمالات الألفاظ بحيث أن (أ) بمجرد ما يطلب منه شيء، سيرد عليه باللفظ المناسب، لأن الإطار الاستعمالي للغة البسيطة، يجعلها معروفة على صعيد كل سياقاتها.

هذا ويذهب فتجنشتين إلى القول بأن اللغة مجرد لعبة كسائر أنواع اللعب التي يلعبها الناس في أوقات فراغهم، فهي تتشابه من حيث الصفات والسمات مع مختلف أنواع اللعب ككرة القدم والشطرنج، بحيث تعدد معاني الكلمة الواحدة بتعدد استعمالاتها في الحياة اليومية¹.

فمثلا كلمة (شكرا) قد تعني التعبير عن الامتنان كما قد تعني التعزيز أو التنبية أو العتاب... وكلها حسب سياقاتها، فقد تشكر أحدا امتنانا لمعرفه، أو تشكره تنبيها له لموقف أو كلاما لم يعجبك منه، كما قد تشكره في موقف عتاب على أمر طلبته منه ونسي إنجازه... فالسياق الاستعمالي للكلمة يجعلها كاللعبة، نحركها كيفما نشاء ومتى نشاء، وفق قوانين يحكمها الاستعمال.

وهذا ما أقرته هانس سلوجا بقولها: "إن ألعاب اللغة يمكن أن تتغير عبر الزمان، وتلائم طرقا جديدة في الكلام"²، فتغيرها عبر الزمان مرتبط بالسياق الزماني، ووقت التلفظ بها، وكذا تتغير هذه الألعاب بتغير طرق الكلام من عبارات وجمل.

يقول فتجنشتين: "سأسمي كذلك (لعبة لغوية) الكل الذي تكونه اللعبة والأعمال التي تنضوي تحتها"³.

¹ ينظر: إبراهيم مصطفى إبراهيم، فلسفة اللغة نشأتها تطورها أبرز أعلامها، ص170.

² هانس سلوجا، فتجنشتين، ترجمة وتقديم: صلاح إسماعيل، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2014، ص133.

³ لودفيك فتجنشتاين، تحقيقات فلسفية، ص124.

والمقصود من قوله هذا أنّ لكل لفظة مجموعة من الاستعمالات المختلفة، بحيث أن مجموع هذه الاستعمالات تشكل كلا، لتؤدي وظائف وأعمالا مختلفة، كالأمر والنهي والتوجيه...، لذا يرى جمال حمود أن هذا الكتاب: "بإعادته الاعتبار للعنصر المفهومي للغة، كالأمر والنهي والتعجب والرجاء والتمني، فإنه يؤكد على حقيقة أن القضية لا يمكن أن تشمل تحليلا واحدا فقط، ف (السماء تمطر) تختلف عن: (أتمنى أن تمطر السماء)"¹.

وفي هذا نلاحظ تراجع فتجنشتين عن واحدة من أهم أفكاره في الكتاب الأول، فلم يعد التحليل تصويرا يؤدي لنتيجة واحدة، بل هو متعدد بتعدد الاستعمال اللغوي.

وبعد أن كان فتجنشتين يعتقد بأن "وظيفة الفلسفة ليست التفسير بل تحليل اللغة عبر تحليل العبارات والقضايا المركبة إلى ما هو أبسط منها غرض التجلية والفهم"².

أصبح يعتقد بأن وظيفة الفلسفة هي تحليل اللغة، ليس إلى ما هو أبسط منها غرض الفهم، بل إلى تعدد استعمالاتها بين مستخدميه والمتكلمين بها.

ويقر الزواوي بغورة بالاختلاف بين الكتابين من حيث الأسلوب وكذا من حيث الأطروحات، فبعد أن دافع في الرسالة عن اللغة المنطقية الاصطناعية، عاد في البحوث إلى اللغة العادية وكيفية استعمالها من قبل متكلميها³.

فأسلوب (بحوث فلسفية) كان أبسط من الكتاب السابق من حيث الأسلوب، بحيث استخدم فتجنشتين أمثلة كثيرة ومتنوعة، كما دافع عن اللغة العادية.

"فبعد أن كان يعتقد أن الغموض ينتج بسبب عدم توفر اللغات العادية على قوانين منطقية، صار يرى أن الغموض ينتج عن سوء فهمنا لقواعد الاستعمال الصحيح في اللغات العادية، ومن ثم فإن الكلمات لم تعد عنده رسوما للوقائع، لكنها أصبحت وسائل اتصال مع الآخرين"⁴.

¹ جمال حمود، فلسفة اللغة عند لودفيغ فيتجنشتاين، ص133.

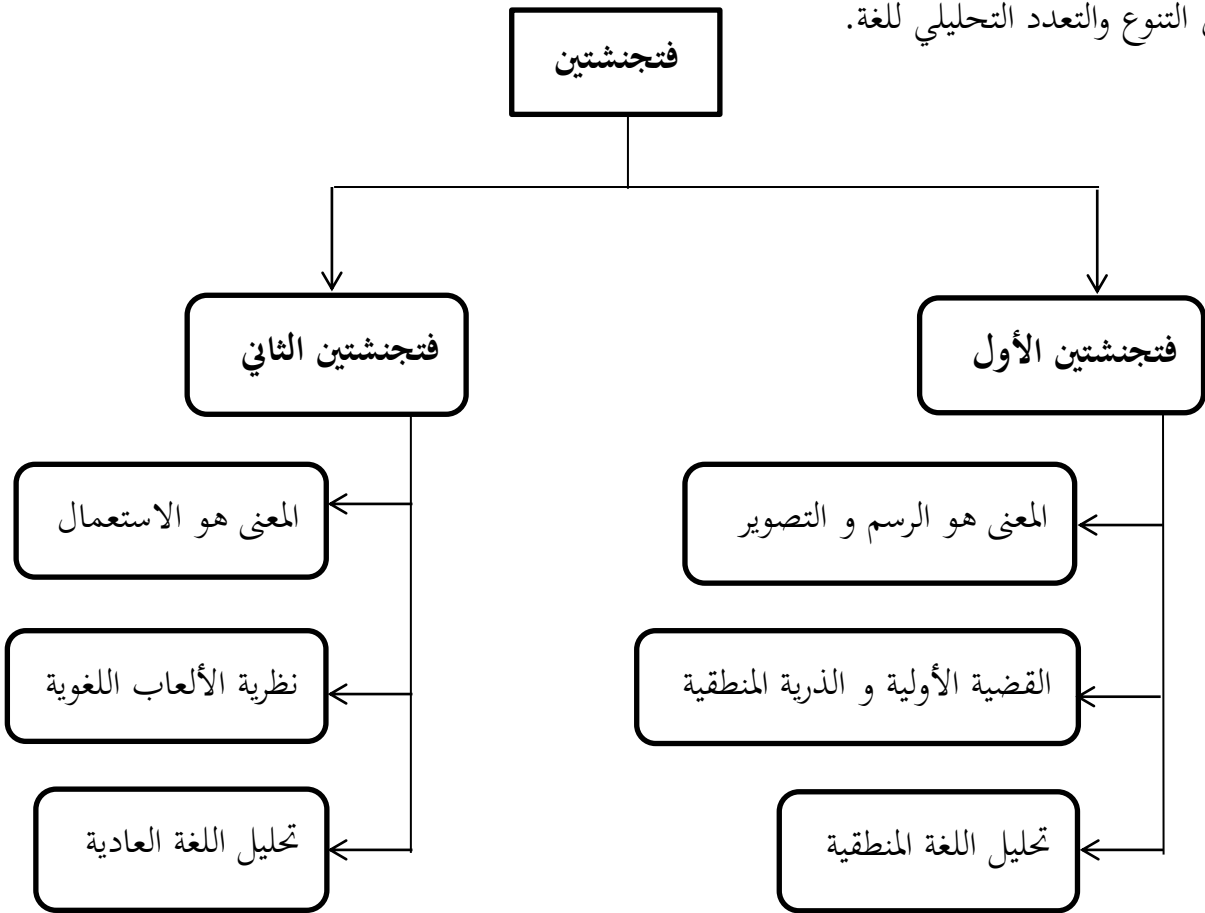
² بشير خليفي، الفلسفة وقضايا اللغة، ص94.

³ ينظر: الزواوي بغورة، الفلسفة واللغة نقد المنعطف اللغوي في الفلسفة المعاصرة، ص101.

⁴ جمال حمود، مسألة المعنى ونشأة التحليل في الفلسفة المعاصرة، ص243.

فنظرة فتجنشتين للغة تغيرت إلى حد بعيد، فقد أصبحت مرنة ومتعددة بهذا المفهوم الجديد. فتراجع بذلك عن فكرة أن اللغة العادية غامضة لغياب القوانين المنطقية فيها، وأصبح يردُّ ذلك الغموض لسوء فهمنا لقواعد استعمالها، وهو في هذا يتفق مع مور الذي سبقه إلى القول باللغة العادية. إذن فالمرحلة الأولى لفتجنشتين تميزت بصرامة نظريته المنطقية للغة، إذ أصبح يحللها منطقياً وفق آلية التصوير، والذرية المنطقية التي تعكس تأثير أستاذه راسل عليه في هذه المرحلة، إذ تبنى كلاهما اللغة الاصطناعية المنطقية.

أما المرحلة الثانية فقد تغيرت نظريته للغة، فانتقل لتحليل اللغة العادية، متنازلاً بذلك عن الاصطناعية المنطقية، كما اهتم بنظرية الاستعمال التي انبثقت عنها (الألعاب اللغوية)، والتي تؤدي إلى التنوع والتعدد التحليلي للغة.



مخطط يوضح التصورات التحليلية عند فتجنشتين

2- مدرسة أكسفورد:

تعد مدرسة أكسفورد من أشهر المدارس التحليلية، وقد تأثرت وبشكل كبير بسابقتها (مدرسة كامبردج)، وبالأخص أفكار فتجنشتين الثاني. فعلى الرغم من وجود فتجنشتين في كامبردج، إلا أن أساتذة الفلسفة في جامعة أكسفورد تأثروا به تأثراً عميقاً، إذ ظهر ذلك بشكل جلي في كتاباتهم¹.

فقد تبنت هذه المدرسة نظرية الاستعمال التي جاء بها فتجنشتين وجعلتها أساساً لصياغة نظرياتها خاصة فيما يتعلق بالألعاب اللغوية، ناهيك عن تبنيها للغة العادية التي دافع عنها فتجنشتين بعد جورج مور.

وبناء على ما تقدم، يمكننا أن نتساءل: كيف كان التحليل عند علماء مدرسة أكسفورد؟

أ: التحليل اللغوي عند جلبرت رايل* [1976-1900]:

يعتبر رايل من فلاسفة أكسفورد الذين أولوا اللغة أولوية كبيرة، وانكبوا على دراستها وتحليلها.

بل ويعود له الفضل في جلب أفكار كامبردج الجديدة لأكسفورد، بحيث اعتبر الفلسفة معنية بالكشف عن مصادر التعبير اللغوي لتشكيلات رديئة ونظريات سائدة منافية للعقل². فجلب جلبرت رايل لأفكار كامبردج، خلق منحى جديداً في فلسفة أكسفورد، إذ دعا الفلسفة للاهتمام باللغة من خلال السعي وراء الكشف عن مصادر النظريات السائدة المنافية للعقل والتي تؤدي لتشكيلات لغوية رديئة أنتجها أصحاب نظرية اللغة الاصطناعية المنطقية التي تمتاز بتشددتها في نظرتها للغة.

¹ ينظر: محمود فهمي زيدان، في فلسفة اللغة، ص46.

* أستاذ الفلسفة بجامعة أكسفورد، وهو من رواد فلسفة التحليل اللغوي. من مؤلفاته كتاب (مفهوم الذهن)، كما أصدر مجموعة مقالات تابع فيها تحليل معاني الفكر والتفكير. (ينظر: جورج طرابيشي، معجم الفلاسفة، ص321).

² ينظر: تد هوندرش، دليل أكسفورد للفلسفة، ج1، ص84.

"ويرى رايل أن دراسة الاستعمال العادي أو المقياسي، ضروري لتجنب الارتباك المنطقية، سواء في الحديث العادي أو المتخصص"¹.

وفي رؤيته هذه دعوة صريحة لتبني فلسفة اللغة العادية لأنها قياسية، إذ يستخدمها الجميع، عكس اللغة المنطقية التي يفهمها الخاصة (الفلاسفة والعلماء).

ولعل ما اختص به رايل بين زملائه في المدرسة، إدراكه لنقائص التصور المؤلف للغة العادية، فوضع تمييزات بين المعاني المقصودة منها².

فقد استوعب رايل الخلط في معرفة المقصود باللغة العادية، ولإيضاحها قام بتأليف مقال عنونه بـ (اللغة العادية)، وفيه بين أن المقصود باللغة العادية أمور ثلاثة هي³:

1- الاستعمال العادي للتعبير، حيث يكون المقصود بـ(عادي) هنا، الاستعمال القياسي بوصفه قائما ضد الاستعمال غير القياسي للتعبير.

2- استعمال اللغة العادية بحيث يكون المقصود بـ(عادي) هنا، التعبير المشترك الذي يقال في مقابل الاصطلاح أو غير المشترك.

3- العرف اللغوي وهو الاستعمال الشائع أو المادة اللغوية.

• فالمقصود الأول باللغة العادية، هي اللغة القياسية الشائعة، وبهذا المعنى فهي عكس اللغة الشاذة غير القياسية.

• أما المقصود الثاني فهو اللغة الطبيعية، بعكس اللغة الاصطلاحية.

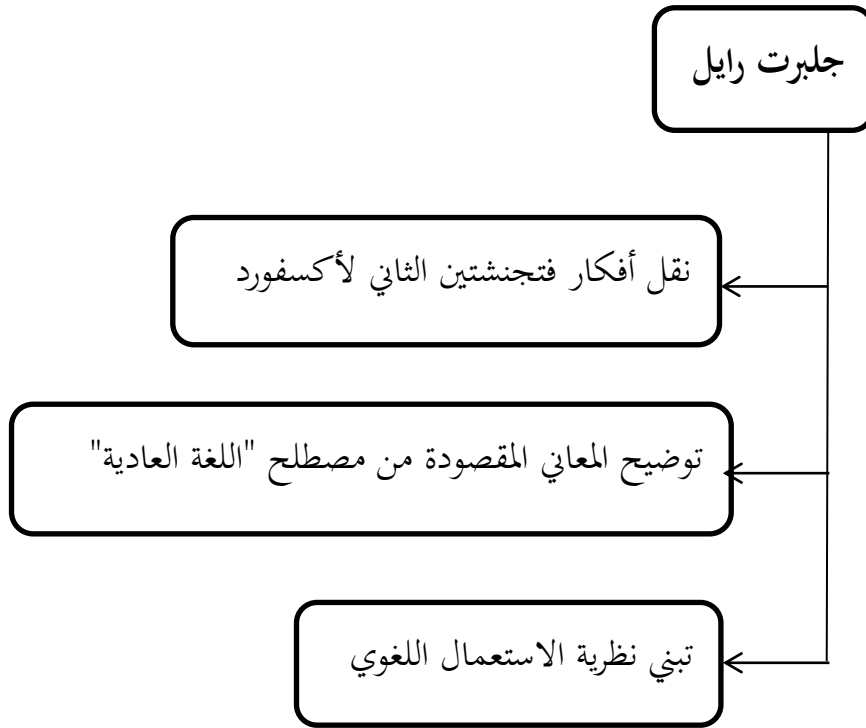
¹ علي عبود المحمداوي، الإشكالية السياسية للحدثة من فلسفة الذات إلى فلسفة التواصل، منشورات ضفاف، بيروت، 1، 2015، ص53.

² ينظر: نفسه، ص47.

³ محمد مهران رشوان، مدخل إلى الفلسفة المعاصرة، ص185.

• وأما المقصود الثالث فهو ما تعارف عليه المجتمع من تعابير لغوية شاعت بين أفرادها. ولعل ما يلفت انتباهنا في المقصود الثالث، هو إشارة رايل للعرف اللغوي، والذي يعد نقطة أساسية في نظرية الاستعمال.

إذن وبناء على ماتقدم، نخلص إلى أن جلبرت رايل أول من أدخل أفكار كمبريدج الجديدة المتمثلة في أعمال فتجنشتين الثاني لأكسفورد، حيث تبنى هو الآخر اللغة العادية ودعا إلى دراستها وتحليلها، كما اهتم بنظرية الاستعمال بما فيها (العرف اللغوي)، مما جعل هذه الأفكار تنتشر بين أعضاء مدرسته. ومن بين المتأثرين بها، جون أوستين، فيلى أي مدى تأثر أوستين بهذه الأفكار؟ وكيف كانت إسهاماته في مجال التحليل اللغوي؟



مخطط يوضح إسهامات جلبرت رايل في التحليل اللغوي

ب- إسهامات جون لانجشو أوستين¹ [1961-1911]:

يعتبر جون أوستين من أشهر علماء مدرسة أكسفورد المتأثرين بأعمال فتنجشتين المتأخر، بحيث ساهم في تطوير نظريات هو تصوراته واستثمارها في نظريات جديدة. "ففي مقالته المشهورة (الحقيقة والادعاء")، يطلق أوستين اسم (الأشكال الثقافية للحياة) على نفس ما سماه فتنجشتين (الألعاب اللغوية)، وذهب إلى أن للفلسفة وظيفة علاجية بالنسبة للغة، وهي شفاؤها من ميلها نحو التجريد، وإلى إثارة التنافر بين الحقائق الفعلية للواقع، وبين الأفكار والتصورات الشائعة بين الناس عن تلك الحقائق بسبب سوء استخدام المفردات وتراكيب اللغة التي ينأى معناها عن الحقيقة. ولعل هذا هو السبب الذي جعل أوستين يسمي فلسفته بـ(فلسفة اللغة العادية)².

فقد تبنى أوستين فكرة الألعاب اللغوية لفتنجشتين تحت اسم (الأشكال الثقافية للحياة)، كما تبنى هو الآخر فلسفة اللغة العادية، بل وسمى فلسفته بها، وذهب نفس مذهب فتنجشتين الثاني، إذ رأى أن سوء فهمنا لقواعد الاستعمال الصحيح للغة العادية، هو الذي يجعلها تبدو غامضة وبعيدة عن المعنى الحقيقي، لتتحول بهذا مهمة الفلسفة إلى معالجة هذه الأخطاء.

ولم يتوقف عند هذا الحد، بل ذهب إلى "أن دراسة الاستعمال العادي لها قيمة إيجابية لأن مخزوننا العام من الكلمات يجسد كل التميزات التي وجد الناس أنها جديرة بأن توضع، ويجسد الارتباطات التي وجدوا أنها جديرة بالتدوين في حياة عدة أجيال"³.

وفي هذا يبين أوستين قيمة وأهمية دراسة اللغة العادية لإيجائيتها، إذ إن الاستعمال العادي يوضح المخزون العام من الكلمات التي يراها الناس جديرة بالتداول فيتوارثونها.

¹ ينظر: أبرز أعلام الدرس التداولي من الفصل التمهيدي ص، 13.

² إبراهيم مصطفى إبراهيم، فلسفة اللغة نشأتها تطورها وأبرز أعلامها، ص353.

³ صلاح إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص54.

ثم يذهب أوستين إلى نسق إحدى المسلمات الكبرى في فلسفة اللغة، والتي سماها بالأغلوطة، والتي اعتبرت المقولات اللغوية لا تستعمل إلا في كونها قولاً يحتمل الصدق والكذب¹. فالقضايا اللغوية عند الفلاسفة، ما هي إلا عبارات تحتمل الصدق أو الكذب. ولعل هذا ما لاحظناه أثناء تناولنا للفلسفة التحليلية في كمبردج عند جورج مور وراسل وكذا فتجنشتين الأول.

وفي هذا يقول أوستين: "أما الفلاسفة فلطالما توهموا حينما افترضوا أن شأن الحكم في القضية إما أن يصف حالة شيء ما، وإما أن يثبت واقعة عينية، مما يعني أن حكم القضية إما أن يكون صادقاً أم كاذباً"².

وهنا ينتقد أصحاب النزعة المنطقية الذين يحكمون [بالصدق أو بالكذب] على كل قضية لغوية بعد مقابلتها بالوقائع الخارجية، ويصف تصورهم هذا بالوهم، لذا فقد قام أوستين "بتمييز صنف من الجمل ذات الصبغة الخبرية، - غير ما ميزه الوضعيون مما لا يقبل الصدق أو الكذب - كما عرض دراسة أولية لهذه الجمل على نحو هام للفلسفة والمنطق، بل إنه في المرحلة الأخيرة من بحثه وسع المفهوم الذي قدمه، ليشمل جميع الجمل حتى تلك التي لا تقبل الصدق والكذب"³.

فبعد انتقاد أوستين للفلاسفة، حاول إعطاء نظرة جديدة للقضايا اللغوية من خلال تمييزه للجمل ذات الصيغة الخبرية، وأعطى بذلك أمثلة كثيرة، بحيث حلل القضايا اللغوية بحكم قوتها الإنجازية لا بحكم الصدق والكذب.

وقد قسم الجمل ذات الصيغة الخبرية إلى وصفية وإنشائية، حيث وضع تحت ما سماه الإنشائيات جملاً تقال لا لوصف أو سرد أو تصوير أي شيء، فهي ليست صادقة أو كاذبة، بل إن لفظ هذه الجمل هو جزء من القيام بفعل.

¹ ينظر: علي عبود المحمداوي، الإشكالية السياسية للحدث من فلسفة الذات إلى فلسفة التواصل، ص 220.

² جون أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة كيف نضع الأشياء بالكلام، تر: عبد القادر قينيني، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، د ط، 1991، ص 13.

³ طالب سيد هاشم الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، 1994،

ونحدد الجمل الإنشائية وفق معيارين هما:

1- اشتمال الجملة على فعل بصيغة المضارع المعلوم للمتكلم المفرد، مثل: (أعدك بكذا)

2- اشتمال الجملة على فعل بصيغة المبني للمجهول بضمير المخاطب أو الغائب، مثل:

(المسافرون منذرون بوجوب العبور بطريق الجسر فقط)

ثم قسم الجمل الإنشائية إلى أولية، مثل: (سأكون هناك) وصریحة مثل: (أعدك بأني سأكون هناك)¹.

فقد قسم أوستين الجمل إلى وصفية وإنشائية، بحيث أن الوصفية هي تلك التي تحمل الصدق والكذب، إذ تصف وتصور وقائع معينة، ثم عدل أوستين عن اصطلاحه (وصفية) واستبدله بقوله (خبرية)، بحيث يقول: "ثم إن جميع القضايا الصادقة منها والكاذبة، ليست كلها دالة على الوصف، ولهذا السبب عدلت عن لفظ الوصف واخترت استعمال خبرية"².

أما الإنشائية فهي التي تستوجب القيام بفعل معين.

وتتميز أوستين بين الأقوال الخبرية والإنشائية مختلف عن تمييز الوضعيين التحليليين بأن الأولى لها معنى والثانية لا معنى لها، بل اعتبر كليهما فعلي كلام يتضمنان معنى، فبالإضافة للقضايا التي تحمل الصدق والكذب، هنالك الإنجاز والإنشاء لقضية القول³.

وهنا يظهر الاختلاف بين أوستين والمناطق التحليليين، ففي مقابل نظرتهم للأقوال الخبرية أنها تحمل معنى بينما الإنشائية لا تحمل معنى، اعتبر أوستين كليهما يحمل معنى، كما وضع في مقابل الحكم على القضية بالصدق أو الكذب، الإنجاز والإنشاء الذي تنتجه الأقوال يقول أوستين في هذا الصدد: "وكذلك نحن غالبا ما نستخدم العبارات المتلفظ بها على وجه تجاوز به مجال النحو في شكله التقليدي، وقد اتضح بعد ذلك أن كثيرا من الألفاظ المحيرة مما يدرج في الجمل

¹ ينظر: طالب سيد هاشم الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، ص5، 6، 7.

² جون أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، ص15.

³ ينظر: علي عبود المحمداوي، الإشكالية السياسية للحدثة من فلسفة الذات إلى فلسفة التواصل، ص221.

الوصفية ظاهريا لا تستخدم في التنبية على وجود خاصية زائدة وغريبة عن الواقع المخبر عنه على وجه أدق، بل تستخدم هذه الألفاظ لتدل (ولم أقل لتخير) بل لتنبه على الظروف والملابسات التي وقع فيها حكم مضمون الجملة...¹.

وهنا يشير أوستين إلى أمر مهم في قوله: (لتدل)، وهو القصد من الكلام. وكذا ينبه للظروف والملابسات التي تحكم الفعل الكلامي، مدعما فكرته بمجموعة من الأمثلة التوضيحية أبرزها ما يلي²:

"أ: نعم، (أقبل أن تكون هذه المرأة زوجتي الشرعية)، كما يُتلفظ بهذه الكلمة (نعم) أثناء مراسم الزواج.

ب: أسمى هذه الباخرة (الملكة إليزابيث)، كما يُنطق بهذه العبارة حينما تُكسر القارورة على هيكل الباخرة عند تدشينها.

ج: (أترك هذه الساعة ميراثا لأخي)، كما يحصل عند قراءة الوصية.

د: (أراهنك على أن السماء ستمطر غدا)".

إن جميع هذه الأمثلة لا تصف شيئا معينا، بل النطق بالجملة يتمثل في إنجازها، فيقول: (نعم)، أقبل أن تكون هذه المرأة زوجتي الشرعية، أثناء عقد القران فيحصل الزواج. وعندما أقول: أسمى هذه الباخرة...، فإنني أنجزت فعلا ما، وهو تسمية الباخرة. كما أن قولي: (أترك هذه الساعة ميراثا لأخي) في الوصية، تعتبر قولاً يستلزم إنجازاً، وهو تمليك الساعة للأخ...، فجميع هذه الأمثلة مرتبطة بالملابسات والظروف التي قيل فيها الخطاب.

¹ جون أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، ص14.

² نفسه، ص16.

وضمن كل هذا، سعى أوستين للإجابة عن السؤال التالي:

كم معنى هناك، على أساسه يكون قول شيء هو نفسه فعل شيء، أو يكون متضمنا في قولنا شيئا، فعَلْنَا لشيء معين، أو يكون بواسطة قولنا شيئا فعَلْنَا لشيء ما¹.

وفي هذا إشارة واضحة لتحليل أوستين الجمل إلى (فعل القول) و(فعل متضمن في القول) و(فعل ناتج عن القول). وبناء على هذا صنف أوستين الأفعال الكلامية إلى خمسة أقسام هي: (الحكميات، التنفيذيات، الوعديات، السلوكيات، العرضيات)².

ورغم أن أوستين لم يذهب إلى أن المشكلات الفلسفية مشكلات لغوية، فهو لم يكن فيلسوفا لغويا بل كان فيلسوفا في اللغة، إلا أنه أحدث منعطفًا لغويا للفلسفة المعاصرة، وحوّلها من توجه (الفلسفة اللغوية)، إلى (فلسفة اللغة) كمجال فلسفي يبحث في مشكلات اللغة³.

ولعل نظرية الأفعال الكلامية كانت محطة مهمة في خلق هذا المنعطف اللغوي، وفي ذلك يقول فان دايك: "ينبغي التأكيد على أن تطبيق ما أُنجز في الفلسفة والمنطق من تحليل لأفعال الكلام، لا يُعد موضوعا هامشا فُضلة في النظريات اللسانية وذلك أننا في حال تكلمنا، ننجز شيئا ما، أعني أمرا ما يكون أوسع من مجرد التكلم، وهذا وإن كان شيئا بسيطا، إلا أنه فارق مهم في فلسفة اللغة"⁴.

فالأفعال الكلامية التي جاء بها أوستين تُعد فارقا مهما في فلسفة اللغة والدراسات التحليلية، ذلك أن أوستين تجاوز الكثير من النظريات التقليدية كمفهوم القضية عند الفلاسفة المنطقيين.

وتلخيصا لمساهمة أوستين في فلسفة التحليل اللغوي، يمكننا القول أنه أحدث منعرجا في الفلسفة التحليلية، بحيث استثمر نظرية الاستعمال لفتجنشتين وكذا اللغة العادية في دراسته التحليلية

¹ طالب سيد هاشم الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، ص7.

² للتفصيل أكثر يمكن العودة إلى نظرية الأفعال الكلامية ضمن الجهاز المفاهيمي للتداولية من الفصل التمهيدي، ص18.

³ ينظر: الزواوي بغورة، الفلسفة واللغة نقد المنعطف اللغوي في الفلسفة المعاصرة، ص105.

⁴ فان دايك، النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، تر: عبد القادر قنبي، إفريقيا الشرق، المغرب، د ط، 2000، ص227.

وقد أعطى تصورا جديدا لمفهوم القضية من كونها تحتمل الصدق والكذب، إلى كونها إنجازا وإنشاء ناهيك عن تقسيمه للجملة الخبرية إلى وصفية وإنشائية، وتحليله القول إلى (فعل القول/ الفعل المتضمن في القول/ الفعل الناتج عن القول)، كما صنف الفعل الكلامي إلى (الحكميات والتنفيذيات، والوعديات، والسلوكيات، والعرضيات).

وقد أثر أوستين في من جاؤوا بعده وعلى رأسهم غرايس، فكيف نرصد هذا التأثير؟ وماهي مساهمات غرايس في فلسفة التحليل اللغوي؟.



مخطط يوضح مساهمات جون أوستين في الفلسفة التحليلية

ج- التحليل اللغوي عند جون بول غرايس¹ [1913-1958]:

يعد غرايس من أبرز فلاسفة التحليل اللغوي في مدرسة أكسفورد، إذ يُعزى إليه فضل كبير في تحليل المحادثات اللغوية بين المتخاطبين، وقد تأثر غرايس بسابقه فتجنشتين الثاني، فيما يتعلق بنظرية (الاستعمال)، وأوستين في نظريته (الأفعال الكلامية).

واستطاع غرايس أن يطور في فلسفته موضوع الحدود الفاصلة بين المعنى الذي يقصده المتكلم والمعنى الذي يقصده اللغوي والعلاقة بينهما، فالمعنى الذي يقوله ويحدده متكلم اللغة سابق وأولي بالنسبة للمعنى المعجمي أو اللغوي، وقد أدت هذه الفكرة إلى التأكيد على ضرورة خضوع المعنى أو الدلالة للموقف (الذهني/النفسي/المعرفي)².

فقد سعى غرايس في دراسته التحليلية إلى التفريق بين المعنى الحرفي والمعنى الضمني، وحدد العلاقة بينهما، بحيث أعطى الأولوية للمعنى الضمني ورأى أنه أسبق من المعجمي أو اللغوي، لأن أول ما يتبادر للذهن هو المعنى المقصود من الخطاب لا المعنى اللغوي.

فقولنا (إن الجو بارد)، معناها الحرفي اللغوي هو الإخبار عن حالة الطقس الباردة، أما معناها الضمني، فتحده ملابسات الخطاب، فقد يعني: (ارتد معطفك قبل الخروج) أو (أغلق النافذة) أو (لا تخرج في مثل هذا الجو). وفي كل هذا إحالة إلى مسألة القصد.

ومن هنا أسس غرايس مجموعة مبادئ تحيط بالمعنى من وجهة (ذهنية ونفسية ومعرفية). فمن الخصائص الأساسية للخطاب من وجهة نظره استحضار المقاصد ليتم التعاون والتفاهم بين أطراف الحوار³.

¹ انظر أبرز أعلام الدرس التداولي من الفصل التمهيدي من هذا البحث، ص 14.

² ينظر: إبراهيم مصطفي إبراهيم، فلسفة اللغة نشأتها تطورها أبرز أعلامها، ص 365، 366.

³ ينظر: العياشي أدراوي، الاستلزام الحوارية في التداول اللساني من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى الوعي بالقوانين الضابطة لها، ص 101.

لذا فرّع المقاصد إلى ثلاثة فروع متداخلة، حددها كما يلي¹:

"القصـد الأول: قصـد المتكلم إبلاغ المخاطب محتوى دلاليا معينا.

القصـد الثاني: قصده أن يتعرف المخاطب على القصد الأول

القصـد الثالث: قصده أن يبلغ المخاطب أن القصد الأول يتحقق بتعرف المخاطب على القصد

الثاني"

فالمقاصد تتعدد وتتداخل وتتراتب على شكل قصود ثلاث هي: (القصـد، قصـد القصد، وقصد

قصـد القصد)".

وإذا طبقنا هذا الكلام على المثال السابق في قولنا: (الجو بارد)، بغرض حث المخاطب على غلق

النافذة، فإن المقاصد ستحلل كالآتي:

القصـد1: الجو بارد

القصـد2: أغلق النافذة

القصـد3: معرفة المتكلم أن المقصود بـ(1) لا يتحقق إلا بـ(2)

وبناء على هذا يميز غرايس في نظرية الأفعال الكلامية، بين القوة الإنجازية الحرفية والقوة الإنجازية

المستلزمة.

أما الأولى فهي المدركة مقاليا كالأمر والنهي، والثانية فهي المدركة مقاميا، تحكمها سياقات مقامية

معينة².

¹ حسان الباهي، الحوار ومنهجية التفكير النقدي، إفريقيا الشرق، المغرب، د ط، 2004، ص128.

² ينظر: العياشي أدراوي، الاستلزام الحوارية في التداول اللساني، ص97.

ونمثل لذلك بقولنا: (افتح الباب)، فهذه العبارة مُدرّكة مقالياً لأن فيها طلباً صريحاً (أمر)، أما قولنا: (أحدهم يطرق الباب) فهي مستلزمة مقامياً، إذ تعني: (افتح الباب)، ولكن بشكل غير صريح.

وعلى أعراف فلسفة اللغة العادية، يتناول غرايس نظريته عن الإضمار بحيث قسمه إلى نوعين: (إضمار عرفي وإضمار محادثي)، بحيث يشتركان في خاصية نقلهما لمستوى إضافي من المعنى إلى ما بعد المعنى الدلالي للكلمات المنطوقة، ويختلفان في كون الإضمار العرفي ينقل نفس الإضمار دائماً، بغض النظر عن السياق، بينما المحادثي يتنوع المعنى فيه وفقاً لسياق المنطوق¹.

1- الإضمار العرفي:

ويشمل بعض الروابط، جمعها ليفنسون، وهي: (لكن، إلا، لولا أن، بل، حتى، لو، لأجل ذلك الغرض، علاوة على ذلك، بالقياس إلى ..) وما تحمل معناها².
ونمثل لذلك بقولنا: (أسماء فتاة رقيقة لكنها ملاكمة بارعة)، فالمتوقع المتعارف عليه أن فتاة رقيقة لا يمكنها أن تكون ملائمة، وهذا الإضمار غير متغير بتغير سياقاته.

2- الإضمار المحادثي:

وهو يغيّر تماماً الإضمار السابق، فقولنا: (عظيم، هذا حقاً عظيم)، قد يكون المتكلم مبتهجاً لعمل ما، أو غاضب من تصرف ما ويؤنب الفاعل، ويتغير هذا الإضمار بتغير السياق الذي ورد فيه³.

¹ ينظر: جيني توماس، المعنى في لغة الحوار مدخل إلى البراجماتية (التداولية)، تر: نازك إبراهيم عبد الفتاح، دار الزهراء، الرياض، ط1، 2010، ص74، 75.

² ينظر: نفسه، ص75.

³ ينظر: نفسه، ص76.

وتعتبر نظرية غرايس طريقة جديدة في فهم التداولية ومسألة التواصل، وتمثل الإسهام الرئيسي له على المستوى النظري، إذ يعود له الفضل في إدخال مفهوم الاستلزام التخاطبي الذي مكن من فهم المؤلف بين دلالة الجملة، والمعنى الذي يبلغه القول¹.

وقد ورد كل ذلك في المقال المشهور لغرايس: (منطق المحادثة)، بحيث أقر أن الخطاب يستلزم مجموعة من المبادئ الأساسية لإنجاح عملية التواصل. "وتتمثل فكرة غرايس من أن مساهمات المتكلمين في المحاورات، يحكمها أثناء المحادثة مبدأ عام مقبول ضمناً بين المتخاطبين، يسميه: (مبدأ التعاون)"²، فالمتخاطبون متعاونون منطقياً أثناء محادثاتهم.

وقد تفرعت عن مبدأ التعاون أربعة قواعد أساسية: (الكم، الكيف، المناسبة، الكيفية)³ وتلخيصاً لما جاء به غرايس في التحليل اللغوي، يمكننا القول أن غرايس استفاد من نظرية الاستعمال لفتجنشتين في تحليله للمحادثة، وكذا من نظرية الأفعال الكلامية لأوستين في تفريقه بين القوة الإنجازية الحرفية والمستلزمة. فقد درس غرايس الخطاب على أساس المعنى والدلالة، فقسم المعنى إلى حرفي وضماني، وبين أن المقاصد تتعدد وتختلف. وقد فرعها إلى: (القصد، وقصد القصد، وقصد قصد القصد)، وخلق - بناء على ما تقدم - نظرية (الاستلزام التخاطبي)، بما فيها: مبدأ التعاون، والقواعد المنبثقة عنه. فقد راعى غرايس في دراسته نظرية المعنى والقصد، بناء على مراعاته للجانب النفسي (وهو ما تمثله القواعد المنبثقة عن مبدأ التعاون)، والجانب المعرفي يشمل طرفي الخطاب، والجانب الذهني الذي يُلزم المخاطب بفهم قصد المخاطب، وبهذا أثر غرايس على الذين جاؤوا بعده، وعلى رأسهم: سيرل، فأين يكمن هذا التأثير؟ وكيف كان التحليل اللغوي عند هذا الأخير؟.

¹ ينظر: آن ريبول، جاك موشلار، القاموس الموسوعي للتداولية، ص212.

² نفسه، ص214.

³ للتفصيل أكثر في الاستلزام التخاطبي ومبدأ التعاون، يمكن العودة إلى عنصر (الاستلزام الحواري) من الفصل التمهيدي من هذا البحث، ص23.



مخطط يلخص مساهمة غرايس في الفلسفة التحليلية

د- التحليل اللغوي عند جون روجر سيرل¹ [1932-....]:

يصنف جون سيرل ضمن أشهر أعلام مدرسة أكسفورد التحليلية، إذ طور هذا الأخير نظريات سابقه، بداية بفتحشتين مروراً بأوستين وصولاً لغرايس.

يقول أريك غريلو: "تبعاً لدرس بول غرايس في المعنى، حفظ سيرل في المقام الأول أن التكلم سلوك قصدي، ما يعني أنه يجب أن يكون واضحاً عند المتلقي"².

فما لاحظناه عند تناولنا لمساهمات غرايس في التحليل، أنه صب اهتمامه على المعنى والقصد، وبدوره أثر على سيرل، فاهتم هذا الأخير بالقصدية اهتماماً كبيراً، وألف فيها كتاباً.

¹ انظر: أبرز أعلام الدرس التداولي ضمن الفصل التمهيدي من هذا البحث، ص.14.

² أريك غريلو، فلسفة اللغة، ص.92.

ويعرف القصدية في كتابه (اللغة و العقل والمجتمع) أنها: "المصطلح العام لجميع الأشكال المختلفة التي يمكن أن يتوجه بها العقل أو يتعلق، نحو الأشياء أو الحالات الفعلية في العالم"¹.

فالمفهوم الذي يتوجه له العقل في حال تلقي خطاب ما، هو المسمى بالقصدية². وإذا كان فضل السبق في تأسيس الأفعال الكلامية، يعود لأوستين، فإن لسيرل دور كبير في تطوير مفاهيم ضرورية كالفعل الإنجازي من حيث هو الوحدة الصغرى في التواصل اللساني. بالإضافة لإبراز دليل القوة الإنجازية المتمثل في نظام بناء الجملة³.

ويظهر تطويره لتلك المفاهيم في إعادة التقسيم الثلاثي لأوستين إلى: (الفعل التعبيري، والفعل القضوي، والفعل الإنجازي، والفعل التأثيري). ولم يهتم سيرل بالتأثيري بقدر ما اهتم بفعل الإنجاز كما أعاد تصنيف التقسيم الخماسي لـ: (الإخباريات، والالتزاميات، والتوجيهيات، والتعبيريات والإعلانيات) و ناهيك عن تقسيمه الأفعال اللغوية إلى (مباشرة، وغير مباشرة)⁴

ومفهوم الفعل الكلامي عند سيرل اتسع كثيرا ليشمل جميع المنطوقات، فجميع الجمل في اللغة لديه إنجازية. كما اتسع مناحية أخرى ليشمل معظم الوظائف أو الأغراض المرتبطة باللغة في استعمالاتها السياقية ضمن أطر محددة⁵.

فسيرل وفق هذا المنظور وسع من مفهوم الفعل الكلامي، فبدل حصره في أفعال معينة، أصبح يشمل جميع المنطوقات، وذلك من خلال إضافته لأفعال الإخبار (الإخباريات).

¹ جون سيرل، العقل واللغة والمجتمع، تر: سعيد الغانمي، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2006، ص128.

² للتفصيل أكثر في القصدية، يمكن العودة إلى عنصر (القصدية) في الفصل التمهيدي من هذا البحث، ص22.

³ ينظر: نعمان بوقرة، لسانيات الخطاب مباحث في التأسيس والإجراء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2012، ص99.

⁴ للتفصيل أكثر فيما تداركه سيرل عن أوستين، يمكن العودة لها ضمن الجهاز المفاهيمي للتداولية من هذا البحث، ص19.

⁵ ينظر: علي محمود حججي الصراف، في البراغماتية الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة، ص24.

وفي هذا يقول سيرل: "حينما أنفث واحدة من تلك النفثات السمعية في موقف كلامي اعتيادي، فيمكن القول أي أؤدي فعلا كلاميا"¹. فبعد أن عرّف الكلام بوصفه نفثة سمعية تخرج من فم أحدهم لتلتقطها أذن آخر، جعل كل تلك النفثات أفعالا كلامية (خبرا، حكما، سؤالا، أمرا...).

وضمن كل هذا يؤسس سيرل لنظرية الأفعال الكلامية، على تصوّر يفضي إلى أن لكل قائل مقصدا مزدوجا يتمثل في إبلاغ محتوى جملته، وعندما يؤولها المتلقي، فإن ذلك يعني أن الفعل التمريزي لمنطوق المتكلم، يجب أن يخضع لقصد معين².

ومثال ذلك أن يقول شخص ما لآخر: (هلا أعرّني قلمك)، فهذا المنطوق يخرج بصورة نفثات سمعية، إذ يمررها المتكلم للسامع فيفهم السامع مقصد المتكلم ويعطيه القلم، بحيث أن إعطاء القلم بحيث أن إعطاء السامع القلم للمتكلم يسمى فعلا تأثيريا.

كما عالج سيرل بعض الظواهر اللغوية استنادا للبنى التركيبية لأداء صنف من الأفعال الكلامية غير المباشرة ساعيا للبحث عن سمات شكلية تدل على ذلك الفعل³.

ويورد سيرل في ذلك مجموعة من الأمثلة منها⁴:

أ: هل تستطيع أن تمرر لي الملح؟

ب: هلا مررت لي الملح؟

ج: أريد أخذ الملح

د: هل لي بقليل من الملح؟

ه: هل الملح في متناول يدك؟

¹ جون سيرل، العقل واللغة والمجتمع، ص201.

² ينظر: علي عبود المحمداوي، الإشكالية السياسية للحدائث من فلسفة الذات إلى فلسفة التواصل، ص224.

³ ينظر: شكري المبخوت، دائرة الأعمال اللغوية مراجعات ومقترحات، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، ط1، 2010، ص13.

⁴ جون سيرل، اللغة والعقل والمجتمع، ص220، 221.

جميع هذه الأمثلة تشترك في سمة مشتركة وهي (طلب الملح)، لكنها وردت بصيغ تركيبية مختلفة تُصنّف في قائمة الأفعال الكلامية غير المباشرة.

وتلخيصا لما جاء به سيرل في تحليله اللغوي، يمكننا القول أنه استثمر أعمال سابقه (فتجنشتين في نظرية الاستعمال) و (أوستين في الأعمال الكلامية) و (غرايس في نظرية المعنى).

فقد اهتم سيرل اهتماما كبيرا بالقصدية وحاول تطويرها وتوسيعها، كما قاهم بتوسيع مجالات الأفعال الكلامية، وعدّ كل منطوق فعلا كلاميا، كما أعاد التقسيم الثلاثي وكذا الخماسي لأوستين، ناهيك عن تقسيمه الفعل الكلامي إلى مباشر وغير مباشر.



مخطط يلخص مساهمات جون سيرل في الفلسفة التحليلية

خلاصة الفصل الأول:

يمكن الوصول من خلال هذا الفصل إلى العناصر التالية:

- 1- تعتبر الفلسفة التحليلية منعطفًا لغويًا بارزًا في تاريخ فلسفة اللغة، لكونها تيارًا معاصرًا حوّل موضوع الفلسفة بأكمله إلى موضوع خاص باللغة، متخذًا التحليل كمنهج رئيسي في ممارسة الفلسفة.
- 2- تتميز الفلسفة التحليلية باهتمامها الكبير باللغة وكذا تفتتت المشكلات الفلسفية إلى أجزاء صغيرة لمعالجتها، ناهيك عن خاصيتها المعرفية، ومعالجتها المشتركة بين الدوات في عملية التحليل.
- 3- تتفرع عن الفلسفة التحليلية ثلاثة مدارس كبرى، (مدرسة كامبردج - مدرسة أكسفورد - حلقة فيينا الوضعية المنطقية).
- 4- أبرز أعلام مدرسة كامبردج: جورج مور والذي دافع عن ما أسماه بالحس المشترك، ونادى بتحليل اللغة العادية، واهتم بتحليل القضايا والتصورات لا العبارات اللغوية. وكذا برتراند راسل: والذي جاء بنظرية الذرية المنطقية، ونظرية الأوصاف، كما دعا إلى تحليل القضايا اللغوية الاصطلاحية، لأن اللغة العادية تؤدي لقضايا زائفة.
- ثم جاء فتجنشتين: ليخطو على نهج راسل في الذرية المنطقية، فجاء بـ القضية الأولية، وكذا منهج الرسم والتصوير محلاً للغة المنطقية في كتابه الأول (رسالة فلسفية منطقية)، لكنه تراجع عن كل ذلك في كتابه (بحوث فلسفية) وتحول من النظرية الذرية إلى دراسة الاستعمال اللغوي ونظرية الألعاب اللغوية، إذ دعا إلى تحليل اللغة العادية لأنها أشمل من غيرها. وقد أثر بذلك على علماء مدرسة أكسفورد.

5- أبرز أعلام مدرسة أكسفورد:

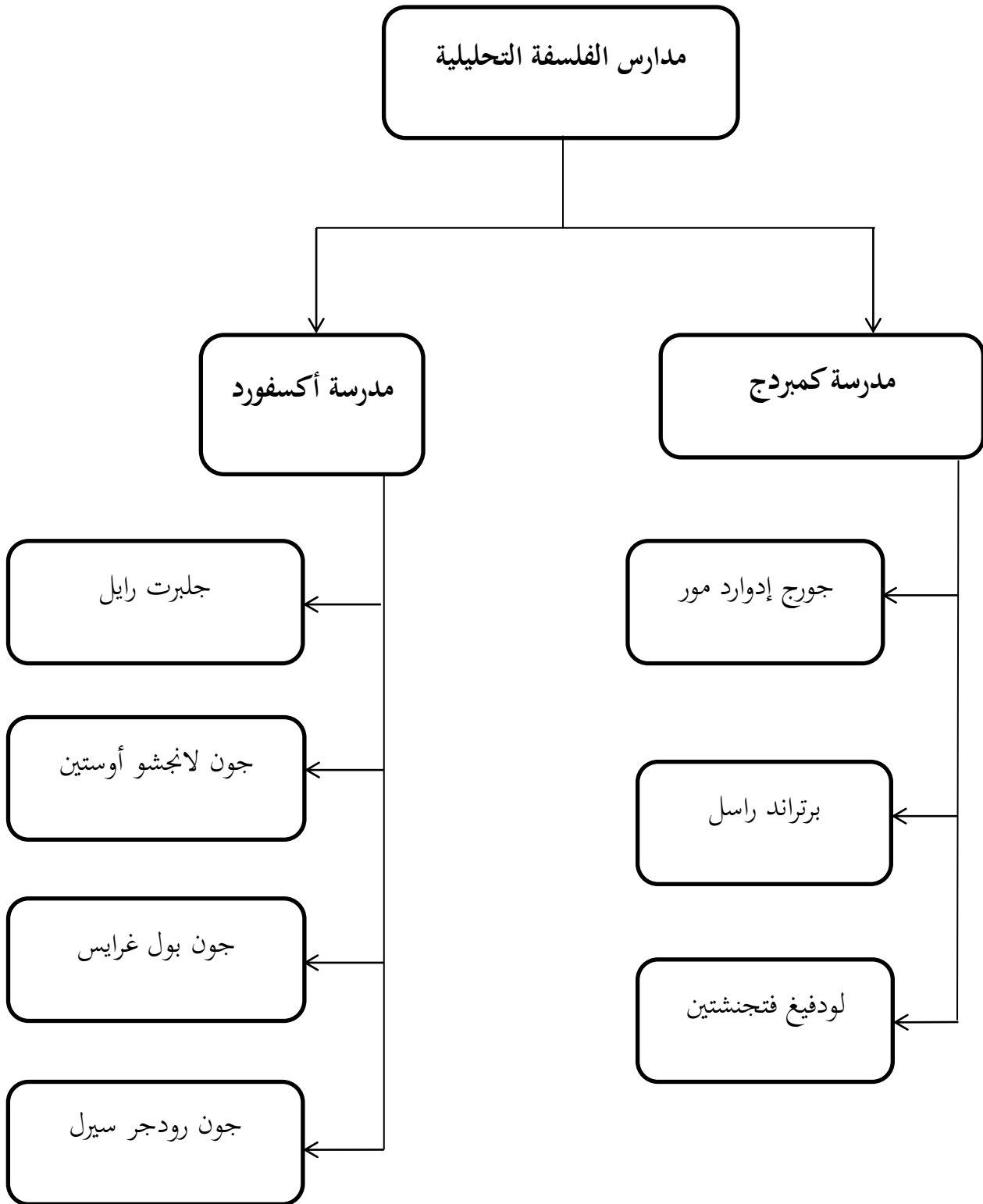
جلبرت رايل: والذي نقل أفكار كمبردج لأكسفورد واهتم بدراسة اللغة العادية وتعريفها.

وكذا أوستين: الذي تأثر بنظرية الاستعمال لفتجنشتين، فجاء بنظرية الأفعال الكلامية فوسع مفهوم القضية إلى كونها إنجازا وإنشاء، وقسم القول إلى فعل وقول وفعل متضمن في القول والفعل الناتج عن القول، وكذا قسم الفعل الكلامي إلى (الحكميات، والتنفيذيات، الوعديات، والسلوكيات والعرضيات).

كما نجد غرايس: الذي اهتم هو الآخر بفلسفة اللغة العادية ونظرية الاستعمال، إذ فرّع المعنى إلى لغوي وضمني، والقوة الانجازية إلى حرفية ومستلزمة، وفرّع القصد إلى قصد وقصد قصد وقصد قصد القصد، كما جاء بنظرية الإضمار وقسمه إلى عرني ومحادثي، وكذا نظرية الاستلزام الحوارية، والتي انبثق عنها مبدأ التعاون وقواعده.

ثم جاء سيرل ليستثمر عمل سابقه، فاهتم بالقصدية ووسع حدود الأفعال الكلامية، وأعاد تقسيم أستاذه أوستين الثلاثي إلى رباعي (الفعل اللفظي، والفعل القضوي والفعل الإنجازي، والفعل التأثيري)، كما قسم الأفعال اللغوية إلى مباشرة وغير مباشرة، وأعاد التصنيف الخماسي، إلى (الإخباريات، الالتزاميات، التوجيهيات، التعبيرات، الإعلانات).

6- إن ظهور التداولية مرتبط باتجاه الفلسفة العادية التي مثلها فتجنشتين الثاني من كمبردج، وكذا رايل وأوستين وغرايس وسيرل من أكسفورد، بحيث طوروا الدرس اللغوي المعاصر من خلال نظرياتهم.



مخطط يلخص مدارس الفلسفة التحليلية

الفصل الثاني

ملاحح التداولية عند الأصوليين – دراسة مقارنة مع فلاسفة التحليل اللغوي –

تمهيد

أولاً: أصول الفقه: النشأة والمميزات

1- تعريف أصول الفقه

2- نشأته

3- مميزات

ثانياً: الدرر التداولي عند الأصوليين – مقارنة بفلاسفة التحليل اللغوي –

1- الاستعمال

2- المقاصد

3- الأفعال الكلامية

4- مبادئ الخطاب

خلاصة الفصل

تمهيد:

يعتبر القرآن الكريم والسنة النبوية المصادر الأساسية للتشريع، وقد أنزل الله تعالى كتابه باللغة العربية إذ يقول: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف 02]، ومن هذا المنطلق قام علماء الإسلام من مفسرين وفقهاء وأصوليين، بدراسة هذا النص؛ ويعد علماء أصول الفقه من بين أبرز المهتمين بهذه النصوص ليس لتفسيرها، بل للبحث عن الآليات التي تتيح للفقيه معرفة مصادر التشريع، وهذا ما جعل الأصوليين يهتمون بالعديد من الجوانب الأخرى التي تساعدهم على الفهم والاستنباط، كاللغة والمنطق؛ وفي ذلك يقول وهبة الزحيلي: "إن علم أصول الفقه هو حديقة العلوم التي جمعت من كل فن أحسنه وأبدعه، ففيه بحوث تتعلق بعلوم اللغة والنحو والمنطق والجدل والبلاغة والكلام والتوحيد والحديث، بحيث أن العمق فيه لا يقل في عمق التفكير عن الفيلسوف الحاذق"¹.

فهذا الاهتمام بمختلف الجوانب أمر ضروري لدى كل أصولي، ذلك أن البحث عن آليات التشريع يستلزم معارف مختلفة وواسعة، إذ أن علم الأصول: "يأخذ من صفو الشرع والعقل سواء السبيل، فلا هو تصرف بمحض العقول، بحيث لا يتلقاه الشرع بالقبول، ولا هو مبني على محض التقليد الذي لا يشهد له العقل بالتأييد والتسديد"²؛ فعلم الأصول يعتمد على مراعاة خصوصية النصوص الشرعية من جهة، وعلى إعمال العقل في الاستنباط من جهة أخرى، وذلك يستلزم معرفة واسعة بالفنون اللغوية كما ذكرنا سابقاً.

والحق أن اللغة العربية ذات أثر لا يخفى في مباحث الأدلة، ومرّد ذلك أنه لا سبيل لإعمال الدليل في الوصول إلى الحكم الشرعي، إلا إذا سبقته دراية لغوية³؛ ولهذا تنبّه الأصوليون إلى ضرورة

¹ وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر، دمشق، ط1، 1986، ج2، ص1209.

² أبو حامد الغزالي، المستصفى من علم الأصول، تح: حمزة بن زهير حافظ، شركة المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، د.ط، د.ت، ج4، ص4.

³ ينظر: عبد البشير مجّد، اللغة العربية في نظر الأصوليين، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، ط1، 2008، ص56.

الفصل الثاني: ملامح التداولية عند الأصوليين – دراسة مقارنة مع فلاسفة التحليل اللغوي –

مراعاة أساسيات اللغة، حيث يعد الجانب اللغوي "من أهم الجوانب التي يقوم عليها علم الأصول فقد أسس هذا العلم على منطق اللغة العربية وهديتها، فكانت الطريق الموصلة إلى استنباط الأحكام"¹؛ كما يستعين هذا العلم أيضا بـ "قواعد المنطق والكلام"²؛ وهذا ما نجده عند اتجاه المتكلمين من الأصوليين.

ومراعاة اللغة وأساليبها ومنطقها، يستلزم على الأصوليين معرفة استعمالاتها، ودلالاتها، وكذا خصوصياتها التخاطبية، فإذا كان القرآن الكريم رسالة الله لعباده كافة، فلا بد أنه يحتوي على مقاصد محددة وفق استعمالات العرب لكلامهم، وفق ضوابط كلامية، حيث يتحقق بالخطاب الديني (القرآن والسنة)، الحكم الشرعي كالوجوب والحرام والحلال...

وفي هذا بُعد تداولي واضح يستحق الإثبات، فهو جهد لا يقل عن جهد الفلاسفة التحليليين الذين أنشأوا الدرس التداولي المعاصر، ومن هنا حقّ لنا التساؤل، ما هي الأبعاد التداولية عند علماء الأصول؟ وأين تتجلى أبعادها التداولية مقارنة بفلاسفة التحليل اللغوي؟.

¹ أحمد عبد الغفار، التصور اللغوي عند علماء أصول الفقه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ط، 1996، ص9.

² مصطفى سعيد الخن، دراسة تاريخية للفقه وأصوله، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، ط1، 1984، ص148.

أولاً: أصول الفقه: النشأة والمميزات:

إن علم أصول الفقه من العلوم الجليلة التي نالت الحظ الوافر من الدراسة والبحث، لارتباطها بالنص الديني، فما هو علم أصول الفقه؟ كيف نشأ؟ وما هي أهم مميزاته؟.

1- تعريف علم أصول الفقه:

ينقسم مصطلح «أصول الفقه» إلى «أصول» و«فقه»، وللوقوف على تعريفه وجب علينا أولاً تبيين الفرق بينهما.

فالفقه هو: "العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية"¹.

أي أن الفقه هو معرفة الحكم الشرعي (حلال، حرام، مباح...) من خلال الأدلة المستفادة من النصوص الشرعية.

أما أصول الفقه فهو: علم تحصل بمعرفته لطالب العلم ملكة تعينه على الاستدلال على الحلال والحرام، واستنباط الأحكام الشرعية من الكتاب والسنة²؛ وهذا التعريف خير شارح للتعريف الذي سبقه.

ويعرّف أيضاً بأنه: "أدلة الفقه الإجمالية نحو كل أمر يقتضي الوجوب"³؛ أي أن علم أصول الفقه هو الأدلة الإجمالية التي يعتمدها الفقيه، نحو كل الأحكام التي تقتضي الإلزام والوجوب.

وتكاد كل هذه التعريفات تُجمع على أن أصول الفقه هو: الأدلة الفقهية التي تعين الفقيه على الاستدلال ومعرفة الأحكام الشرعية، وإذا كان الفقه يقوم على استنباط الأحكام، فإن أصوله هي التي تمنحه آليات ودلائل الوصول لتلك الأحكام.

¹ خالد رمضان حسن، معجم أصول الفقه، دار الروضة، مصر، د ط، 1998، ص213.

² ينظر: عبد الرحمان بن ناصر السعدي، صفوة أصول الفقه المنتخبة من مختصر التحرير، دار الصميعي، الرياض، ط3، 2011، ص13.

³ عبد القادر شبية الحمد، إمتاع العقول بروضة الأصول، مكتبة الملك فهد، الرياض، ط3، 2014، ص5.

2- نشأته:

نشأ علم الأصول في القرن الثاني الهجري، لما اختلت سلامة الملكة اللسانية وكثرت الاشتباهاة والاحتمالات في فهم النصوص وكذا لما احتدم الجدل بين أهل الحديث وأهل الرأي والأهواء الذين احتجوا بما لا يُحتج به وأنكروا ما يحتج به، فقام علماء الإسلام بوضع ضوابط وبحوث في الأدلة الشرعية وكيفية الاستدلال بها، وبذلك بدأ علم أصول الفقه صغيرا متفرقا، ثم تدرج في النمو من خلال جمع هذه المتفرقات¹.

ويعتبر الإمام الشافعي أول من صنف في هذا العلم وجمع قواعده من خلال رسالته المشهورة والتي كانت كمقدمة لكتابه في الفقه المعروف بـ «الأم»².

وبعد الإمام الشافعي ظهرت اتجاهات مختلفة:

1 أولها: اتجاه المتكلمين: والذي اعتمد على تأصيل القواعد الأصولية بناء على دلالات الألفاظ والأساليب العربية وتحليلها تحليلا منطقيًا، وقد كان للمعتزلة الحظ الأوفر في هذا الاتجاه.

2 وثانيها: اتجاه الحنفية والفقهاء: والذين ربطوا بين الأصول والفروع في دراسة القواعد الأصولية، ومن بينهم أبو بكر الرازي.

3 ثالثها: اتجاه جمع بين المنهجين المتقدمين وظهر في القرن السابع الهجري، ومن بينهم مظفر الدين أحمد بن علي الساعاتي.

4 ورابعها: اتجاه تخريج الفروع على الأصول: وظهر مع سابقه، حيث يذكر القاعدة الأصولية على مذهب معين ويتبعها بإيراد العديد من الفروع الفقهية، ومن بينهم أبو عبد الله محمد بن أحمد التلمساني المالكي.

¹ ينظر: عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه وخلاصة التشريع الإسلامي، دار الفكر العربي، القاهرة، د ط، 1996، ص18، 19.

² ينظر: صالح بن عبد العزيز آل منصور، أصول الفقه وابن تيمية، دار النصر، مصر، ط2، 1985، ج1، ص24.

الفصل الثاني: ملامح التداولية عند الأصوليين – دراسة مقارنة مع فلاسفة التحليل اللغوي –

5 وخامسها: اتجاه بناء القواعد الأصولية على مقتضى مقاصد الشريعة: حيث أغفلته الاتجاهات السابقة، ولم يتكلموا عنه إلا في إشارات سريعة ضمن مباحثهم، إلى أن جاء إبراهيم بن موسى الشاطبي وأفرد لها كتابا خاصا في مصنفه «الموافقات»¹.

إذن فعلم أصول الفقه بدأ صغيرا متفرقا من خلال بعض المحاولات والبحوث البسيطة، ثم كبر ليتفرع إلى اتجاهات عديدة، حيث اعتمد كل منهج على طريقة خاصة في تخرج الأحكام. وتجدد الإشارة إلى أننا لن نحصر هذا البحث في اتجاه معين، بل سنعمل وفق ما تقتضيه دراستنا من تأصيل تداولي لهذا العلم ومقارنته بعلماء التداولية المعاصرين.

3- مميزات:

يتميز علم أصول الفقه كغيره من العلوم، بمجموعة من الخصائص والمميزات التي تبرزه كعلم له أسس ينبني عليها، ومن بين هذه المميزات* نذكر ما يلي²:

1- أنه علم معياري: يقوم على وضع القواعد المنهجية للاستدلال الشرعي وبيان الصواب من الخطأ في استنباط الأحكام.

2- أنه علم استقرائي: يقوم على استقراء الدلالة اللغوية لألفاظ النصوص الشرعية، من أجل تتبع طرائق وكيفيات دلالة النصوص والأدلة الشرعية.

3- ارتباطه بالنص الشرعي: إذ يُعتبر النص الشرعي موضوع بحث بالنسبة للدرس الأصولي.

4- الخصوصية اللغوية: وتنطلق هذه الأخيرة من مركزية المادة اللغوية المؤثرة في إنتاج القواعد الأصولية، حيث تعتبر اللغة العربية أكبر المصادر الممولة للمادة الأصولية.

¹ ينظر: البيضاوي، منهاج الوصول إلى علم الأصول، تح: شعبان محمد وإسماعيل، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2008، ص29 إلى 33.

* ونلاحظ أن خصائص علم أصول الفقه تتشابه وخصائص الفلسفة التحليلية في عدة نقاط أبرزها، الخصوصية اللغوية وتتبع جزئيات المادة (منهج الاستقراء).

² ينظر: وائل بن سلطان الحارثي، علاقة علم أصول الفقه بعلم المنطق مقارنة في جدلية التاريخ والتأثير، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ط1، 2012، ص29 إلى 33.

5- ارتباطه بالثمرة التطبيقية: وهو مؤسس من جهة موضوع بحثه، وهو الحكم الشرعي؛ ويلزم من هذا، ضرورة اعتبار أن الحكم الشرعي مرتبط بملابسات واقعية تتعلق بصورة المسألة وحالتها.

وعليه فإن هذا العلم يتميز بالمعيارية من جهة ارتباطه بوضع القواعد المنهجية الفقهية؛ وبمنهج الاستقراء، حيث يتتبع طرائق دلالات النصوص الشرعية؛ وبهذا يرتبط بالنص الشرعي (القرآن والسنة)، كما يتميز بالخصوصية اللغوية للعربية التي نزلت بها هذه النصوص، ناهيك عن كونه علما تطبيقيا، إذ يعتمد على الملابسات والظروف الواقعية للنص الشرعي عند إطلاق الأحكام.

ثانيا: الدرس التداولي عند الأصوليين – مقارنة بفلاسفة التحليل اللغوي :-

1- الاستعمال:

إن التواصل الكلامي محكوم بالاستعمال، والذي يشمل العرف اللغوي، وكذا أساليب كل أمة في كلامها، وهذا ما تناوله علماء الأصول في دراساتهم حين اعتبروا أن: "كل متكلم يحمل كلامه على لغته وعرفه، فينصرف إلى المعاني المقصودة بالعرف حين يتكلم، وإن خالفت المعاني الحقيقية التي وضع لها اللفظ في أصل اللغة"¹.

وإذا كان القرآن قد نزل بلغة العرب، فلا بد أنه جاء وفق أعراف لغتهم وعاداتهم في الكلام واستعمالاتهم اللغوية.

وقد ينحرف اللفظ في دلالاته على المعنى، والذي يلعب الدور الأساسي في هذه الحالة، هو السياق أو الاستعمال.²

ومصطلح الاستعمال شائع جدا في تراث الأصوليين، إلا أنه نادرا ما يتم تعريفه، وأشهر تعريفاتهم له أنه: إطلاق اللفظ على معناه الأصلي وهو الحقيقة، أو على غير معناه الأصلي وهو المجاز.³

إذن فالاستعمال عند الأصوليين مرتبط بتقسيمهم للكلام إلى "حقيقة" و"مجاز".

فالحقيقة فهي: "ما أفيد بها ما وضعت له في أصل الاصطلاح الذي وقع فيه التخاطب"⁴؛ أي أن المعنى المقصود من اللفظ هو نفسه معناه الأصلي في اللغة.

¹ محمد معاذ مصطفى الحن، القطعي والظني في الثبوت والدلالة عند الأصوليين، دار الكلم الطيب، دمشق، ط1، 2007، ص264

² ينظر: أحمد عراي، جدلية الفعل القرآني عند علماء التراث، حوليات التراث، مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة مستغانم، الجزائر، العدد7 2007، ص34.

³ ينظر: محمد محمد يونس علي، علم التخاطب الإسلامي دراسة لسانية لمناهج علماء الأصول في فهم النص، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط1 2006 ص59

⁴ الأمندي، بذل النظر في الأصول، تح: محمد ركي عبد البر، دار التراث، القاهرة، ط1، 1992، ص15

الفصل الثاني: ملامح التداولية عند الأصوليين – دراسة مقارنة مع فلاسفة التحليل اللغوي –

وتنقسم الحقيقة بدورها إلى لغوية وشرعية وعرفية*، فاللغوية هي ما وضعها أهل اللغة نحو: الإنسان والأسد...، والشرعية فهي ما وضعها الشرع كاستعمال لفظ الصلاة للدلالة على العبادة المفروضة، في حين أن الأصل فيها الدعاء، وكذا الحقيقة العرفية، وهي المنقولة عن موضوعها الأصلي بعرف الاستعمال، نحو استعمال لفظ (الدابة) في ذوات الأربع، إلا أن الأصل فيها كل ما يدب على الأرض¹.

وإذا كانت الحقيقة إطلاق اللفظ فيما اصطلح عليه، فإن المجاز هو: "ما أفيد به غير ما اصطلح عليه في أصل الاصطلاح الذي وقع فيه التخاطب"².

بمعنى أنه استعمال اللفظ في غير معناه اللغوي الأصلي، واصطلاحه على معنى آخر.

والمجاز خلق عن الحقيقة، إذ يبني هذا الأخير على تصور الحقيقة، فإن كانت صحيحة صح المجاز، وإن كانت باطلة بطل المجاز³.

فإذا قلت لرجل كبير (مسن): يا بني، وأنا أصغر منه بنحو خمسين سنة مثلاً؛ فإن هذه الحقيقة باطلة ولا يمكن التجوز لها، لأن أصل بناء الأحكام هو الحقائق اللغوية، والمجاز تابع لها.

وينقسم المجاز – هو الآخر – إلى قسمين، مجاز في التركيب ومجاز في المفرد**.

1- المجاز في التركيب: "ويسمى مجاز الإسناد والمجاز العقلي وعلاقته الملايسة"⁴.

* يصطلح الأصوليون على الحقائق الشرعية والعرفية كلمة: (الوضع)، ويضعونها في مقابل الاستعمال (المجاز). (ينظر: محمد محمد يونس علي، علم التخاطب الإسلامي دراسة لسانية لمنهج علماء الأصول في فهم النص، ص45).

¹ ينظر: صفوان بن عدنان داوودي، قواعد أصول الفقه وتطبيقاتها، دار العاصمة، السعودية، ط1، 2010، ج1، ص62

² الأسمدي، بذل النظر في الأصول، ص15

³ ينظر: صفوان بن عدنان داوودي، قواعد أصول الفقه وتطبيقاتها، ص72.

** لكل من هذين القسمين تعريفات وعلاقات لم تُفصل فيها أغلب الكتب الأصولية، لأن الأهم عندهم وجودها ومعناها وتأثيرها في النص الشرعي؛ أما التفصيل فهو من اختصاص البلاغيين، لذلك آثرنا التخلي عنه في البحث.

⁴ السيوطي، الاتقان في علوم القرآن، ص36

فهذا المجاز مرتبط بالإسناد التركيبي كإسناد الفعل إلى مصدره نحو قولنا: (جن جنونه)، أو الإسناد لفاعله نحو قولنا: (هذه فتاة خاطبة) والأصل مخطوبة.

ومثال ذلك قوله تعالى ﴿فَهُوَ فِي عَيْشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة/20]، يقول صاحب التحرير والتنوير في تفسير هذه الآية: "... ووصف (عيشة) بـ (راضية)، مجاز عقلي لملازمة العيشة حالة صاحبها، وهو العائش ملازمة الصفة لموصوفها"¹. فالأصل في لفظة (راضية)، (مرضية).

2- المجاز في المفرد: "ويسمى المجاز اللغوي، وهو استعمال اللفظ في غير ما وضع له أولاً"².

وهو مختلف عن النوع الأول بحيث يشمل الاستعارة والمجاز المرسل.

ومثال الاستعارة* قوله تعالى: ﴿وَالصُّبْحُ إِذَا تَنَبَّسَ﴾ [التكوير/18]؛ يقول صاحب التحرير والتنوير في تفسيرها: "... والتنفس ففيه خروج النفس من الحيوان، استعير لظهور الضياء مع بقايا الظلام على تشبيه خروج الضياء بخروج النفس، على طريقة الاستعارة المصرحة، أو لأنه إذا بدا الصباح أقبل معه نسيم فجعل ذلك كالتنفس له على طريقة المكنية بتشبيه الصباح بذي نفس، مع تشبيه النسيم بالأنفاس"³.

ومثال المجاز المرسل قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلِدُونَ إِلَّا فَجْرًا كَبَّارًا﴾ [نوح/29]؛ يقول

صاحب التحرير والتنوير في تفسيرها: "... والمعنى: ولا يلدوا إلا من يصير فاجرا كفارا عند بلوغه سن العقل"⁴.

¹ محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، د ط، 1984، ج 29، ص 132

² السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ص 36

* هنالك من ينفي المجاز عن القرآن الكريم، ومن بينهم الظاهرية وابن القاص من الشافعية، وابن خويز منداد من المالكية، وذلك لتشبيهم أن المجاز أخو الكذب في نظرهم والقرآن منزعه عنه؛ وأن المتكلم لا يعدل إليه إلا إذا ضاقت به الحقيقة، وذلك محال على الله تعالى. (السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج 2، ص 36)، وقد تبعهم ابن تيمية في كتابه الإيمان. وهناك من ينفية عن لغة العرب جميعا، ومن أدلتهم أن ما تكلم به أهل اللغة مفردا ثم يستعمل بالإضافة، كقولنا: عين الإنسان، عين الماء، فهذا ليس مجازا وإنما تركيب لفظ مع آخر بالإضافة. (ينظر: ابن تيمية، الإيمان، دار الفكر، بيروت، د ط، 2003، ص 78).

³ محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، ج 30، ص 154.

⁴ نفسه، ج 29، ص 214

الفصل الثاني: ملامح التداولية عند الأصوليين – دراسة مقارنة مع فلاسفة التحليل اللغوي –

وهنا مجاز مرسل علاقته اعتبار ما سيكون، فالطفل يولد بالفطرة ثم يشق طريقا عقائديا معيناً عندما يكبر وبالتالي، ففجوره وكفره سيكون في المستقبل لا عند ولادته.

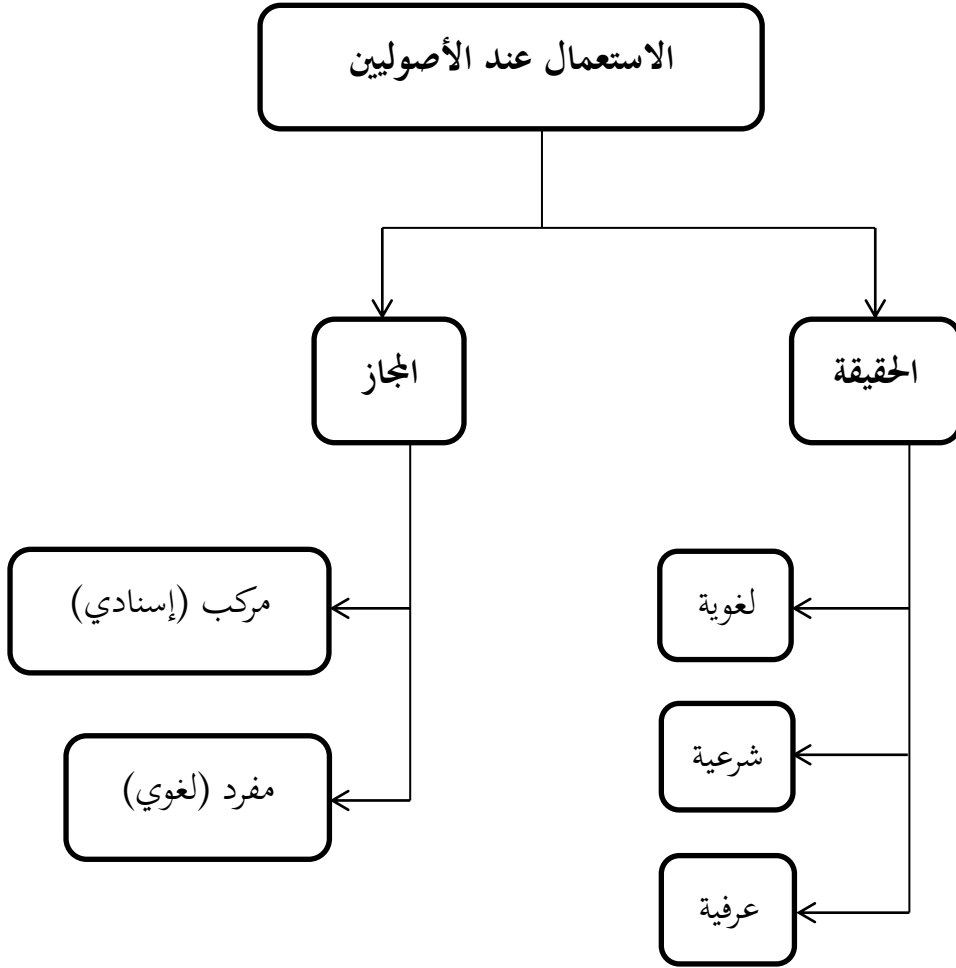
والاستعمال محكوم مبدئياً بالقيود المفروضة عليه من الوضع¹، أي عندما استعمل كلمة ما في موقف مجازي، فإن هذا الاستعمال مرتبط بالوضع الأساسي لهذه الكلمة، فعندما أقول: (خالد أسد) فإن الأسد الذي يميلنا للشجاعة والقوة، يجعلنا نفهم أن استعمال خالد في هذا المقام، يعني أن خالدًا شجاع وقوي.

إن مراعاة الاستعمال اللغوي في دراسات الأصوليين، ينبهنا لوعيهم التام بأصول التخاطب والتواصل، وهذا ما تفتن له فتجنشتين الثاني في الدراسات الفلسفية اللغوية المعاصرة حينما نبه لضرورة مراعاة الاستعمال في دراسة الخطاب وذلك في كتابه (بحوث فلسفية)، وقد حذا حذوه علماء التداولية من أمثال أوستين وغرايس وسيرل².

إلا أن الاستعمال عند فتجنشتين ارتبط بالألعاب اللغوية من جهة، وفلسفة اللغة العادية من جهة أخرى، في حين ارتبط عند الأصوليين بالحقيقة والمجاز من جهة، والنص الشرعي من جهة أخرى، والذي يتميز بالفصاحة والبلاغة والبيان على عكس اللغة العادية. وتلتقي الألعاب اللغوية مع الحقيقة والمجاز في بعض المواضع، منها ما يقتضيه العرف اللغوي في المجتمع.

¹ ينظر: محمد محمد بونس، علم التخاطب الإسلامي، ص 62.

² للتفصيل أكثر يمكن العودة إلى مدارس الفلسفة التحليلية من الفصل الأول، ص، 35.



مخطط يُلخص الاستعمال عند الأصوليين

2- المقاصد:

إن الأقوال بصفة عامة لا يمكن أن تطلق عبثاً، بل لا بد من وجود قصد ما أو غاية من ورائها، ويسعى الناس دائماً إلى فهم وإفهام مقاصد بعضهم، وكذا القرآن الكريم جاء ليُفهم الناس مقاصد خالقهم، ولعل هذا ما جعل علماء الأصول يسعون إلى البحث عن مقاصد النص الشرعي. فلقد تفتن علماء الإسلام إلى أن اللغة من أقوى الأدوات التي يستخدمها المتكلم لتبليغ مقاصده؛ لذلك ركزوا على العمل بهذه الحقيقة التخاطبية لكي يبلغوا مرادهم في إفادة الناس¹.

¹ ينظر: طه عبد الرحمان، تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط2، د.ت، ص245.

الفصل الثاني: ملامح التداولية عند الأصوليين – دراسة مقارنة مع فلاسفة التحليل اللغوي –

وفي سياق تعاضد الخطابات يشير ابن حزم إلى ضرورة الوقوف على مصادر التشريع الإسلامي لفهم مقاصد وأغراض الخطاب الديني¹.

ففهم الخطاب الديني ومقاصده، مرتبط بالوقوف على مصادر التشريع، حيث إن مقاصد الشريعة هي: "الغايات التي وُضعت الشريعة لأجل تحقيقها للعباد"²

ونظرية المقاصد في الأصول، تنقسم إلى قسمين أولهما قصد الشارع، وثانيهما قصد المكلف.

1: مقاصد الشارع: من جهة قصده في وضع الشريعة ابتداءً، ومن جهة قصده في وضعها للإفهام والتكليف بمقتضاها، وكذا دخول المكلف تحت حكمها³.

فمقاصد الشارع تشمل إفهام الناس أمور دينهم التي يكلفون بمقتضاها بأداء واجباتهم الدينية، ليعرفوا الحلال والحرام والمكروه والمباح...، فيطبقوا أوامره، ويجتنبوا نواهيه وفقها.

فقصده من وضع الشريعة ابتداءً، يشمل الغاية من خلق الإنسان، وبالتالي العبادات، قال تعالى:

﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات 56].

أما قصده من جهة وضعها للإفهام، فقد أنزل الله تعالى القرآن بلغة العرب وأسلوبها، بحيث يفهمونه.

قال تعالى: ﴿ كِتَابٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ الَّذِي بِيَدِنَا وَيُنَزِّلَ اللَّهُ لَكُمُ الْكُتُبَ وَالْحِكْمَ وَيُبَيِّنَ لَكُمْ سُبُلَ الْوَسْطَىٰ وَالسُّبُلَ يَدْرُسُ وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي صُورِهِمْ وَأَنْ يَذُوقُوا وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَتْنًا لِّلْعَالَمِينَ ﴾ [فصلت 03].

وأما قصده من جهة التكليف فتتضمن شروط التكليف كالقدرة مثلاً، ودخول المكلف تحت حكمها فالقصد منه إخراج المكلف من اتباع الهوى وإلزامه بقواعد شرعية محددة.

قال تعالى: ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ لَكُمُ الرِّجْسَ الَّذِي بِيَدِنَا وَيُنَزِّلَ اللَّهُ لَكُمُ الْكُتُبَ وَالْحِكْمَ وَيُبَيِّنَ لَكُمْ سُبُلَ الْوَسْطَىٰ وَالسُّبُلَ يَدْرُسُ وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي صُورِهِمْ وَأَنْ يَذُوقُوا وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَتْنًا لِّلْعَالَمِينَ ﴾ [النساء 26].

عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ [النساء 26].

¹ ينظر: نعمان بوقرة، التفكير البياني عند الأصوليين، مجلة إسلامية المعرفة مجلة فكرية فصلية محكمة يصدرها المعهد العالمي للفكر الإسلامي، بيروت، العدد 54، 2008، ص 121

² أحمد الريسوني، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، المعهد العالي للفكر الإسلامي، الدار البيضاء، ط 1، 1995، ص 19

³ ينظر: الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، تح: عبد الله الدراز، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2004، ص 219.

2: مقاصد المكلف : فهي مقاصد المكلف في التكليف، وتنص على أن الأعمال بالنيات، والمقاصد معتبرة في التصرفات في العبادات والعادات، فتفرق المقاصد بين العادة والعبادة، حيث إن الأمر الواحد يقصد به أمر فيصبح عبادة، ويقصد به أمر آخر فلا يكون كذلك، ويقصد به شيء فيكون إيماناً، ويقصد به آخر فيكون كفراً؛ والعمل إذا تعلق به القصد تعلق به الأحكام التكليفية، وإذا لم يتعلق به قصد، لم يتعلق به التكليف¹.

فالحكم المأخوذ على المكلف من كفر وإيمان، وصدق ونفاق...، مرتبط بنية المكلف من أفعاله وأقواله، فقد يصلي بنية التعبد والتقرب من الله وتكتب له حسنات، وقد يصلي رياء ونفاقاً للتملق أمام الناس، فتكتب عليه سيئات، كما قد يأكل كعادة فلا يكتب له شيء ولكن إن غير نيته لكسب رضا الله، أضحت عبادة. فالقصد من أي فعل أو قول، أمرٌ ضروري للحكم على المكلف، وإذا لم يتعلق بالأقوال والأفعال أيُّ قصد، لم يتعلق به شيء، هو الأمر ذاته عند المجنون والنائم والغافل، إذ يُعتبر كل ما يصدر عنهم أمر غير مقصود، وبالتالي يسقط الحكم.

والواجب على المكلف "أن لا يقصد خلاف ما قصد الشارع، لأن المكلف حُلِق لعبادة الله، وذلك راجع إلى العمل وفق القصد في وضع الشريعة، فينال بذلك الجزاء في الدنيا والآخرة"².

فإذا كان القصد الأول من الشريعة هو عبادة الله، فيجب أن تكون كل أفعال وأقوال المكلف تهدف إلى كسب رضا الله وطاعته، وأن لا يخالف ذلك.

وفي ذلك يقول الغزالي: "اعلم أن النية والقصد والإرادة عبارات متواردة على معنى واحد، وهو حالة وصف للقلب يكتنفها أمران علم وعمل، العلم يتقدمه لأنه أصله وشرطه؛ والعمل يتبعه لأنه ثمرة وفرعه"³.

¹ ينظر: السابق، ص413

² نفسه، ص417

³ الغزالي، إحياء علوم الدين، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2005، ص1734.

الفصل الثاني: ملامح التداولية عند الأصوليين – دراسة مقارنة مع فلاسفة التحليل اللغوي –

وقد ارتبطت المقاصد في الشريعة بالسياق الذي ورد فيه النص الشرعي، "فأدلة الشريعة إنما أخذ منها الأحكام الشرعية بناء على أنه هو مقصود الشارع، فكيف يصح الاستدلال بالعموم مع الاعتراف بأن ظاهره غير مقصود"¹؛ وهو ما نجده عند فلاسفة التحليل اللغوي وبالأخص غرايس، الذي فرّق بين المعنى الحرفي والمعنى الضمني، والذي لا يظهر إلا في سياق استعماله.

ففي قوله تعالى: ﴿وَدَّرَوْا بُيُوعَهُ﴾ [الجمعة 09]؛ واستدلوا على فساد البيع وقت النداء، مع أن المقصود وجوب السعي لا بيان فساد البيع، والدلالة على فساده هنا لزمته من النهي عنه، وهو متماش مع ما سبق في الموضوع.²

فالبيع مباح في أصله، إلا أن وجوب السعي للصلاة أولى منه، فكان لزاماً تركه في ذلك الوقت فقط لا مطلقاً.

وقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة 274]، تدل صيغة النص على دلالة ظاهرة تشمل معنيين كل منهما مقصود من سياقه، أحدهما أن البيع ليس مثل الربا؛ وثانيهما أن حكم البيع حلال وحكم الربا حرام، وهما معنيان مفهومان من عبارة النص، ومقصودان من سياقه، ولكن الأول مقصود أصالة والثاني مقصود تبعاً.³

فالأول جاء كرد على الذين قالوا أن البيع مثل الربا، والثاني جاء تبعاً للفرق بينهما وهو إباحة البيع وتحريم الربا.

¹ السابق، ص 275.

² نفسه، ص 275.

³ ينظر: عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه وخلاصة التشريع الإسلامي، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ط، 1996، ص 137.

الفصل الثاني: ملامح التداولية عند الأصوليين – دراسة مقارنة مع فلاسفة التحليل اللغوي –

ورغم كل هذه التفصيلات في المقاصد عند علماء الأصول، إلا أنها "وإن كانت مجال اهتمام القدماء ومناطق رعايتهم، فإنها لم تأخذ شخصيتها المستقلة، فقد كانت متضمنة في القضايا التشريعية بغاياتها، بحيث توجه الفهم وتسند الفتوى"¹.

فالمقاصد شأنها شأن المباحث الأخرى، كانت تطبيقية إجرائية في الدراسات الأصولية، وكانت متضمنة داخل قضايا التشريع من أوامر ونواه وحلال وحرام وغيرها.

ويعتبر كتاب الموافقات للشاطبي، أول كتاب يفرد للمقاصد قسما خاصا يُنظر لها فيه وتُدرس مستقلة عن غيرها من قضايا التشريع.

فالنصوص الشرعية هي نصوص قصدية جاءت لغاية توجيه الناس لأمر دينهم، حيث يشكل الخطاب الديني "رسالة لغوية ناجحة وملائمة في سياق تنزيلها، مما جعل منه نصا يمتلك قدرات تواصلية فائقة وجدنا آثارها تمتد في النفوس قديما وحديثا"².

فامتثال المكلف لأوامر ونواهي التشريع، ناتج عن فهمه لقصد الشارع من هذا الخطاب، إيماناً منه أن هذه الرسالة جاءت لمصلحة المكلفين.

وهذا ما نجده عند فلاسفة التحليل اللغوي، وعلى رأسهم غرايس الذي تناول القصدية من خلال تفريقه بين المعنى الحرفي والمعنى الضمني (المقصود)، حيث قسمها إلى (قصد، قصد القصد، قصد قصد القصد)³، والذي يشبه ما جاء به علماء الأصول عندما قسموا المقاصد إلى مقصد الشارع ومقصد المكلف، وكذا فرقوا بين المعنى الظاهر، والمعنى المقصود، كما في آية:

﴿وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [الجمعة (9)].

¹ يحيى رمضان، القراءة في الخطاب الأصولي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2007، ص162.

² خلود العموش، الخطاب القرآني دراسة في العلاقة بين النص والسياق، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2008، ص7.

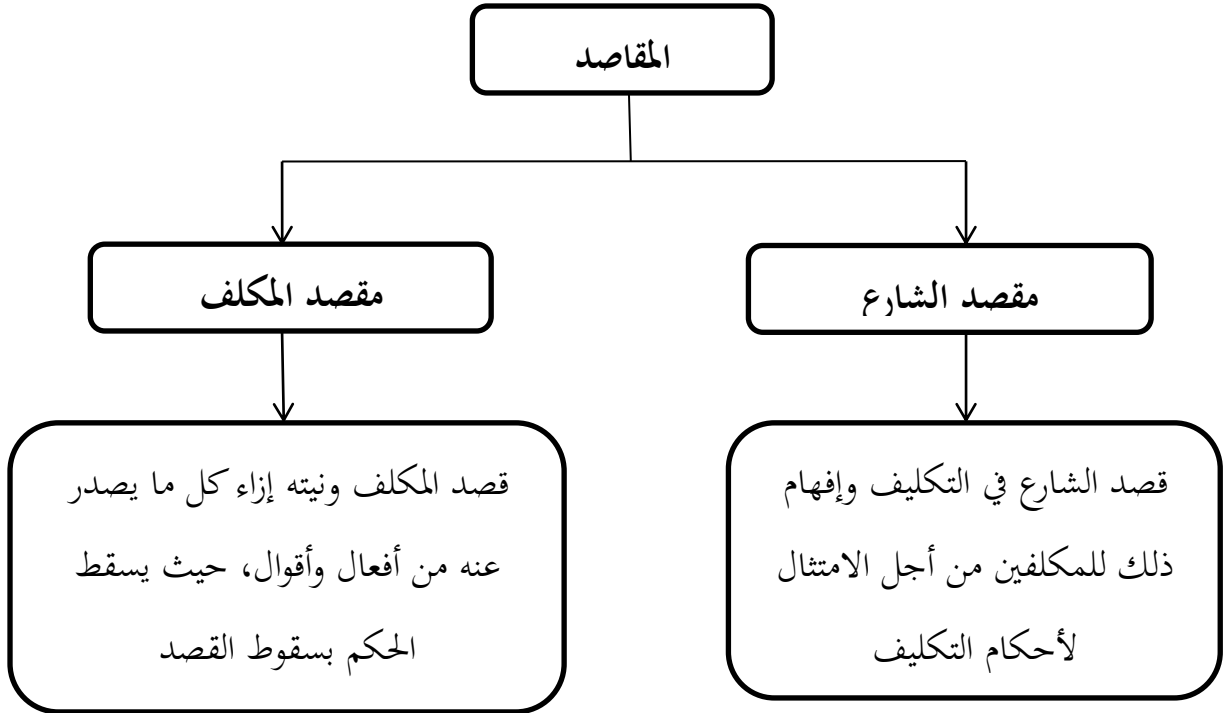
³ للتفصيل أكثر يمكن العودة لمساهمات غرايس في مبحث مدارس الفلسفة التحليلية من الفصل الأول ص35.

الفصل الثاني: ملامح التداولية عند الأصوليين – دراسة مقارنة مع فلاسفة التحليل اللغوي –

وكما وسع سيرل مفهوم القصدية حيث ربطها بتصور يفضي إلى أن لكل قول مقصدا مزدوجا يتمثل في إبلاغ محتوى جملته التي يؤولها المتلقي¹، نجد أن علماء الأصول لا يعتبرون أن لكل قول مقصدا، فكلام المجنون، والنائم، والغافل - حسبهم - لا معنى قصديا له.

إلا أنهم يتفقون وأعلام فلاسفة التحليل اللغوي في كون القصد يستلزم امتثالا من المتلقي الذي يفهم القصد من النص الشرعي عن طريق تأويله وتفسيره.

والمخطط التالي يلخص المقاصد عند الأصوليين وفق ما جاء به الشاطبي.



مخطط يلخص المقاصد في التراث الأصولي

¹ للتفصيل أكثر يمكن العودة إلى مساهمات سيرل في مبحث مدارس الفلسفة التحليلية من الفصل الأول ص35.

3- الأفعال الكلامية*:

إن «الأفعال الكلامية» كمصطلح، لم يرد في دراسات الأصوليين؛ وإنما كانت دراستها متضمنة في أبحاثهم وقضاياهم.

وقد درست ظاهرة الأفعال الكلامية عند الأصوليين ضمن نظرية الخبر والإنشاء**، فانبثقت عنها مفاهيم جديدة عندهم¹.

وهذا ما أقره علماء الأصول أنفسهم عندما قاموا بتقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء؛ يقول علي بن محمد بن علي البعلي المعروف بأبي اللجام: "والكلام ينقسم إلى خبر: وهو ما يمكن أن يقال للمتكلم به صدقت أو كذبت، وإلى إنشاء وتنبية. مثال ذلك إذا قلت: (زيد طويل)، يمكن أن يقال صدقت كما يمكن أن يقال كذبت فهو خبر؛ ولكن لو قلت: (هل زيد طويل؟) – هل يمكن أن تقول صدقت أو كذبت؟ – لا يمكن، وهذا لا يكون خبراً وإنما يكون إنشاءً أو تنبيهاً"².

وتجدر بنا الإشارة هنا إلى مقارنة هذا الكلام مع ما جاء به أوستين عندما قسم الجمل إلى ذات الصيغة الخبرية وذات الصيغة الإنشائية، حيث تحمل الأولى الحكم عليها بالصدق أو الكذب، بينما لا تستلزم الثانية ذلك³.

أ- الأفعال الكلامية المنبثقة عن الخبر:

يُعرف الخبر*** بأنه "إفادة المخاطب، وقد يشرب مع ذلك معاني آخر"⁴.

* نظراً لعدم وجود مصطلح يقابل «الأفعال الكلامية» في الدراسات الأصولية، ارتأينا أن نحتفظ بنفس المصطلح كما ورد عند التداوليين المعاصرين. وهناك من يقسمها إلى خبر وإنشاء وطلب.

¹ ينظر: مسعود صحراوي، الأفعال الكلامية عند الأصوليين قراءة تداولية، ضمن كتاب التداوليات وتحليل الخطاب، ص 543.

² سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، شرح المختصر في أصول الفقه لابن اللحام، تح: عبد الناصر بن عبد القادر البشبيشي، دار كنوز إشبيلية، الرياض، ط 1، 2007.

³ للتفصيل أكثر، يمكن العودة إلى عنصر مساهمات أوستين في الفلسفة التحليلية من الفصل الثاني، ص 35.

*** وهناك من الأصوليين من قالوا بأن الخبر لا يمكن تعريفه ولا يمكن أن يُحدّد، وحجتهم في ذلك أنه أعرف من أن يُعرف، وقال بعضهم بأنه لا يمكن إيجاد عبارة جامعة تجمع جميع أفرادها. (ينظر: علي بن محمد بن علي البعلي الحنبلي، شرح المختصر في أصول الفقه لأبي الحسن، ص 276).

⁴ الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، د ط، 1957، ج 2، ص 317.

الفصل الثاني: ملامح التداولية عند الأصوليين – دراسة مقارنة مع فلاسفة التحليل اللغوي –

والمقصود بإفادته المخاطب، أن يحمل الخبر قصدا من المتكلم يفيد به المخاطب، وقد يتبع ذلك معان أخرى منها ما تحمله تعريفات أخرى للخبر، نحو تعريف الجرجاني له بقوله: "الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب"¹. وهذا التعريف يطابق إلى حد بعيد، ما قال ابن اللجام في تفريقه بين الخبر والإنشاء، ويُعرّفه الآمدي بقوله: "وهو الإخبار عن المتن"²، وهنا ربطه بالنصوص الشرعية كالسنة النبوية وما تحويه من أقوال النبي ﷺ.

إذن فالخبر هو إفادة المخاطب بكلام يحتمل الصدق والكذب ويرتبط إلى حد ما بالسنة النبوية. وينقسم الخبر إلى ثلاثة أقسام³:

1- صادق وكاذب، فإذا كان مطابقا للمخبر عنه فهو صادق، وإن لم يطابق فهو كاذب.

2- ما يُعلم صدقه وما يُعلم كذبه، وإلى ما لا يُعلم صدقه ولا كذبه.

3- إلى المتواتر والآحاد.

فقسمته إلى صادق وكاذب، مرتبطة بمطابقته للواقع من خلال إثبات صحته من عدمها عن طريق المخبر عنه؛ أما قسمته إلى ما يُعلم صدقه، فهو كخبر الله ورسوله وخبر أهل الإجماع...، وأما ما يُعلم كذبه، فهو ما كان مخالفا للعقل، أو كذبه الله ورسوله أو أهل الإجماع، وأما ما لا يُعلم صدقه ولا كذبه، فهو المشكوك في صحته ولكن ليس قطعاً. أما المتواتر فهو المطرد الشائع، على عكس الآحاد وهو الشاذ قليل الشيوخ.

ونلاحظ أن هذه الأقسام الثلاثة تحمل في طياتها مبادئ تداولية موجودة عند فلاسفة التحليل اللغوي، منها أن صحة الخبر تعتمد على مطابقته للواقع، وكذا قوة الكلام الشائع أكبر من قوة الكلام الذي تروييه الأقلية من الناس.

¹ الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تح: محمد الصديق منشأوي، دار الفضيلة، القاهرة، د ط، 2004، ص 84.

² الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تعليق عبد الرزاق عفيفي، دار الصميعي، الرياض، ط 1، 2003، ج 2، ص 7.

³ ينظر: نفسه، ص 16 إلى 20.

ولقد جمع القراني هذه الأفعال في قوله: "الشهادة خبر، والرواية خبر، والدعوى خبر والإقرار خبر، والنتيجة خبر، والمقدمة خبر، والتصديق خبر"¹. وقد فرّق بين كل هاتيه الأخبار في كتابه الفروق.

كما أضاف عبد الجبار المعتزلي "أصنافاً أخرى من الأفعال الكلامية أهمها الوعد والوعيد"². ويمكننا الوقوف عند كل من هذه الأفعال، ونبدأ أولاً بالشهادة والرواية باعتبارها أول ما جاء به القراني*.

1- الشهادة والرواية:

يرى القراني أن كلا منهما خبر، والفرق أن الشهادة تشترط الذكورة والعدد والحرية، بينما الرواية فإنها تصح من الواحد والمرأة والعبد، وإذا كان المخبر عنه عاماً لا خاصاً فهو الرواية، نحو قوله صلى الله عليه وسلم: «إنما الأعمال بالنيات»، والشهادة عندما يكون المخبر عنه خاصاً كقول الحاكم «لهذا عند هذا دينار»³، فالشهادة والرواية يشتركان في الخبرية لكون كل منهما يحتمل الصدق والكذب، إلا أن الشهادة تشترط الذكورة والعدد والحرية لكونها مرتبطة بمواقف معينة كالشهادة في المحاكم، بينما الشهادة فهي مخصوصة لشخص معين.

ثم قسم الخبر لثلاثة أقسام بحسب الرواية والشهادة⁴:

أ- رواية محضة كالأحاديث النبوية

ب- شهادة محضة كإخبار الشهود عن الحقوق عند الحاكم

ج- مركب من الشهادة والرواية كالأخبار عن رؤية هلال رمضان، والقائف الذي يشبه الرجل بأخيه وغيره في إثبات الأنساب بالخلق...

¹ القراني، الفروق، تح: محمد أحمد سراج وعلي جمعة مجّد، دار السلام، القاهرة، ط 1، 2001، ج 1، ص 90.

² مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 134.

* ذكر القراني كل تلك الأخبار مجملة، ثم فصلّ فيها على شكل ثنائيات (الشهادة والرواية، الدعوى والإقرار...)

³ ينظر: القراني، الفروق، ص 74 إلى 76.

⁴ ينظر: نفسه، ص 87.

الفصل الثاني: ملامح التداولية عند الأصوليين – دراسة مقارنة مع فلاسفة التحليل اللغوي –

ولعل ما يلفت انتباهنا هنا أن القرابي يفرّق بين نوع الخبر إن كان رواية أو شهادة ويربطه بالمخبر عنه، بينما فلاسفة التحليل اللغوي، فيكتفون بتصنيفه خبراً دون تفرّيع أو تخصيص.

2- الدعوى والإقرار:

أما الدعوى فهي خبر يتعلق بالمخبر عن غيره، بينما الإقرار فيتعلق بالمخبر عن نفسه¹؛ وعادة ما ترتبط الدعوى والإقرار بالظروف الرسمية، وتتميز هذه الأخيرة في كونها مصنفة ضمن الإخبار سواء عند الأصوليين أو عند فلاسفة التحليل اللغوي، شأنها شأن الرواية والشهادة.

3- النتيجة والمقدمة:

"النتيجة خبر نشأ عن دليل، وقبل أن يُحصل عليه يسمى مطلوباً، والمقدمة خبر من جزء دليل"². وهي أيضاً تصنّف ضمن الإخباريات مثل سابقتها.

4- الوعد والوعيد:

يعد الوعد والوعيد ضمن الخبر في رأي السيوطي، والذي قال في كتابه الإتيقان: "ومن أقسام الخبر

الوعد والوعيد، نحو: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْأَقْبَابِ﴾ [فصلت 52] و﴿وَسَيَعْلَمَ الَّذِينَ

ظَلَمُوا﴾³. [الشعراء 226]

والوعد يكون في الخير والوعيد في الشر⁴.

فإن أقول للشخص أعدك بجائزة، مختلف تماماً عن قولي له: إن لم تنجح في الامتحان فلن ترمني خيراً؛ إذ أن الأولى وعد والثانية وعيد، فالوعيد تهديد وإنذار.

¹ ينظر: السابق، ص 90.

² ينظر: نفسه، ص 90.

³ السيوطي، الإتيقان في علوم القرآن، ج 2، ص 77.

⁴ ينظر: القرابي، الفروق، ج 4، ص 1681.

الفصل الثاني: ملامح التداولية عند الأصوليين – دراسة مقارنة مع فلاسفة التحليل اللغوي –

وقد قام القراني بالتفريق بين قاعدتي الوعد والوعيد، إذ أقر بأن الوعد يُجرّم إخلافه مطلقاً، إذ يعتبر من علامات المنافق؛ ويؤكد أن الكذب يختص بالماضي والحاضر بينما الوعد فيتعلق بالمستقبل، فلا يدخله الكذب. ثم يناقض القراني رأيه الأول من خلال تأكيده على دخول الصدق في وعد الله تعالى مستدلاً ببعض الآيات منها قوله تعالى:

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقْنَا وَعَدَّهُ﴾ [الزمر 71]¹؛ فمن جهة يؤكد هذا الأخير عدم دخول الوعد في الإخبار باعتباره مختصاً بالمستقبل لا الماضي والحاضر، ولا يمكننا الحكم على أمور مستقبلية لأنه لا يمكن مطابقتها بالواقع، ثم يثبت دخول الوعد في الإخبار، إذ أن الوعود الربانية يحكم عليها بالصدق وذلك في نصوص قرآنية صريحة.

ويعزى تضمين الوعد والوعيد في الإخبار، إلى القاضي عبد الجبار إذ قال في تعريف كل منهما:

"أما الوعد فهو كل خبر يتضمن إيصال نفع إلى الغير أو دفع ضرر عنه في المستقبل"².

ويعرف الوعيد بقوله: "هو كل خبر يتضمن إيصال ضرر إلى الغير أو تفويت نفع عنه في المستقبل"³.

والملاحظ أن الجامع بينهما عنده، هو كونهما مرتبطان بفعل مستقبلي، فإن أُخلف القول فيهما وُصِفَا بالكذب، وإن صدق القول فيهما بالتنفيذ وُصِفَا بالصدق.

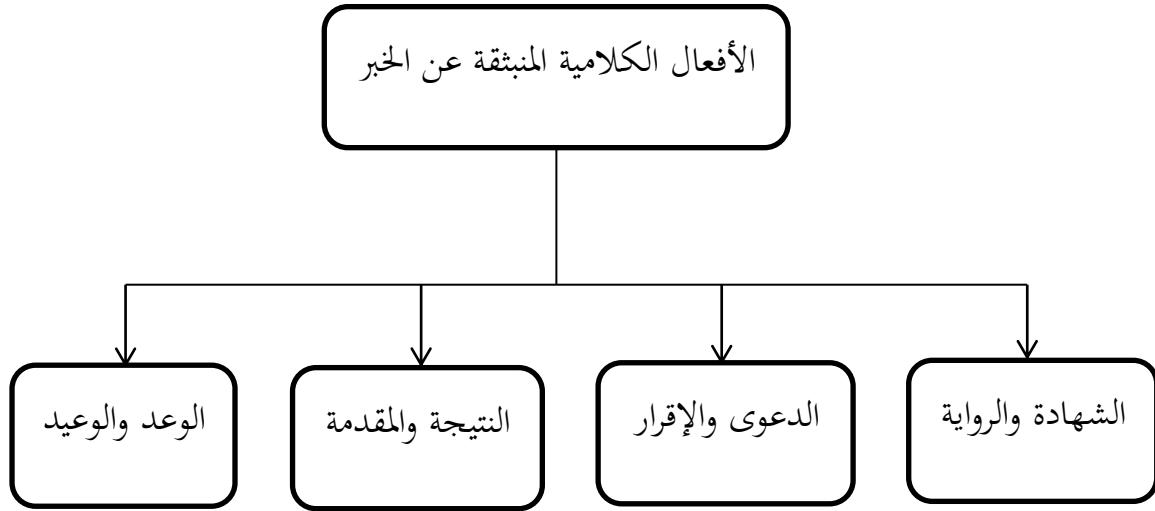
ونلمس العمق عند علماء الأصول في فهمهم للخبر في دقة تقسيمهم، إذ أنهم فرّقوا بين الكذب وإخلاف الوعد. وقد لمح القاضي عبد الجبار لما أسماه فلاسفة التحليل اللغوي بـ «الفعل المتضمن في القول» حيث أن الوعد والوعيد يستلزمان بالضرورة إنجاز الموعود به.

¹ ينظر: السابق، ص 1138 إلى 1141.

² القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، تح: عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط3، 1996، ص135.

³ نفسه، ص136.

ويمكننا تلخيص الأفعال المنبثقة عن الخبر، في المخطط التالي:



مخطط يوضح الأفعال الكلامية المنبثقة عن الخبر عند الأصوليين من منظور القراني

والملاحظ أن هذه الأفعال تحتمل الصدق والكذب، حيث تناولها علماء الأصول بطابع تداولي يوحي بوعيهم التام لأساسياته.

ب- الأفعال الكلامية المنبثقة عن الإنشاء:

يعتبر الإنشاء القسم الثاني من أقسام الكلام عند علماء الأصول، إذ يعرفه القراني بقوله: "هو القول الذي بحيث يوجد به مدلوله في نفس الأمر أو متعلقه"¹.

بمعنى أن الإنشاء مرتبط ومتعلق بمدلوله حيث لا يحتمل الصدق والكذب، فلا وجود لما يطابقه في العالم الخارجي، فالمتكلم هو من أنشأ هذه المعاني، لذلك فهي إنشاء؛ وهذا ما يؤكد عبد الرحمان

¹ القراني، الفرق، ج1، ص95.

حاج صالح بقوله: "وهذه المعاني هي في واقع الخطاب أفعال للمتكلم، فهو الذي يؤكد ويستفهم ويأمر وينهى..."¹.

ثم يضع القراني فروقا أربعة بين الخبر والإنشاء، نلخصها فيما يلي²:

- 1- أن الإنشاء سبب لمدلوله والخبر ليس كذلك.
- 2- أن الإنشاءات تتبعها مدلولاتها، والأخبار تتبع مدلولاتها.
- 3- أن الإنشاء لا يقبل التصديق والتكذيب، بينما الخبر قابل لهما.
- 4- أن الإنشاء لا يقع إلا منقولا عن أصل الوضع في صيغ العقود والطلاق وغيرها، وقد يقع إنشاء... في الوضع الأول، كالأوامر والنواهي، والخبر يكفي فيه الوضع الأول.

فالفرق الأول أن الإنشاء سبب لمدلوله، ففي صيغ العقود مثلا: يصبح العقد سببا لمدلوله وهو البيع، أما الخبر فليس سببا لمدلوله؛ والفرق الثاني أن مدلول الإنشاء يتبعها مدلولها فمثلا النطق بالطلاق يتبعه حكم التحريم والخبر ليس كذلك، أما الفرق الثالث هو أن الإنشاء لا يمكن الحكم عليه بالصدق أو الكذب ولكن في الخبر يمكن ذلك، بينما الفرق الرابع يثبت أن وقوع الإنشاء أوسع من وقوع الخبر فقد يقع منقولا عن أصل الوضع وقد يكتفي بالأصل الأول، لكن الخبر يكتفي بالوضع الأول فقط.

ونلمس هنا تفريق علماء الأصول بين الخبر والإنشاء، شأنهم شأن فلاسفة التحليل اللغوي كأوستين.

ويقول صاحب شرح المختصر في أصول الفقه: "وغير الخبر إنشاء وتنبيه، ومن التنبيه الأمر والنهي والاستفهام والتمني والترجي والقسم والنداء"³.

¹ عبد الرحمان حاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، د.ط، 2012، ص174.

² ينظر: نفسه، ص96، 97.

³ سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، شرح المختصر في أصول الفقه لابن اللحام، ص277.

الفصل الثاني: ملامح التداولية عند الأصوليين – دراسة مقارنة مع فلاسفة التحليل اللغوي –

وفي هذه إشارة صريحة لأنواع الإنشاء عندهم، وقد قسم الأصوليون هذه الإنشاءات، إلى قسمين هما الإنشاء الطلبي والإنشاء غير الطلبي، وهما كالتالي¹:

- الإنشاء الطلبي: وهو ما أفاد طلبا بالوضع، ويشمل الاستفهام والأمر والنهي والتمني والنداء.
 - الإنشاء غير الطلبي: وتدخل فيه أفعال المدح والذم والتعجب والقسم.
- ويكن وفق هذين القسمين، التفصيل في كل من هذه الإنشاءات لمعرفة وجهة نظر علماء الأصول حولها.

1- الإنشاء الطلبي:

أ- الاستفهام: ويعرفه الشريف الجرجاني بأنه: "طلب حصول صورة الشيء في الذهن"². أي طلب معرفة شيء معين؛ وخير شارح لهذا التعريف هو ما ورد عند السيوطي في فصل: «من أقسام الإنشاء»: "الاستفهام وهو طلب الفهم، وهو بمعنى الاستخبار؛ وقيل الاستخبار ما سبق أولا ولم يُفهم حق الفهم، فإذا سألت عنه ثانيا كان استفهاما (...). وما جاء في القرآن على لفظ الاستفهام، فإنما يقع في خطاب الله على معنى أن المخاطب عنده علم ذلك الإثبات أو النفي"³. وهذا يعني أن الاستفهام هو طلب الفهم أو طلب معرفة الخبر، ولهذا الأخير خصوصياته في النص القرآني، إما بطلب إثبات أمر ما أو نفيه.

ويقع الاستفهام على ضروب كثيرة يحددها الاستعمال، وقد عد الزركشي مجموعة مسائل*، نذكر منها⁴:

¹ ينظر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الموسوعة الفقهية، دار السلاسل، الكويت، 2، 1986، ج7، ص5.

² الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، ص18.

³ السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج2، ص79.

* نظرا لكثرة المسائل أوردنا بعضا منها وللاستزادة يمكن العودة إلى الكتاب الذي اعتمدهنا

⁴ ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج2، ص339 إلى 342.

- 1- يقصد به الطلب وهو الأمر، نحو: ﴿أَبْلَا يَتَدَبَّرُونَ الْفُرْعَانَ﴾ [مُحَمَّدٌ 25]، فهو هنا يطلب منهم تدبر القرآن.
- 2- وقد يقصد به النهي، نحو قوله تعالى: ﴿مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾ [الانفطار 06]، أي لا يغرك.
- 3- التحذير: نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ الْآوَالِينَ﴾ [المرسلات 16]، أي احذروا أن تفعل بكم كما فعلنا بهم.
- 4- التذكير، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَءَاوَى﴾ [الضحى 06]، أي تذكر أنه آواك عندما كنت يتيماً.
- 5- التنبيه، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾ [الفرقان 45]، أي انظر بفكرك في هذه الأمور وتدبر
- 6- الترغيب، كقوله تعالى:
﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تَجْرَةِ تُنَجِّيْكُمْ مِّنْ عَذَابِ آلِيمٍ﴾ [الصف 10]، والقصد ترغيبهم في الإيمان.
- 7- التمني، كقوله تعالى: ﴿فَهَلْ لَّنَا مِن شُعبَاءَ﴾ [الأعراف 53]، والمعنى أنهم يتمنون أن يشفع لهم أحد ليعملوا خيراً
- 8- الدعاء، كقوله تعالى: ﴿فَالَوْ أَتَجَلَّ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا﴾ [البقرة 30]، فهم يدعون ألا يخلق الله آدم
- 9- العرض والتحضيض: والفرق بينهما، أن الأول يكون للوقف والثاني يشق، ومثال الأول قوله تعالى: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [النور 22]، ومثال الثاني قوله تعالى:
﴿أَنِ إِبْتِ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ ﴿فَوْمٌ بِرَعْوَنَ أَلَا يَتَّقُونَ﴾ [الشعراء 09-10]، ففي الأولى يعرض عليهم المغفرة بأسلوب لين ورفيق والثانية بأسلوب شديد، وذلك للحث على التقوى.

الفصل الثاني: ملامح التداولية عند الأصوليين – دراسة مقارنة مع فلاسفة التحليل اللغوي –

ونلاحظ في الاستفهام أنه يحمل المعنى الحقيقي، وهو طلب معرفة الشيء، والمعنى الاستعمالي الذي يحدده القصد والسياق، وهو نفسه ما نجده في تقسيم سيرل وأوستين للأفعال الكلامية، حيث يعتبر سيرل القصد مبدأ أساسيا في تحديد الفعل الكلامي، كما أن الاستفهام يدخل في الإنشاء، سواء عند فلاسفة التحليل اللغوي (أوستين وسيرل)، أو عند علماء الأصول.

ب- الأمر: ويعتبر الأمر من الإنشاء باتفاق الجميع عليه، وفي ذلك يقول القراني: " والأوامر والنواهي إنشاء متفق عليه في الجاهلية والإسلام، فإن قول الفاعل (افعل / لا تفعل)، يتبعه إلزام الفعل أو الترك، ولا يحتمل التصديق والتكذيب، ولا يقبل لوازم الخبر"¹.
ويُعرّف الأمر بكونه "هو قول القائل لمن دونه، افعل"².

فالأمر يستلزم الوجوب، أو طلب الفعل وإلزام المخاطب القيام به، والأمر للوجوب من ناحيتين³:

- 1- من ناحية اللغة: أي أن الأمر موضوع في اللغة للطلب الجازم والإلزام على سبيل الحقيقة، فإن استعمل في غير ذلك كان مجازا.
- 2- من ناحية الشرع: أي أن الأمر حقيقة شرعية في الوجوب الذي يترتب على مخالفته استحقات الإثم والعقاب، وقد سمي الشرع تارك الأخذ به، بالعاصي.
وللأمر صيغ تدل عليه⁴:

1- أفعال الأمر الصريحة نحو: ﴿وَأَفِيْمُوا الصَّلَاةَ وَءَاتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّكْعِينَ﴾ [البقرة 43].

2- الأفعال المضارعة المقترنة بلام الأمر نحو: ﴿لِيُنْبِئُوْا ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ [الطلاق 7].

¹ القراني، كتاب الفروق، ج1، ص101.

² الشريف الجرجاني، التعريفات، ص34.

³ ينظر: وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، ج1، ص219.

⁴ محمود حامد عثمان، القاموس المبين في اصطلاحات الأصوليين، دار الزاحم، الرياض، ط1، 2002، ص74.

3- المصادر النابتة عن أفعال الأمر نحو:

﴿فَإِذَا لَفِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَصَرْبَ الرِّقَابِ﴾ [مُحَمَّد4].

4- أسماء أفعال الأمر مثل: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ

مَنْ ضَلَّ إِذَا أَهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة 105].

5- الجمل الخبرية لفظا الإنشائية معنى مثل:

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [النحل90].

- وللأمر عدة معان يحكمها الاستعمال، من بينها ستة عشر معنى نذكر منها: "الوجوب والندب والإباحة، التهديد، الإرشاد، التأديب، الإنذار، الامتنان، الإكرام، الامتihan، التكوين، التعجيز، الإهانة، التسوية، الدعاء، التمني، الاحتقار، الخبر، الاعتبار، التعجب، التكذيب والمشورة وإرادة الامتثال، والإذن والإنعام والتفويض"¹؛

- ومثال الوجوب: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْفُوتًا﴾ [النساء102].

- ومثال الندب: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَوْأَ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ [التحریم6].

- ومثال الإباحة: ﴿أَحَلَّتْ لَكُمْ بِهَيْمَةَ الْأَنْعَامِ﴾ [المائدة2]، وهلم جرا.

ج- النهي: وهو أيضا من الإنشاءات كما ورد في القول السابق للقرافي ويعرف بأنه: "طلب الكف عن الفعل على جهة الاستعلاء بالصيغة الدالة عليه، وأوضح صيغة: (لا تفعل كذا)، ويدل النهي بلفظ مادته على التحريم واستعملت صيغته للدلالة على عدة معان منها التحريم والكراهة والدعاء والإرشاد"².

¹ السابق، ص220، 221.

² خالد رمضان حسن، معجم أصول الفقه، ص312، 313.

الفصل الثاني: ملامح التداولية عند الأصوليين – دراسة مقارنة مع فلاسفة التحليل اللغوي –

وهذا التعريف يشمل عدة خصائص للنهي من بينها، التنبيه إلى الاستعلاء، وهو مراعاة المقامات، فالأكبر ينهى الأصغر، والأعلى الأقل منه مرتبة وهكذا، والصيغة الأساسية للنهي لا، (لا تفعل) نحو: (لا تكتب)؛ ويشمل شرعا بمعنى التحريم، كما يشمل معان أخرى شأنه شأن الأمر والاستفهام، كالدعاء، نحو: ﴿رَبَّنَا لَا تَزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران 8]، الخ. ويأتي النهي "البيان أنه مما ينبغي أن لا يكون وأن يعدم"¹.

أي أنه يبين الأمور التي يجب ألا تكون، أو الأمور السيئة والحث على تركها.

ويعتبر الأمر والنهي من أهم المباحث الأصولية، لارتباطها بمقاصد الشريعة الأصلية وهي طاعة العباد لله تعالى².

والملاحظ أن كل الإنشاءات الطلبيه مرتبطة بالمقاصد من جهة، ويحكمها الاستعمال في تحديد معناها، إذ أن كل إنشاء تنطوي تحته معان أخرى لها سياقاتها المختلفة، وهذا ما نجده عند فلاسفة التحليل اللغوي الذين أشاروا إلى ضرورة مراعاة الاستعمال اللغوي، والذين تفتنوا لأهمية القصد في أي عملية كلامية، ناهيك عن الإشارة إلى تأكيد الأصوليين على القوة الإنجازية لهذه الإنشاءات كالأمر والنهي واللذان يعد متجاهلهما عاصيا، ناهيك عن مراعاة المقامات من خلال التنبيه على الاستعلاء فيما يخص الأمر والنهي، ونجد هذا أيضا ضمن المباحث التداولية عند فلاسفة اللغة المعاصرين.

هو الأمر نفسه فيما يخص النداء والذي يُعذ، طلب حضور المنادى، والطلب إنشاء لا يستلزم التصديق والتكذيب، وكذا التمني الذي هو طلب حضور أمر في نفس المتكلم، وهو بذلك من الإنشاءات³.

¹ عبيد الله بن عمر بن عيسى الدبوسي، تقويم الأدلة في أصول الفقه، تح: خليل محيي الدين الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001، ص34.

² ينظر: سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، شرح المختصر في أصول الفقه لابن اللحام، ص364.

³ ينظر: القراني، الفروق، ج1، ص101.

فمثال النداء:

﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ عِبْدُوا رَبَّكُمْ أَلَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ

تَتَّقُونَ﴾ [البقرة 20].

ومثال التمني: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَفَعُوا عَلَى النَّارِ بِفَالُوا يَلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بِقَائِلَتِ

وَنَكُونُ رَبِّنَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام 28].

2: الإنشاء غير الطلبي:

وتنتج عنه أفعال المدح والذم، والتعجب والقسم، وكذا صيغ العقود، وألفاظ الفسوخ*.

أ- أفعال المدح والذم: يعرف المدح والذم باسم المنافرات وهما: " ما يتعلق بإثبات فضيلة شيء ما أو

رذيلته، أو نفعه أو ضرره للعموم بوجه من الوجوه على نحو له علاقة بالمخاطبين"¹.

أي أنهما مرتبطان بإثبات صفة ما في المخاطب، إما أن تكون صفة خيرة لتصبح مدحا، أو ذميمة

لتصبح ذما.

وأفعال المدح والذم هما: "ما وضع لإنشاء مدح أو ذم نحو: نعم وبئس"².

فالموضوع للمدح هو (نعم)، وما وضع للذم (بئس)، وتستعمل هذه الأفعال لإثبات صفات معينة في

المخاطب، إلا أنها تنضوي أحيانا على مقاصد غير الظاهرة فيها؛ كأن أقول (نعم الولد أنت)

والقصد الذم لا المدح، وفي ذلك يقول الزركشي: "واعلم أن المسألة ليست مخصوصة لما سيق

للمدح والذم، بل هي عامة في كل ما سيق لغرض"³.

* ويقصد بألفاظ الفسوخ كل ما يفسخ عقدا كفسخ عقد الزواج مثلا.

¹ هشام هلال، معجم الأصول، دار الجيل، بيروت، ط1، 2003، ص329.

² الشريف الجرجاني، التعريفات، ص329.

³ الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، تح: عمر سليمان الأشقر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط2، 1992، ج3، ص197.

الفصل الثاني: ملامح التداولية عند الأصوليين – دراسة مقارنة مع فلاسفة التحليل اللغوي –

والمقصود بـ (غرض) قصد أو غاية المتكلم التي يريد إيصالها للمخاطب، فقد يُذكر المدح والقصد منه الذم أو التعزير...

ب- التعجب:

إن أفعال التعجب هي ما وضع لإنشاء التعجب، وله صيغتان* هما: (ما أفعله، أفعَلْ به)¹ ومثال ما أفعله ما أجمله، ومثال أفعَلْ به أكرم به، ويعتبر التعجب من الإنشاءات غير الطلبية.

ج- القسم:

يعتبر القسم من الجمل لا المفردات فهو يرد: جملة مفردة نحو (أقسمت بالله)، أو تقديرا نحو (بالله)، أي أقسم بالله، والأصل فيها أن تكون إنشائية، حيث تأتي جملته للتوكيد والتقدير لمضمون جملة أخرى²؛ فقولي: (أقسم بالله أني سأحضر)، هي تأكيد على مضمون جملة أخرى من قبيل: (لن تحضري)، وقد وردت في القرآن خمس عشرة سورة استفتحت بالقسم، نحو (الصفات، الذاريات، الطور، النجم، الرسائل، النازعات، البروج، الطارق...) ³.

د- صيغ البيع**:

يعرف الجرجاني البيع بأنه: "مبادلة المال المتقوم بالمال المتقوم تليكا و تملكا"⁴.

والمبادلة تستلزم طرفين: البائع والمبايع له. وقد اختلف العلماء في كونه إنشاء أو خبرا، فقال بعضهم – وخاصة الشافعية – بأنه إنشاء، لأن دلالة لفظ (بعث) على المعنى الموجب للبيع، هو الحادث في الذهن عند إحداث البيع وهي دلالة بالعبرة، ولو كانت خبرا لاحتملت الحكم عليها بالصدق أو الكذب، وقد ذهب البعض الآخر كالحنفية، إلى القول بأنه خبر، لأن دلالتها بالاقتضاء

* وله أيضا صيغ أخرى نحو (سبحان الله) و (يا الله).

¹ ينظر: الشريف الجرجاني، التعريفات، ص30.

² ينظر: محمد المختار السلامي، القسم في اللغة وفي القرآن، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1999، ص39، 40.

³ ينظر: الزركشي، البرهان، ج1، ص179.

** وقد اختلف في صيغ البيع وألفاظ الطلاق في كونها خبرا أم إنشاء، إذ اعتبرت خبرا باللفظ، وإنشاء بالمعنى، (ينظر: خالد ميلاد، الإنشاء في العربية

بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط1، 2001، ص358).

⁴ الشريف الجرجاني، التعريفات، ص44.

لا العبارة، ذلك لأنها حكاية عن تحصيل البيع، واحتجوا بأن الصيغة موضوعة للإخبار، والنقل عنه إلى الإنشاء لم يثبت¹.

والرأي الأرجح هنا هو الرأي الأول، فإذا كان تعريف الخبر هو ما يحكم عليه بالصدق أو الكذب، وتعريف الإنشاء هو ما لا يحتمل الحكم عليه بالصدق أو الكذب، فإنه لا يمكننا أن نقول للقائل (بعتك منزلي) للمشتري أنت كاذب، وذلك لطبيعة العقد بين البائع والمشتري، ثم إنها لو كانت إخبارات لكان من اللزوم أن ترتبط بالماضي أو الحاضر، لكن لا يمكن الحكم عليها إلا عندما يتم البيع، فهو مرتبط بالحاصل مستقبلاً.

ويحصل بالبيع أو صيغة: «بعتك كذا» فعل كلامي، وهو ما يسميه الفلاسفة التحليليين (أوستين - سيرل) بالقوة الإنجازية، بحيث أن إطلاق هذه الصيغة تستلزم الإنجاز.

والأصل في العقود اللزوم، لأنها سبب لتحصيل مقاصد الأعيان، والأصل ترتيب المسببات على أسبابها².

فالقوة الإنجازية للبيع تكمن في كونه لازماً بمجرد العقد، حتى وإن تفرق البائع والمشتري، فطالما أن العقد تم، لا يمكن فسخه إلا برضى الطرفين.

هـ - ألفاظ الطلاق:

ويعد الطلاق هو الآخر، من الأمور المختلف فيها إذا ما كانت خيراً أم إنشاء؛ والطلاق هو: إزالة ملك النكاح؛ ويتفرع عنه طلاق البدعة، أن يطلقها ثلاثاً بكلمة واحدة، وطلاق السنة، أن يطلقها ثلاثة أطهار، وطلاق الأحسن، هو أن يطلقها الرجل طليقة واحدة في طهر لم يجامعها، ويتركها من غير إطلاق طليقة أخرى حتى تنقضي عدتها³.

¹ ينظر: وزارة الشؤون الإسلامية، الموسوعة الفقهية، ج7، ص6.

² ينظر: القراني، الفروق، ص30.

³ ينظر: الشريف الجرجاني، التعريفات، ص119.

وهناك من قال بأنها إنشائية، وحجتهم في ذلك أننا لا نستطيع أن نقول لمن قال لزوجته: (أنت طالق)، أنت كاذب أو أنت صادق، فهي أمور لا تشملها هذه الأحكام؛ ثم إن الإنشاء يرتبط بالحاضر أو المستقبل، فلو قال لزوجته: (ستصيرين طالقاً)، لم يقع الطلاق؛ ثم إنه لو قال للمطلقة الرجعية: (أنت طالق)، لزمه طلقة أخرى؛ وهذا يدل على أن هذه الصيغة منشئة للطلاق؛ وقول القائل: (أنت طالق)، يترتب عليه إنشاء التحريم، إلا أن هناك من يعتبر الطلاق خبراً، مستدلين بقول قائل: (أنت طالق إذا دخلت الدار)، فإن هذا الطلاق إما يصدق أو يكذب، باعتبار الإخبار، فيقدر صاحب الشرع هذا الارتباط، وعن المطلقة الرجعية فإن قال لها: (أنت طالق) للإخبار عن الطلقة الماضية، لم تلزم طلقة ثانية، وإن قصد الإخبار عن طلقة ثانية فهو إخبار كاذب لعدم وقوعها، فالاعتبار هنا مرتبط بالقصد، ثم إن الأمر متعلق بحدوث الطلاق لا بإنشائه، فبقوله: (أنت طالق) يخبرها بأنها كذلك¹.

والمرجع عندنا هو أن الطلاق إنشاء، لأن العلة المنطقية في الحكم عليه هي كون الخبر يستلزم التصديق والتكذيب، والصيغة الأشهر في الطلاق، قوله (أنت طالق)، وهو بذلك لا يحتمل الصدق أو الكذب.

إن جميع هذه الإنشاءات أفعال المدح والذم وكذا التعجب والقسم، وألفاظ الطلاق وصيغ العقود، تعد أفعالاً كلامية إنشائية تدرج ضمن الإنشاء غير الطلبي، حيث لا يمكن أن نجد لها مطابقاً في العالم الخارجي من جهة، كما لا يمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب من جهة أخرى.

وتلتقي ألفاظ الطلاق وصيغ العقود بالتداولية الحديثة في تعلقها بالقصدية، فإن كان قصده الإخبار عن الطلاق يختلف عن قصده إنشاءه، وكذا قوته كفعل إنجازي إذ أن قوله لزوجته: (أنت طالق)، يوجب تحريمها عليه، فإن هذه العبارة الكلامية أحدثت فعلاً إنجازياً قوياً، وهو الفراق وإلغاء الزواج

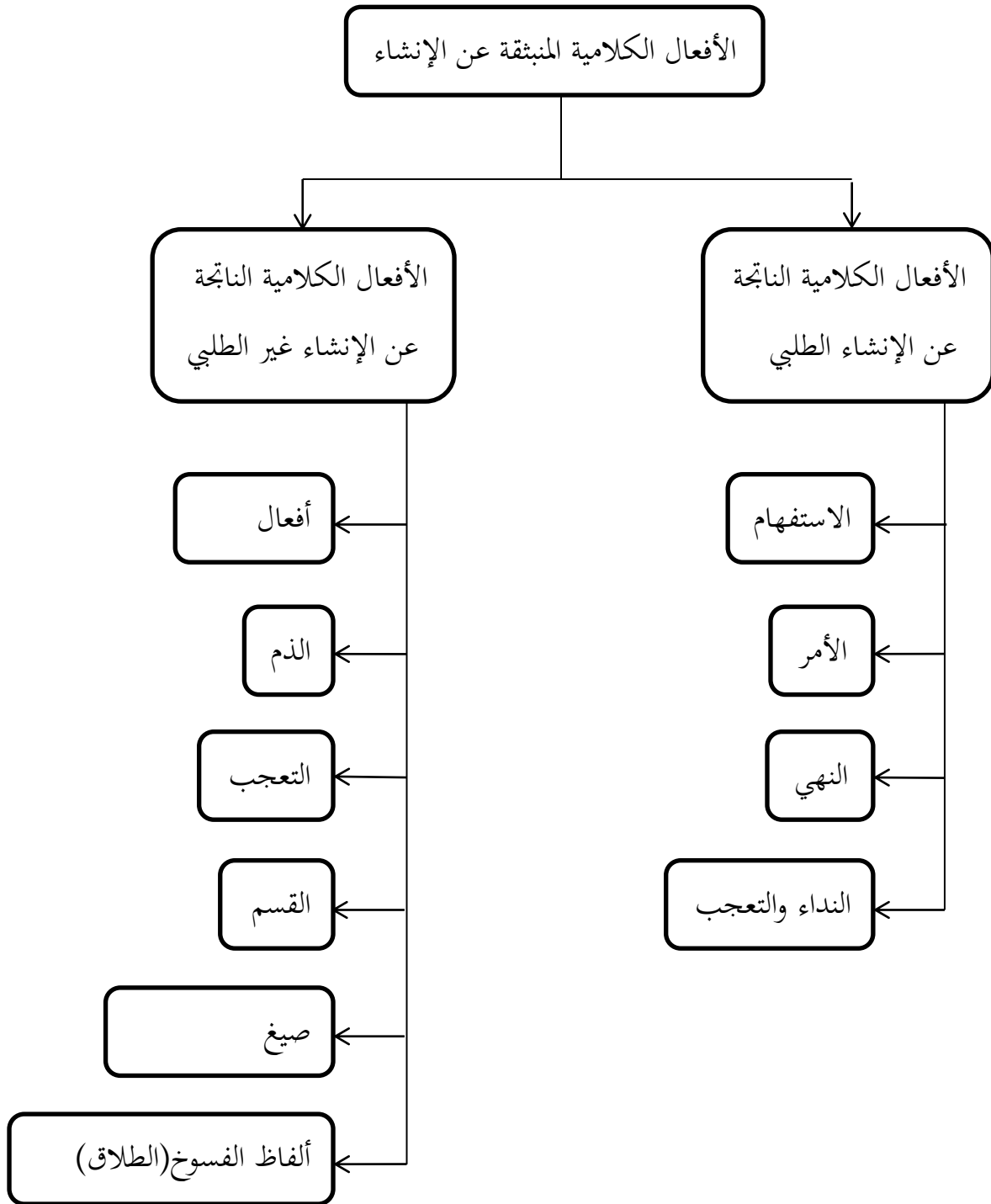
¹ ينظر: القراني، الفرق، ج1، ص103، 104.

الفصل الثاني: ملامح التداولية عند الأصوليين – دراسة مقارنة مع فلاسفة التحليل اللغوي –

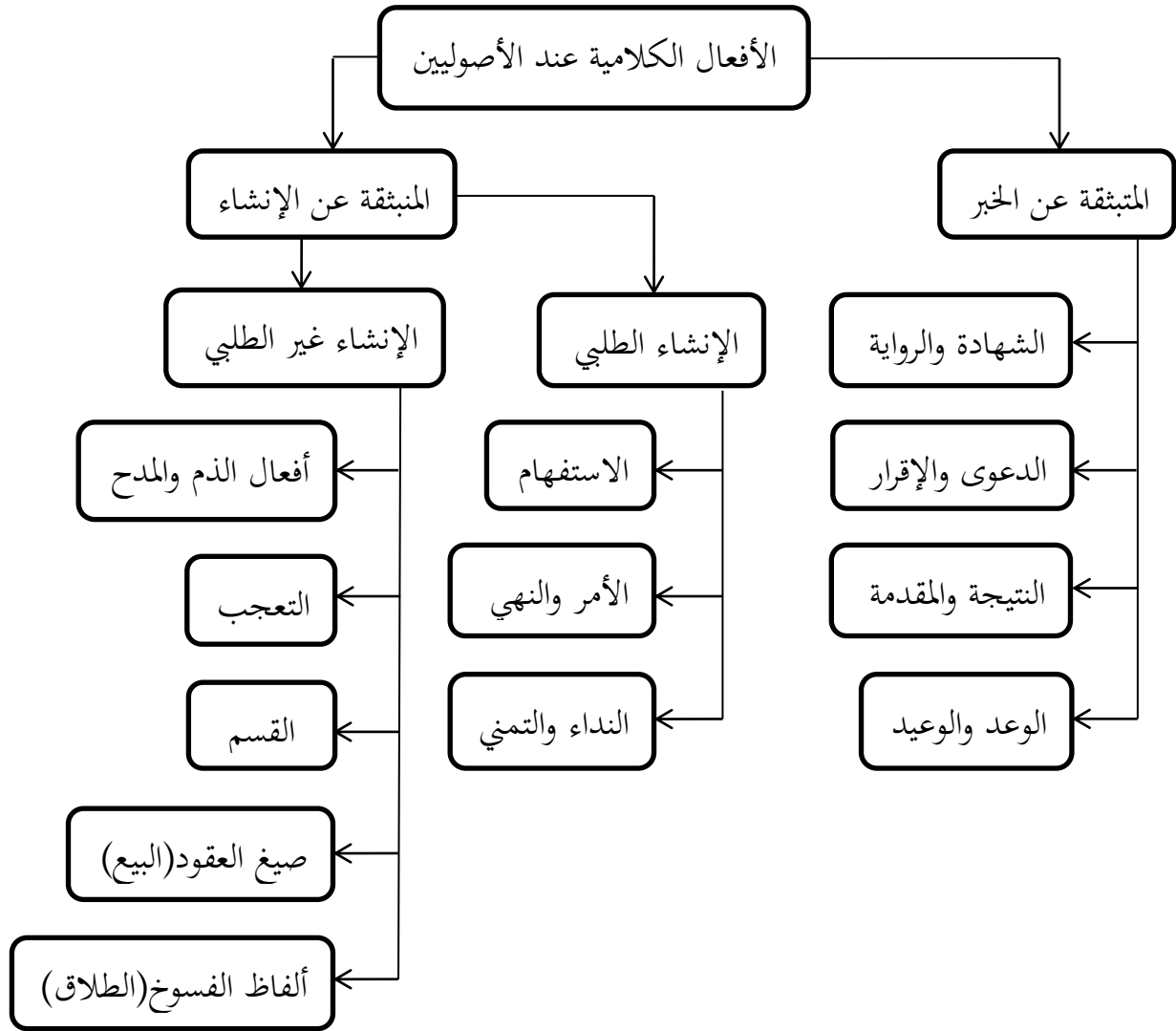
وخلاصة القول فيما يخص الأفعال الكلامية عند الأصوليين، هي أنهم قسموا الكلام إلى خبر وإنشاء شأنهم شأن أوستين وخلفائه التحليليين في تقسيمهم، بل والأعمق من ذلك أن تفريق الأصوليين بين الخبر والإنشاء، متشابه وتقسيم المحدثين، إذ قاموا بتعريف الخبر بكونه القابل للتصديق أو التكذيب، والإنشاء ما لا يقبل الحكم عليه بذلك، وأوغلوا في شروحاتهم عندما فصلوا في مباحث الخبر من جهة ومباحث الإنشاء من جهة أخرى، ولعل علماء الأصول كانوا أكثر عمقا فيما يخص الإيقاع (صيغ البيع والطلاق...) إذ لم يكتفوا بتصنيفها فعلا كلاميا عاما، بل خصصوا لها دراسات معمقة نظرا لأهميتها في التشريع الإسلامي.

وقد ارتبط الكلام عند الأصوليين بالقصد، إذ أنهم يطلقون الحكم على الكلام باعتبار مقصد المتكلم وغايته، وهو الأمر ذاته عند المحدثين، ناهيك عن تفصيلاتهم في القوة الإنجازية للإنشاء، كالنهي والأمر وما يتعلق بهما من وجوب أو تحريم، وكذا العقود كالطلاق، وما يرتبط بهما من أفعال حقيقية ناتجة عنهما.

ويمكن تلخيص الأفعال الكلامية بشكلها العام عند الأصوليين في المخطط التالي:



مخطط يلخص الأفعال الكلامية المنبثقة عن الإنشاء



مخطط يلخص الأفعال الكلامية عند علماء الأصول

4- مبادئ الخطاب*:

إن مبادئ الخطاب موجودة في النصوص الشرعية، وهي بذلك أصيلة في تراث الأصوليين، لذلك نجد الخالق جل وعلا، يدعو إلى مراعاة قوانين محددة أثناء التخاطب، فقد أوصى موسى وأخاه هارون عليهما السلام بالتلطف مع فرعون في الدعوة إذ قال: ﴿قُولَا لَهُ، قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ [طه 44]، وقال أيضا مخاطبا المؤمنين: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَفُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [الأحزاب 70]، وفي هذه دعوة صريحة لمراعاة الصواب والصدق في الأقوال، كما قال مخاطبا بني إسرائيل في دعوته لهم: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة 83] والآيات كثيرة في ذلك.

أ- مبدأ التصديق:

يقترح طه عبد الرحمان مبدأ أصوليا أسماه "مبدأ التصديق"¹

وقد فرّع عنه قواعد جزئية، مستنبطا إياه من كتاب «أدب الدنيا والدين» للماوردي في فصل

(الكلام والصمت) حينما حدد أربعة شروط للكلام أوردها كالتالي²:

- 1- أن يكون الكلام لداع يدعو إليه، إما في اجتلاب نفع أو دفع ضرر.
- 2- أن يأتي به في موضعه ويتوخى به إصابة فرصته.
- 3- أن يقتصر منه على قدر حاجته.
- 4- أن يتخير اللفظ الذي يتكلم به.

* إن مبادئ الخطاب كثيرة في التراث الأصولي، نقتصر على ثلاثة منها هي: (مبدأ التصديق، ومبدأ الإعمال، ومبدأ التبادر) حيث تتضمن هذه المبادئ ما يطلق عليه حديثا: (مبدأ التعاون)؛ وللتعرف على مبادئ أخرى، يمكن العودة لكتاب: علم التخاطب الإسلامي لمحمد محمد يونس علي.

¹ طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1998، ص249.

² علي بن محمد بن حبيب الماوردي، أدب الدنيا والدين، تح: محمد كريم راجح، دار اقرأ، بيروت، ط4، 1985، ص283.

5- فالشرط الأول مرتبط بالداعي (السبب) من الكلام أساساً، حيث يستلزم وجود سبب في الكلام يرتبط بجلب منفعة أو درء مفسدة (المقصد من الكلام)، وهذا ما يتطابق ومبدأ التعاون الغرايسي¹، والذي يقتضي مشاركة أطراف الخطاب في المحادثة بشكل مناسب وفي الوقت المطلوب، وهذا ما يفسره قول الماوردي: (... لداع يدعو إليه).

أما الشرط الثاني فينص على أن يكون الكلام في موضعه، وهو ما يطابق قاعدة الملاءمة المتفرعة عن مبدأ التعاون، والتي تتطلب مناسبة المقال للمقام، وهو ما يعبر عنه الماوردي بعبارة: (أن يأتي به في موضعه).

وأما الشرط الثالث يدعو لمراعاة الكم في الكلام، إذ يجب أن لا نكثر فنطنب ولا نوجز فنقتضب، وهو ما يقابله قاعدة الكم والتي تستلزم مراعاة الحد المطلوب في الكلام وهي ما عبر عنه الماوردي بعبارة: (على قدر حاجته).

بينما الشرط الثالث فيتعلق بتخير اللفظ، ويدخل في ذلك ترتيب الكلام ووضوحه، وتقابله قاعدة الجهة (الكيفية) التي ترتبط بالتزام الوضوح وما يستلزمه من تجنب الالتباس وترتيب الكلام وغيرها، وهو ما عبر عنه الماوردي بعبارة: (أن يتخير اللفظ).

وقد فرع طه عبد الرحمان عن مبدأ التصديق ثلاث قواعد تهذيبية هي²:

أ- قاعدة القصد، وتنص على:

ضرورة تفقد القصد في كل قول توجهه لغيرك.

ب- قاعدة الصدق، وتنص على:

تحري الصدق في كل ما تنقله لغيرك.

ت- قاعدة الإخلاص، وتنص على:

وجوب التجرد من الأغراض الشخصية عند التودد للغير.

¹ للتفصيل أكثر في مبدأ التعاون وقواعده، يمكن العودة له في عنصر الاستلزام الحوارية في الفصل التمهيدي، ص23.

² ينظر: طه عبد الرحمان، اللسان والميزان، ص250.

الفصل الثاني: ملامح التداولية عند الأصوليين – دراسة مقارنة مع فلاسفة التحليل اللغوي –

ثم يشرح طه عبد الرحمان هذه القواعد قائلاً: "فقاعدة القصد يترتب عليها أمران أساسيان أحدهما، وصل المستوى التبليغي بالمستوى التهذيبي للمخاطبة، والآخر إمكان الخروج عن الدلالة الظاهرة للقول"¹؛ فوصل المستوى التبليغي بالمستوى التهذيبي متعلق بربط الغرض الأساسي للخطاب، وهو إبلاغ المتكلم قصد المتلقي، بمراعاة الجانب الأخلاقي للحوار، حيث يتفاعل كل من هذين المستويين من أجل إبلاغ القصد بطريقة صحيحة، أما الأمر الثاني فهو الخروج عن الدلالة الظاهرة للقول، إذ يستلزم الخطاب أحياناً تجاوز المعاني الصريحة إلى معانٍ ضمنية تحقق القصد بأبلغ طريقة، حيث يكون المخاطب على علم بذلك القصد من خلال القرائن المقالية والمقامية.

أما قاعدة الصدق: "فتقتضي بممارسة الصدق في مستوياته الثلاثة (الصدق في الخبر – الصدق في العمل – مطابقة القول للفعل)"².

فالصدق في الخبر يشمل عدم قول شيء كاذب، والصدق في العمل يقوم على توجيه السلوكيات نحو الصدق، أما مطابقة القول للفعل، فيتضمن التوازي بين الأقوال والأفعال، فلا يجب أن يقول أمراً ويفعل عكسه مثلاً.

ويترتب عن هذه الأصناف ثلاث أفضليات هي³:

أ- أن يفعل المتكلم ما لم يقل أفضل من قوله ما لم يفعل.

ب- أسبقية الأفعال على الأقوال أفضل من أسبقية الأقوال على الأفعال.

ت- عمل المتكلم بما يقول أفضل من أن يكون غيره أكثر عملاً بأقواله.

والملاحظ أن هذه الأفضليات ترتب الأقوال والأفعال معاً بما يقتضيه منطوق الخطاب، وبالتالي يسلم المخاطب من الوقوع في التناقضات والنقد.

¹ طه عبد الرحمان، اللسان والميزان، ص250.

² نفسه، ص250.

³ ينظر: نفسه، ص251.

الفصل الثاني: ملامح التداولية عند الأصوليين – دراسة مقارنة مع فلاسفة التحليل اللغوي –

أما قاعدة الإخلاص: "فتقضي بأن يقدم المتكلم حقوق المخاطب على حقوقه"¹، وهذه القاعدة تربط العملية التواصلية بالجانب الأخلاقي من جهة مع مراعاة نفسية المخاطب، وبالتالي تضمن لنا السلامة من النزاعات، فمراعاة المخاطب حقوق المخاطب تلزمه أن يبادل نفسه الشيء.

والملاحظ عن تلك القواعد التهذيبية الثلاثة، مراعاتها للقصد وهو أساس أي مبدأ تداولي، وكذا الالتزام بالصدق ووجوب التأدب من خلال التودد للمخاطب، وذلك لكسب وده، وهذا إذ لم يقتصر الصدق على الأقوال فقط، بل تجاوزها إلى الأفعال والسلوكيات بحيث وجبت المطابقة بين القول والفعل، ما جعل طه عبد الرحمان يفرع عنه الأفضليات الثلاث السابقة، مع مراعاة حقوق المخاطب وتبجيلها عن حقوق المتكلم، مما يجنب عملية التخاطب أية نزاعات متوقعة، بل ويفرض على المخاطب مبادلة المتكلم نفس الاحترام والتأدب.

ونلاحظ هنا العمق في دراسة المبادئ الخطابية للماوردي ودقة ما استنتجه طه عبد الرحمان من شروطه الكلامية، إذ يمكننا الجزم بوجود مبادئ متضمنة في دراسات علماء الأصول، حيث يُعد ما جاء به الماوردي مثالا حيا لذلك، إذ تلتقي شروطه ومبدأ التعاون بجميع قواعده.

ب- مبدأ الإعمال:

الإعمال هو وصف ما ينبغي أن يفعله المخاطب عندما يتلقى كلام المتكلم، على أن يبحث عما يقوده لمراد المتكلم مفترضا أن للمخاطبين مصالح مشتركة في التخاطب بينهما، فالمتكلم أيضا يحرص على توضيح كلامه ما أمكنه لكشف مراده لمخاطبه².

ولقد وضع السيوطي لهذا المبدأ قاعدة أسماها ب: "إعمال الكلام أولى من إهماله"³.

¹ السابق، ص252.

² ينظر: محمد محمد يونس علي، علم التخاطب الإسلامي، ص105.

³ السيوطي، الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1963، ص128.

- فإعمال الكلام هو: أن نأخذ الفائدة منه، كما يحدث في الوصايا مثلا، حيث أن الموصى يفهم كلام الموصي؛ كأن يوصي أب أبناءه بالتبرع بجزء من ثرواته مثلا، فيجب عليهم العمل بهذا الكلام.

- أما عن إهماله: فقد يستوي الإعمال والإهمال بالنسبة للكلام، إذا بُعد الإعمال عن اللفظ وصار كاللغز، فلا يصير راجعا فيهمل، كأن يقول: (زوجتك فاطمة)، ولم يقل: (ابنتي)، لم يصح الأمر لكثرة الفواطم¹.

إذن فمبدأ الإعمال هو أن يتعاون كل من المتكلم والمتلقي في الخطاب، فالمتكلم يتوجب عليه الوضوح في الكلام، وعدم التكلم بغموض؛ والمتلقي يستوجب عليه فهم مقصد المتكلم؛ ويلتقي هذا كثيرا مع مبدأ التعاون، وبالأخص مبدأ الملاءمة الذي ينص على الوضوح واجتناب اللبس.

ج- مبدأ التبادر:

التبادر هو: "من علامات الحقيقة عند الأصوليين؛ ويعرف بأنه انسياق المعنى من نفس اللفظ مجردا عن كل قرينة"²؛ كأن أقول: (الصلاة)، فإن التبادر إلى الذهن هو تلك العبادة المفروضة.

ويستخدم مبدأ التبادر لتحديد أرجح حمل سليم، ويفترض الأصوليون أن الحمل المتبادر أو السابق إلى الذهن، هو الأرجح لأن يكون مطابقا لقصد المتكلم، ولكن ليس كل حمل يخطر على البال يكون مقبولا، بل يقبل فقط ما يُعتقد أنه قصد المتكلم³.

ويصاغ مبدأ التبادر على قاعدتين هما⁴:

أ- الحمل المتبادر هو المطابق للوضع.

ب- الحمل المتبادر هو الأكثر توقعا.

¹ السيوطي، الأشباه والنظائر، ص136.

² هيثم هلال، معجم مصطلح الأصول، ص65.

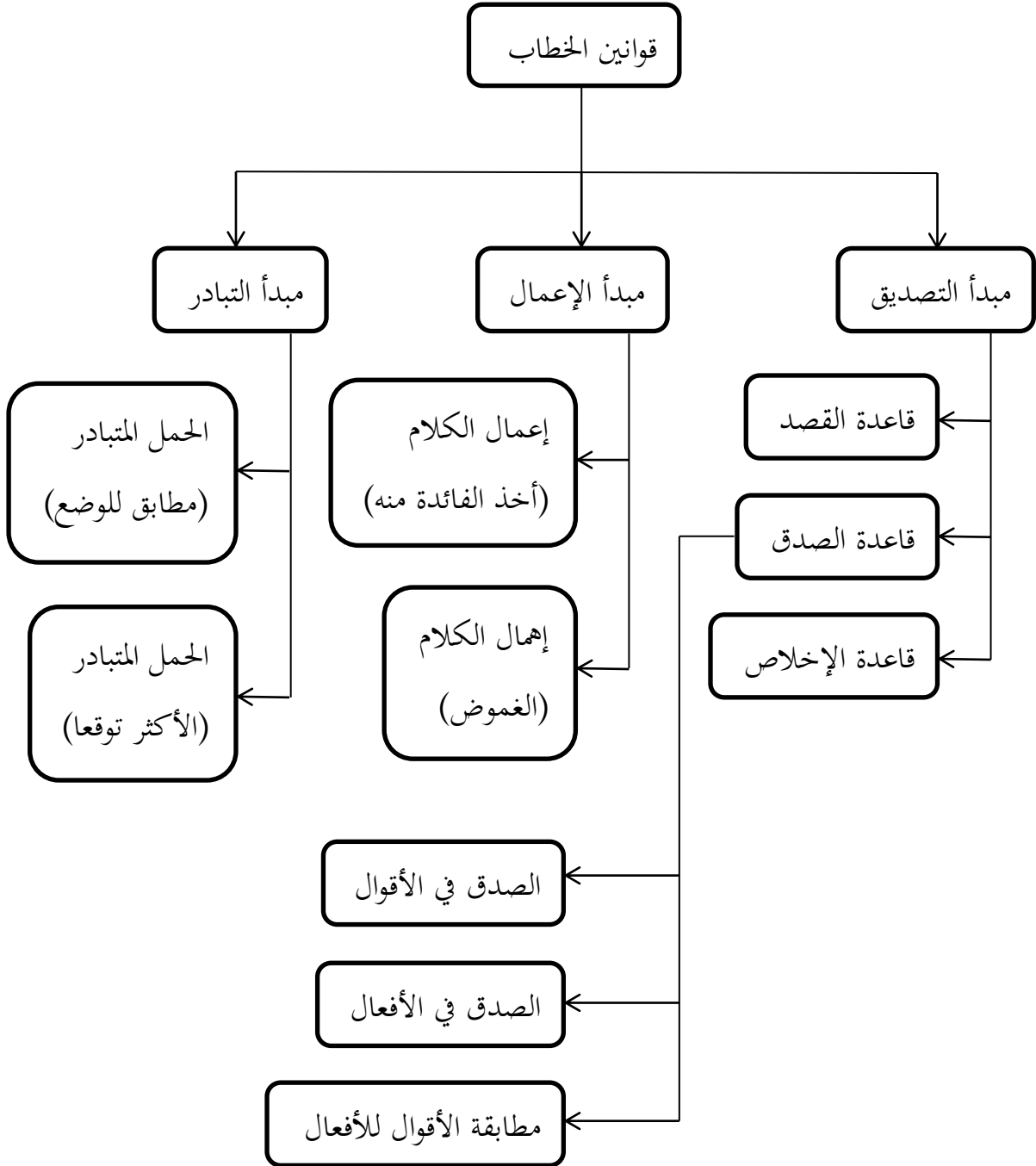
³ ينظر: محمد محمد يونس علي علم التخاطب الإسلامي، ص106.

⁴ ينظر: نفسه، ص107.

الفصل الثاني: ملامح التداولية عند الأصوليين – دراسة مقارنة مع فلاسفة التحليل اللغوي –

فهنا الأولوية للحقيقة، خاصة عندما يكون المجاز مستبعدا؛ وبالتالي: يرتبط التبادر بتوقع المخاطب قصد المتكلم.

ويلتقي هذا المبدأ بمبدأ التعاون الغرائسي، عن طريق تحري الوضوح من خلال اعتبار الحمل الوضعي هو الأكثر توقعا.



مخطط يلخص قوانين الخطاب عند الأصوليين

خلاصة الفصل:

بعد هذا العرض اللغوي لجهود علماء الأصول في المجال التداولي مقارنة بفلاسفة التحليل

اللغوي، نخلص إلى:

- 1- يقوم علم أصول الفقه على الإمام بمختلف جوانب اللغة التي تعين على استخراج آليات الوصول للأحكام الشرعية.
- 2- لعلم الأصول اتجاهات مختلفة أبرزها، اتجاه الفقهاء والمتكلمين.
- 3- يتميز علم الأصول بجملة من الخصائص تتشابه كثيرا ومميزات الفلسفة التحليلية، خاصة فيما يتعلق بالخاصية اللغوية.
- 4- إن للدرس التداولي جذورا أصيلة في التراث الإسلامي، وذلك من خلال البحوث الجادة لعلماء أصول الفقه الذين أنتجوا درسا لا يقل أهمية عما جاء به التداوليون المعاصرون.
- 5- تجلت نظرية الاستعمال عند الأصوليين في مبحث الحقيقة والمجاز، حيث عبروا عنه بالوضع والاستعمال، إذ تلتقي نظريتهم تلك، بنظرية الاستعمال الفتجنشثانية في عدة مواضع منها، مراعاة الجانب الاستعمالي المتعدد للغة.
- 6- إن المقاصد في عرف الأصوليين، مرتبطة بقصد الشارع من التشريع من جهة، وقصد المكلف من جهة أخرى، إذ فرقوا بين المعنى الظاهري والمعنى المقصود، وهو تماما ما نادى به فلاسفة التحليل اللغوي من أمثال غرايس وسيرل، إذ فرق غرايس بين المعنى الصريح والمعنى الضمني، ورأى سيرل أن أي عملية خطابية مرتبطة بقصد المتكلم.
- 7- تظهر الأفعال الكلامية عند الأصوليين في مبحث الخبر والإنشاء، إذ تتقاطع نظرتهم له بنظره فلاسفة التحليل اللغوي، وعلى رأسهم سيرل، حيث نجد عند الاثنين أن تقسيمهم للخبر على أساس كونه يحتمل التصديق والتكذيب ويطابق الواقع، والإنشاء بكونه لا يحتمل التصديق والتكذيب ولا يوجد له مطابق في الواقع، ناهيك عن تلميح الأصوليين لخاصية القوة الإنجازية، خاصة فيما يتعلق

بصيغ العقود وألفاظ الفسوخ، إذ يؤدي النطق بتلك الألفاظ إلى إنجاز عمل، وهو ما أشار إليه سيرل بعبارة «قوة الإنجاز».

8- لقد اقترح طه عبد الرحمان مبدأ التصديق وفق شروط الكلام الأربعة التي جاء بها الماوردي في كتابه «أدب الدنيا والدين»، كما استخرج منه ثلاثة قواعد هي: مبدأ الصدق، ومبدأ القصد، ومبدأ الإخلاص، والتي تلتقي كثيرا مع مبدأ التعاون الغرايسي الذي نادى من خلال قواعده، بمراعاة الكم والكيف والمناسبة والطريقة.

الخاتمة

الخاتمة

إن آفاق البحث التأصيلي واسعة جدا، فاستقصاء التراث دائما ما يكشف عن وعي العرب القدامى بكل ما يبدو جديدا ومعاصرا، هو الأمر كذلك في هذا البحث والذي سعى إلى محاولة الكشف عن أبعاد التداولية عند علماء الأصول مقارنة بفلاسفة التحليل اللغوي، لنخلص في الأخير إلى ما يلي:

- تعنى التداولية بدراسة اللغة أثناء الاستعمال، وارتبطت نشأتها بالعديد من الاتجاهات أبرزها الفلسفة والسيما.
- يعدّ جون أوستين، وجون بول غرايس، وجون سيرل، من أشهر مؤسسي الدرس التداولي المعاصر.
- للدرس التداولي عدة جوانب أولها الأفعال الكلامية، ومتضمنات القول، والقصدية، والاستلزام الحواري .
- يعد الفعل الكلامي النواة الأساسية للتداولية، إذ أنّ إطلاق قول ما يستلزم إنتاج فعل معين.
- ترتبط متضمنات القول بكل ما يستلزمه القول من قول مضمّر وافترض مسبق.
- تعتبر القصدية الغاية التواصلية، ومراد المتكلم من الخطاب الذي يوجهه للمتلقى.
- يتضمن الاستلزام الحواري مبدأ التعاون والذي يقتضي أن المتكلمين متعاونون في الخطاب وقد انبثقت عنه قواعد أربعة هي: (الكم، الكيف، العلاقة، الكيفية)، كما صيغت وفقه مبادئ أخرى كمبدأ الملاءمة لدان سبربر ودابيردر ولسن، ومبدأ التأدب لروبين لاكوف.
- إن فلسفة التحليل اللغوي تيار فلسفي معاصر اهتم بدراسة اللغة وكذا تفتيت المشكلات الفلسفية والخاصية المعرفية.
- تتفرع عن الفلسفة التحليلية ثلاث مدارس كبرى هي: (حلقة فيينا الوضعية المنطقية، مدرسة كمبرج، مدرسة أكسفورد).
- من أبرز أعلام مدرسة كمبرج جورج مور، وبرتراند راسل، وفتجنشتين.

- يعتبر جورج مور من أوائل دعاة اللغة العادية التي تبناها مؤسسوا التداولية، كما جاء بما أسماه الحس المشترك
- حلل برتراند راسل اللغة الاصطلاحية، كما جاء بما أسماه الذرية المنطقيه، وكذا نظرية الأوصاف.
- تنقسم جهود فتجنشتين إلى مرحلتين: ففي الأولى تأثر بالذرية المنطقية لراسل من خلال نظريته التصويرية وما أسماه بالقضية الأولية، وذلك في كتابه (رسالة فلسفية منطقية)، لكنه تراجع عنها في كتابه الثاني (بحوث فلسفية)، ليعود للغة العادية التي دعا إليها مور، وقد تنبه إلى أن اللغة يحكمها الاستعمال فصاغ ما أسماه الألعاب اللغوية، فكانت هذه ثاني مرحلة في حياته.
- لقد تأثر علماء أكسفورد بأفكار فتجنشتين الثاني ومن بينهم جلبرت رايل، وجون أوستين، وجون بول غرايس، وجون رودجر سيرل.
- يعزى لجلبرت رايل نقل أفكار فتجنشتين الثاني لأكسفورد، من خلال تعريفاته للاستعمال العادي.
- استثمر جون أوستين نظرية الاستعمال لفتجنشتين، فصاغ من خلالها نظرية الأفعال الكلامية وفق أعراف اللغة العادية، وبذلك قسمها إلى: (فعل القول، فعل متضمن في القول، فعل ناتج عن القول)، كما صنفها إلى: (الحكميات، التنفيذيات، السلوكيات، العرضيات، الوعديات).
- اشتهر غرايس باهتمامه بالمعنى إذ قسمه إلى لغوي وضمني، وقسم القوة الإنجازية إلى قصد وقصد القصد وقصد قصد القصد، وكذا جاء بنظرية الاستلزام الحوارية بما فيها مبدأ التعاون وقواعده الأربعة.
- استكمل جون سيرل ما بدأه سابقوه، أوستين وغرايس، فاهتم بالقصدية إذ ألف فيها كتابا، ووسّع آفاق الأفعال الكلامية، إذ أعاد تقسمها ل: (الفعل اللفظي، الفعل القضوي، الفعل الإنجازي الفعل التأثيري)، كما أعاد التقسيم الخماسي إلى: (الإخباريات، الالتزاميات، التوجيهيات التعبيرية، الإعلانات)، ثم صنفها إلى: (أفعال كلامية مباشرة، أفعال كلامية غير مباشرة).
- إن علم أصول الفقه يعني بتوفير الآليات التي يحتاجها الفقيه لاستخراج الأحكام الشرعية، بحيث تتجاذبه عدّة اتجاهات كالفقهاء والمتكلمين.

- يتميز علم الأصول بالمعيارية، والمنهج الاستقرائي، والاهتمام باللغة، وكذا ارتباطه بالثمرة التطبيقية، وفي ذلك يلتقي وفلسفة التحليل اللغوي بأغلب الخصائص، كالاتتمام باللغة وتتبع الجزئيات، وارتباطه بالعمل التطبيقي.
- إن نظرية الاستعمال التداولية متضمنة في تراث الأصوليين من خلال الحقيقة والمجاز، حيث تفرق بين المعنى الحقيقي الوضعي والمعنى الاستعمالي، وهو الأمر ذاته ما نجده عند فلاسفة التحليل اللغوي.
- تعتبر القصدية التي نصّ عليها فلاسفة التحليل اللغوي أصيلة في تراث الأصوليين، إذ اصطَلحوا عليها (المقاصد)، بحيث ترتبط بقصد المتكلم ومراده من خطابه، إلا أن الأصوليين ميّزوا بين قصد الشارع وقصد المكلف، عكس التداوليين الذين تناولوها مطلقاً.
- توجد الأفعال الكلامية عند الأصوليين في مبحث (الخبر والإنشاء)، إذ فرّقوا بينهما باعتبار الخبر قابل للحكم عليه بالصدق أو الكذب ويمكن مطابقته بالواقع، كالدعوى والإقرار والوعد والوعيد والشهادة والرواية، أما الإنشاء فلا يمكننا أن نسقط عليه الحكم ذاته، ويقسم إلى طلبي نحو: الاستفهام والأمر والنهي، والنداء والتمني، وغير طلبي نحو أفعال المدح والذم والتعجب والقسم وكذا صيغ العقود وألفاظ الفسوخ، وهم في هذا يلتقون وفلاسفة التحليل اللغوي والذين ميّزوا الجمل ذات الصيغة الإنشائية والجمل ذات الصيغة الخبرية بالمعايير نفسها التي اعتمدها علماء الأصول، كما يتفقون في القوة الإنجازية، إذ أن النطق بالطلاق مثلاً يوجب تحريم الزوجة.
- من بين أبرز مبادئ الخطاب عند الأصوليين، والتي تتضمن ما جاء به مبدأ الحوار لجرايس نجد: مبدأ التصديق المنبثق عن شروط الكلام التي عددها الماوردي، والذي اقترحه طه عبد الرحمان، إذ فرع عنه: (قاعدة القصد، قاعدة الصدق، قاعدة الإخلاص)، وكذا مبدأ الأعمال والذي ينص على الوضوح في الكلام بحيث يتعاون المتكلم والسامع على تسهيل عملية التخاطب، وهو ما ينص عليه مبدأ التعاون التداولي وبالأخص قاعدة العلاقة، وكذلك مبدأ التبادر بحيث أن المتبادر إلى الذهن هو المقصود، في محاولة لتسهيل التواصل وعملية الخطاب، وهذا مبتغى مبدأ التعاون.

- إن الاختلاف الأجلّي بين الدرس عند علماء الأصول، والدرس عند فلاسفة التحليل اللغوي، هو خصوصية الخطاب، إذ أنّ النصّ الديني يمتلك خصوصية تميزه عن غيره، لذلك نجد استثناءات في الدرس الأصولي لا نجدها عند فلاسفة التحليل اللغوي، ناهيك عن اختلاف المصطلح والتوجه لكل منهما، لتكون بذلك أغلب الاختلافات شكلية.
- إن دراستنا التأصيلية هذه اقتصرّت على الجانب التداولي لعلم الأصول مقارنة له بفلسفة التحليل اللغوي، إلا أنّ مجالاً واسعاً وعميقاً كأصول الفقه، يحتاج إلى دراسات تأصيلية أخرى، نظراً لدقة تناوله للقضايا اللغوية، ويمكن أن يكون المجال الحجاجي واحداً من الآفاق الجديدة في التأصيل الأصولي، خاصة وأننا لا نرى الكثير في ذلك، رغم تميز علم الأصول في الجانب اللغوي والمنطقي.
- ولا يبقى لنا الآن، إلا أن نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد، وعلى رأسهم الأستاذ المشرف على مجهوداته الكبيرة معنا، وكذا لجنة المناقشة.

قائمة المصادر والمراجع

* القرآن الكريم: برواية ورش عن نافع.

أولاً: الكتب:

- 1- آل منصور (صالح بن عبد العزيز)، أصول الفقه وابن تيمية، دار النصر، مصر، ط2، 1985.
- 2- الآمدي (علي بن محمد)، الإحكام في أصول الأحكام، تع: عبد الرزاق عفيفي، الرياض، ط1 2003.
- 3- إبراهيم (إبراهيم مصطفى)، فلسفة اللغة نشأتها وتطورها وأبرز أعلامها، دار المعرفة الجامعية السويس، دط، 2009.
- 4- أحمد عبد الغفار، التصور اللغوي عند علماء أصول الفقه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ط، 1996.
- 5- أدراوي (العياشي)، الاستنزاح الحواري في التداول اللساني من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها، دار الأمان، الرباط، ط1، 2011.
- 6- أرمينيكو (فرانسواز)، المقاربة التداولية، تر: سعيد علوش، مركز الإنشاء القومي، الرباط، دط 1986.
- 7- الأسمندي (محمد بن عبد الحميد)، بذل النظر في الأصول، تح: محمد زكي عبد البر، دار التراث القاهرة، ط1، 1992.
- 8- أوستين (جون)، نظرية أفعال الكلام العامة، كيف نصنع الأشياء بالكلام، تر: عبد القادر قنيني إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، دط، 1991.
- 9- الباهي (حسان)، الحوار ومنهجية التفكير النقدي، إفريقيا الشرق، المغرب، دط، 2004.
- 10- بريور (ماري نوال غازي)، المصطلحات المفاتيح في اللسانيات، تر: عبد القادر فهميم الشيباني منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2016.
- 11- بغورة (الزواوي)، الفلسفة واللغة نقد المنعطف اللغوي في الفلسفة المعاصرة، دار الطليعة بيروت، ط1، 2005.

- 12- بلانشيه (فيليب)، التداولية من أوستن إلى غوفمان، تر: صابر الحباشة، دار الحوار، سوريا ط1، 2007.
- 13- بن عاشور (مُحَمَّد الطاهر)، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، دط 1984.
- 14- بوشنسكي (إ.م.)، الفلسفة المعاصرة في أوروبا، تر: عزت قرني، عالم المعرفة، الكويت، دط، دت.
- 15- بوقرة (نعمان)، لسانيات الخطاب مباحث في التأسيس والإجراء، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 2012.
- 16- _____ اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، عالم الكتب الحديث، إربد، ط 2009.
- 17- _____ المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب، دراسة معجمية عالم الكتب الحديث، عمان، ط1، 2009.
- 18- البيضاوي (نصر الدين بن عبد الله)، منهاج الوصول إلى علم الأصول، تح: شعبان مُجَدَّ إسماعيل، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2008.
- 19- توماس (جيني)، المعنى في لغة الحوار، مدخل إلى البراغماتية (التداولية)، تر: نازك إبراهيم عبد الفتاح، دار الزهراء، الرياض، ط1، 2010.
- 20- ابن تيمية (أحمد)، الإيمان، دار الفكر، بيروت، دط، 2003.
- 21- جاد الكريم (عبد الله)، التداولية في الدراسات النحوية، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1 2014.
- 22- جرايلينج (إيه سي)، بتراند راسل مقدمة قصيرة جدا، تر: إيمان جمال الدين الفرماوي مؤسسة هندواي للتعليم والثقافة، القاهرة، ط1، 1998.
- 23- الجرجاني (الشريف)، معجم التعريفات، تح: مُجَدَّ الصديق منشأوي، دار الفضيلة القاهرة دط، 2004.

- 24- حاج صالح (عبد الرحمان)، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، دط، 2012.
- 25- الحارثي (وائل بن سلطان)، علاقة علم أصول الفقه بعلم المنطق مقارنة في جدلية التاريخ والتأثير، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ط1، 2012.
- 26- الحباشة (صابر)، التداولية والحجاج مداخل ونصوص، دار صفحات للدراسات والنشر سوريا، ط1، 2008.
- 27- حسن (خالد رمضان)، معجم أصول الفقه، دار الروضة، مصر، دط، 1998.
- 28- الحمد (عبد القادر شيبية)، إمتاع العقول بروضة الأصول، مكتبة الملك فهد، الرياض، ط3، 2014.
- 29- حمود (جمال)، فلسفة اللغة عند لودفيغ فتغنشتاين، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت دط، دت.
- 30- ختام (جواد)، التداولية أصولها واتجاهاتها، دار كنوز المعرفة، عمان، ط1، 2006.
- 31- خلاف (عبد الوهاب)، علم أصول الفقه وخلاصة التشريع الإسلامي، دار الفكر العربي القاهرة، دط، 1996.
- 32- خليفني (بشير)، الفلسفة وقضايا اللغة، قراءة في التصور التحليلي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2010.
- 33- الخن (مُحَمَّد معاذ مصطفى)، القطعي والظني في الثبوت والدلالة عند الأصوليين، دار الكلم الطيب، دمشق، ط1، 2007.
- 34- الخن (مصطفى سعيد)، دراسة تاريخية للفقه وأصوله، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، ط1، 1984.
- 35- داوودي (صفوان بن عدنان)، قواعد أصول الفقه وتطبيقاتها، دار العاصمة، السعودية، ط1، 2010.

- 36- دايك (فان)، النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، تر: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، المغرب، دط، 2000.
- 37- الدبوسي (عبد الله بن عمر بن عيسى)، تقويم الأدلة في أصول الفقه، تح: خليل محيي الدين الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001.
- 38- ديكرو (أوزوالد)، سشايغر (جان ماري)، القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، تر: منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط2، 2007.
- 39- راسل (برتراند)، فلسفة الذرية المنطقية، تر: ماهر عبد القادر مُجّد، دار المعرفة الجامعية القاهرة، دط، 1998.
- 40- الرديني (مُجّد علي عبد الكريم)، فصول في علم اللغة العام، دار الهدى، عين مليلة، دط 2007.
- 41- الرسيوني (أحمد)، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، المعهد العالي للفكر الإسلامي، الدار البيضاء، ط1، 1995.
- 42- رشوان (مُجّد مهران)، مدخل إلى الفلسفة المعاصرة، دار الثقافة، القاهرة، ط2، 1984.
- 43- رمضان (يحيى)، القراءة في الخطاب الأصولي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2007.
- 44- الزحيلي (وهبة)، أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر، دمشق، ط1، 1986.
- 45- الزركشي (بدر الدين مُجّد بن عبد الله)، البحر المحيط في أصول الفقه، تح: عمر سليمان الأشقر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط2، 1992.
- 46- _____ البرهان في علوم القرآن، تح: مُجّد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، دط، 1957.
- 47- زيدان (محمود) مناهج البحث الفلسفي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، دط 1971.
- 48- زيدان (محمود فهمي)، في فلسفة اللغة، دار النهضة العربية، بيروت، دط، 1985.

- 49- السعدي (عبد الرحمان بن ناصر)، صفوة أصول الفقه المنتخبة من مختصر التحرير، دار الصميبي، الرياض، ط3، 2011.
- 50- السلامي (مُجَّد المختار)، القسم في اللغة وفي القرآن، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1 1999.
- 51- سلوجا (هانس)، فتجنشتين، تر: صلاح إسماعيل، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1 2014.
- 52- السيد (مُجَّد محمود)، الدرس التداولي في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة دار الفكر العربي القاهرة، دط، 2010.
- 53- سيرل (جون)، العقل واللغة والمجتمع، تر: سعيد الغانمي، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1 2006.
- 54- _____، القصدية، بحث في فلسفة العقل، تر: أحمد الأنصاري، دار الكتاب العربي بيروت، دط، 2009 .
- 55- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمان)، الإتقان في علوم القرآن، المكتبة الثقافية، بيروت، دط 1973.
- 56- _____ الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1963.
- 57- الشاطبي (إبراهيم بن موسى)، الموافقات في أصول الشريعة، تح: عبد الله الدراز، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2004.
- 58- شاهين (أحمد فهد صالح)، النظرية التداولية وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة، عالم الكتب الحديث، إربد، ط1، 2015.
- 59- الشثري (سعد بن ناصر بن عبد العزيز)، شرح المختصر في أصول الفقه لابن اللحام، تح: عبد الناصر بن عبد القادر البشبيشي، دار كنوز إشبيلية، الرياض، ط1، 2007.

- 60- الشهري (عبد الهادي بن ظافر)، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2004.
- 61- صحراوي (مسعود)، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2005.
- 62- الصراف (علي محمود حجي)، في البراغماتية الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2010.
- 63- صليبا (جميل)، المعجم الفلسفي، دار التوفيق، لبنان، دط، 1994.
- 64- الطبطبائي (طالب سيد هاشم)، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلانغيين العرب، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، دط، 1994.
- 65- طرايشي (جورج)، معجم الفلاسفة، دار الطليعة، بيروت، ط3، 2006.
- 66- عبد الحق (صلاح إسماعيل)، تحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، دار التنوير، بيروت، ط1، 1993.
- 67- عبد الرحمان (طه)، تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء ط2، دت.
- 68- _____ اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء ط1، 1998.
- 69- عثمان (محمود حامد)، القاموس المبين في اصطلاحات الأصوليين، دار الزاحم، الرياض ط1، 2002.
- 70- عكاشة (محمود)، النظرية البراغماتية اللسانية التداولية دراسة المفاهيم والنشأة والمبادئ، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2013.
- 71- علوي (حافظ إسماعيلي)، عبد الرحيم (منتصر أمين)، التداوليات وتحليل الخطاب بحوث محكمة، دار كنوز المعرفة، الأردن، ط1، 2013.

- 72- علي (مُجَّد مُجَّد يونس)، علم التخاطب الإسلامي، دراسة لسانية لمناهج علماء الأصول في فهم النص، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط1، 2006.
- 73- عمر (أحمد مختار)، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط5، 1998.
- 74- العموش (خلود)، الخطاب القرآني، دراسة في العلاقة بين النص والسياق، عالم الكتب الحديث الأردن، ط1، 2008.
- 75- غريلو (أريك)، فلسفة اللغة، تر: عفيف عثمان، دار ومكتبة البصائر، بيروت، ط1 2012.
- 76- الغزالي (أبو حامد)، إحياء علوم الدين، دار بن حزم، بيروت، ط2، 2005.
- 77- _____، المستصفي من علم الأصول، تح: حمزة بن زهير حافظ، شركة المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، دط، دت.
- 78- ابن فارس (أحمد)، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام مُجَّد هارون، دار الفكر، بيروت، دط 1979.
- 79- فتغنشتاين (لودفيك)، تحقيقات فلسفية، تر: عبد الرزاق بنور، المنظمة العربية للترجمة، لبنان ط1، 2007.
- 80- القاضي (عبد الجبار بن أحمد)، شرح الأصول الخمسة، تح: عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة القاهرة، ط3، 1996.
- 81- القرافي (شهاب الدين أحمد بن إدريس عبد الرحمان الصنهاجي)، أنوار البروق في أنواء الفروق، تح: مُجَّد أحمد سراج، علي جمعة مُجَّد، دار السلام، القاهرة، ط1، 2001 .
- 82- كامل (فؤاد)، أعلام الفكر الفلسفي المعاصر، دار الجيل، بيروت، ط1، 1993.
- 83- لالاند (أندريه)، موسوعة لالاند الفلسفية، تر: خليل أحمد خليل، منشورات عويدات بيروت، ط2، 2001.

- 84- لانج (جونس هنده)، مدخل إلى نظرية الفعل الكلامي، تر: سعيد حسن بحيري، مكتبة زهرة الشرق، القاهرة، ط1، 2012.
- 85- مانغونو (دومينيك)، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، تر: مُجَّد يحياتن، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2008.
- 86- الماوردي (علي بن مُجَّد بن حبيب)، أدب الدنيا والدين، تح: مُجَّد كريم راجح، دار اقرأ بيروت، ط4، 1985.
- 87- المبخوت (شكري)، دائرة الأعمال اللغوية مراجعات واقتراحات، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، ط1، 2010.
- 88- مُجَّد (سماح رافع)، المذاهب الفلسفية المعاصرة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1973.
- 89- مُجَّد (عبد الله البشير)، اللغة العربية في نظر الأصوليين، دائرة الشؤون الإسلامية، والعمل الخيري، دبي، ط1، 2008.
- 90- المحمداوي (علي عبود)، الإشكالية السياسية للحدثة من فلسفة الذات إلى فلسفة التواصل منشورات ضفاف، بيروت، ط1، 2015.
- 91- _____ موسوعة الأبحاث الفلسفية للرابطة العربية الأكاديمية للفلسفة الغربية المعاصرة، منشورات ضفاف، بيروت، ط1، 2013.
- 92- مزيد (بهاء الدين مُجَّد)، تبسيط التداولية، شمس للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2010.
- 93- مقبول (إدريس)، الأسس الإبتيمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبيويه، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2006.
- 94- ابن منظور (جمال الدين مُجَّد بن مكرم)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، دط، دت.
- 95- موشلر (جاك)، ريبول (آن)، القاموس الموسوعي للتداولية، تر: مجموعة من الأساتذة والباحثين، دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس، دط، 2010.

- 96- ميلاد (خالد)، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط1، 2001.
- 97- نخلة (أحمد محمود)، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، دط، 2002.
- 98- هلال (هيثم)، معجم مصطلح الأصول، دار الجيل، بيروت، ط1، 2003.
- 99- هوندرتش (تد)، دليل أكسفورد للفلسفة، تر: نجيب الحصادي، المكتب الوطني للبحث والتطوير، ليبيا، دط، 2003.
- 100- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الموسوعة الفقهية، دار السلاسل، الكويت، ط2، 1986.
- 101- يعقوبي (مُحمَّد)، معجم الفلسفة أهم المصطلحات وأشهر الأعلام، دار الكتاب الحديث القاهرة، ط1، 2010.
- 102- يول (جورج)، التداولية، تر: قصي العتايي، دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2010.
- ثانيا: الدوريات والرسائل الجامعية:
- أ- الدوريات:
- 103- بن سباع (مُحمَّد)، الفلسفة التحليلية المعاصرة من اللغة الصورية إلى اللغة العادية، مجلة منتدى الأستاذ للدراسات والأبحاث، للغات والآداب والعلوم الإنسانية، دورية فصلية أكاديمية تصدر عن المدرسة العليا للأساتذة، قسنطينة، العدد18، 2016.
- 104- بوقرة (نعمان)، التفكير البياني عند الأصوليين، مجلة إسلامية المعرفة، مجلة فكرية فصلية محكمة يصدرها المعهد العالمي للفكر الإسلامي، بيروت، العدد54، 2008.

105- حمود (جمال)، مسألة المعنى ونشأة التحليل في الفلسفة المعاصرة، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، مجلة أكاديمية تصدر عن كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، العدد9، 2014.

106- درويش (بهاء)، مفهوم التحليل عند جورج إدوارد مور، مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية، سوريا، العدد 1 و2، المجلد 25، 2009.

107- الزاملي (لطيف حاتم عبد الصاحب)، الكلام عملا مقارنة تداولية، مجلة علمية فصلية محكمة تصدرها كلية الآداب، جامعة القادسية، محافظة الديوانية، جمهورية العراق، العدد1، المجلد16، 2.13.

108- سعد الله (مُحَمَّد سالم)، النقد التداولي من الحدث اللغوي إلى التواصل التقني، مجلة ديالى، العدد58، الموصل، 2012.

109- عرابي (أحمد)، جدلية الفعل القرائي عند علماء التراث، حوليات التراث، مجلة علمية محكمة تصدرها جامعة مستغانم، الجزائر، العدد7، 2007.

110- عمير (خميس فزاع)، نظريات المنهج التداولي عند علماء جامعة أكسفورد تحليل وصفي تطبيقي، مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، العدد5، 2016.

111- أبو نواس (عمر مُحَمَّد)، علم المخاطب بين التوجه النحوي والتداولية، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد7، العدد2، الأردن، 2011.

ب- الرسائل الجامعية:

111- حمدان (سليم)، المنحى التداولي في التراث البلاغي العربي، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في اللغويات، إشراف مُحَمَّد بوعمامه، قسم اللغة والأدب العربي، كلية اللغة والأدب العربي والفنون، جامعة باتنة1، 2015_2016.

112- طودي (عبد الله حسن)، التركيب الخبري أنماطه ووظائفه بين البلاغة العربية واللسانيات التداولية، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية، إشراف محيي الدين عثمان، قسم اللغة العربية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2007.

الفهرس

شكر وتقدير:

ملخص:

مقدمة: أ

الفصل التمهيدي

تمهيد: 5

أولاً: ماهية التداولية: 8

1- تعريف التداولية: 8

أ- لغة: 8

ب- اصطلاحاً: 9

2- نشأة التداولية: 11

3- درجات التداولية: 12

أ- تداولية الدرجة الأولى: 12

ب- تداولية الدرجة الثانية: 13

ج- تداولية الدرجة الثالثة: 13

4- أبرز أعلام الدرس التداولي: 13

أ- جون أوستين: 13

ب- جون بول غرايس: 14

ج- جون رودجر سيرل: 15

5- علاقة التداولية بالعلوم اللغوية الأخرى: 15

أ- علاقتها باللسانيات العامة: 15

ب- علاقتها بعلم التراكيب: 16

- ج - علاقتها بعلم الدلالة: 16
- ثانيا: الجهاز المفاهيمي للتداولية: 18
- 1- الأفعال الكلامية: 18
- 2- متضمنات القول (Les implicites) : 21
- 3- القصديّة: 22
- 4- الاستلزام الحواري: 23

الفصل الأول: إرهاصات الدرس التداولي عند فلاسفة التحليل اللغوي

- تمهيد: 29
- أولا: مفهوم وخصائص الفلسفة التحليلية: 31
- 1: مفهومها: 31
- 2: خصائصها: 32
- ثانيا: مدارس الفلسفة التحليلية واتجاهاتها: 34
- 1- مدرسة كمبردج: 34
- أ- التحليل عند جورج إدوارد مور: 34
- ب- التحليل عند برتراند راسل: 37
- ج- التحليل اللغوي عند فتجنشتين: 42
- 1- المرحلة الأولى (فتجنشتين الأول): 42
- 2- المرحلة الثانية (فتجنشتين الثاني): 44
- 2- مدرسة أكسفورد: 49
- أ: التحليل اللغوي عند جلبرت رايل: 49
- ب- إسهامات جون لانجشو أوستين 52
- ج- التحليل اللغوي عند جون بول غرايس: 58
- د- التحليل اللغوي عند جون روجر سيرل: 62

66.....	خلاصة الفصل الأول:
	الفصل الثاني: ملامح التداولية عند الأصوليين - دراسة مقارنة مع فلاسفة التحليل اللغوي
70.....	تمهيد
72.....	أولاً: أصول الفقه: النشأة والمميزات:.....
72.....	1- تعريف علم أصول الفقه:
73.....	2- نشأته:
74.....	3- مميزاته:
76.....	ثانياً: الدرس التداولي عند الأصوليين - مقارنة بفلاسفة التحليل اللغوي -:
76.....	1- الاستعمال:
80.....	2- المقاصد:
86.....	3- الأفعال الكلامية:
86.....	أ- الأفعال الكلامية المنبثقة عن الخبر:
91.....	ب- الأفعال الكلامية المنبثقة عن الإنشاء:
105.....	4- مبادئ الخطاب:
105.....	أ- مبدأ التصديق:
108.....	ب- مبدأ الأعمال:
109.....	ج- مبدأ التبادر:
111.....	خلاصة الفصل:
114.....	الخاتمة
119.....	قائمة المصادر والمراجع.....
130.....	فهرس الموضوعات:.....